

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة صنعاء
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

ما شذَّ عن القاعدة النحوية المطَّردة من أقوال العرب
دراسة وصفية تحليلية
مبحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

أحمد شمس الدين أحمد محمد علي

إشراف

الأستاذة: منال محمد أحمد عبد القادر

2015 - 1436 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى :

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي
يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية (103)

الإهداء

إلى من جاهدت في الحياة من أجلي وساهرت من أجل سعادتي
إلى التي كانت مصباحاً أضاء لييلة الظلمة ...

أمي

إلى الذي دفع الغالي والنفيس من أجل تعليمي ، إلى الذي قدّم
كل ما لديه ليأخذ بيدي إلى الأمام...

أبي

إلى الذين طوّقوا عنقي بكل ما هو جميل حملوني فوق أكتافهم
إلى الغد ولم يشعروا يوماً بالتعب ...

أخواني وأخواتي

إلى كل يدٍ قدمت لطالب العلم عوناً وكل قدمٍ سارت في طريق العلم
خطوة...

إلى كل طالب نطق بلغة الضاد وكل من ساعدني برأيه أهدي إليهم
جميعاً ثمرة هذا البحث المتواضع.

الشكر والعرفان

أحمد الله حمداً يليق بمقامه وعظمته، ونعيم فضله وكرمه، شكرٌ
وثناء له على توفيقِي.

وبعد....

قال تعالى: (اعملوا آل داود شكراً وقليل من عبادي الشكور)(¹)
تتوه الخطوات في طريق الحياة فيبقى الجميل ديناً يُطوق فوق أعناقنا
ويتلثم الزمان فلا تستبين إلا المعاني السامية ، ومفردات الثناء الجميل
لكل من قدم وأوفى يدى العطاء .

فإني وجدت العون من أيادٍ ما بخلت عليّ، فكانت خير معين بعد الله
عز وجل حتى خرج هذا البحث على ما هو عليه.

همّة عالية، وحبٌّ للخير لا تحده حدود، وشعور بالمسؤولية تتجسد في

الأستاذة / منال محمد أحمد.

مهما قلت أو عبرت فإن الفكر قصير اليراع فاتر الخطوات تعجز
حروفه أن ترسم ما قدمته لي من إرشاد وتوجيهات طوال رحلة هذا
البحث الشكر لك الدكتور: الشيخ سالم الشيخ القراري، كما أخص بالشكر
جامعة شندي سفينة هذا العلم وكل من عمل بها والشكر أيضا لأسرة
مكتبة جامعة دنقلا وأسرة مكتبة جامعة النيلين كما أخص بالشكر مجمع
اللغة العربية وكل من ساهم معي في إخراج هذا البحث.

¹ (سورته الأية 13)

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	البسمة
ب	الآية
ج	الإهداء
د	الشكر والعرفان
هـ	فهرس الموضوعات
و	مستخلص البحث
ز	Abstract
2-1	المقدمة
3	هيكمل البحث
الفصل الأول : نشأة النحو والمذاهب التي قامت على تطوره	
19- 1	المبحث الأول : ظهور اللحن ونشأة النحو
36-20	المبحث الثاني : جهود بعض العلماء في تطور النحو
59-37	المبحث الثالث : المذاهب التي قامت على تطور النحو
الفصل الثاني : اللغات خالفت لغات العرب نحوياً	
70-60	المبحث الأول : أصل اللغة وتطور ظاهرة الإعراب
80-71	المبحث الثاني : قضية الإعراب بين المحدثين والقدماء
94-81	المبحث الثالث : اللغات التي خالفت لغات العرب نحوياً
الفصل الثالث : ماشدً عن القاعدة النحوية المطردة من أقوال العرب	
107-95	المبحث الأول : معنى الإطراد والشذوذ
144-108	المبحث الثاني : المرفوعات وماشدً منها
164-145	المبحث الثالث : المنصوبات وماشدً منها
187-165	المبحث الرابع : المجرورات وماشدً منها
189-188	الخاتمة
195-190	المصادر والمراجع

مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة ما شذَّ عن القاعدة النحوية المطرّدة من أقوال العرب فبدأ الباحث في الفصل الأول بنشأة النحو والمذاهب التي قامت على تطوره أشهرها البصرية والكوفية ذاكراً أهم جهود العلماء الذين قاموا بتطوير تلك القواعد . وقد تمّ الوقوف على بعض أقوال العلماء وآرائهم في النحو متناولاً كتاب سيبويه الذي كان عمدة الدراسة النحوية.

ثم انتقل الباحث من بعد ذلك للفصل الثاني والذي يتناول عن اللغات التي خالفت لغات العرب نحويّاً متناولاً فيها أصل اللغة ، والناطق على قياس لغة معينة مصيب غير مخطئٍ أو لئن لم يضع اللغات جميعها أو في مرتبة واحدة فهي من حيث شيوعها وقوتها في القياس تختلف درجة أو مرتبة . ثم تناول قضية الإعراب بين المحدثين والقدماء وأن الإعراب عنصر من عناصر النحو فالنحو كل والإعراب بعض من كل والاختلاف الإعرابي لا يمت للهجات العربية بصلة وإنما هو من صناعة النحاة حيث اشتدّ الجدل بينهم وحاول كل طريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية .

وكان الفصل الثالث يضم ما شذَّ عن القاعدة النحوية فهو عمود هذه الدراسة مبيناً فيها معنى الشذوذ والاطراد في اللغة العربية ، وأنه على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال والثالث منهما المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، متناولاً الشاذ في المنصوبات والمرفوعات والمجرورات وقد خلّص البحث إلى عدد من النتائج أثبت بعضها في خاتمة البحث وأبرزها الشذوذ النحوي في بعض القراءات من القرآن الكريم وأوصي الباحث بضرورة العناية في جمع هذا الشذوذ .

هذه هي أبرز ملامح البحث فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان والله نسأله المغفرة والجزاء الحسن .

Abstract

This study has reviewed the exceptional grammatical rules of Arab sayings. The researcher started from the origin of Arab grammar and the doctrines that sponsored its evolution. The most famous of these doctrines are Basri and Kofi schools. The researcher mentioned the most important efforts of schools; and some of their opinions and views regarding grammar, reviewing at the same time the book of Seybawaih who is regarded as the father of Arabic grammar

The second chapter tackled the language which are unlike the Arabic language in terms of grammar; reviewing at the same time the origin of Arabic language and concluding that all Arabic vernaculars are correct and the speaker of one vernaculars are correct and the speakers of one vernacular is always correct and rank because they differ according to their influence, strength and prevalence. Then the researcher brought up the issue of “ira’ab” between contemporary and old grammarian and emphasized that “ira’ab” is an element of grammarian it is apart of grammar .

The third chapter comprises the eccentric grammar rules. It represents the main Pillar of the study Reviewing the meaning of eccentricity in Arabic language, and that it has four types; eccentric in contrast and usage, it is the mentioned end; eccentric in contrast and exceptional in contrast; the fourth type is eccentric in contrast and usage reviewing the exceptional forms of “mensobat”, marfo’at and majrorat’. The research found out some results which some of them are manifested in the conclusion of the research, the most significant of them is the eccentricity in the grammar of the different recitation of the holy Quran. The researcher recommended that it is necessary to collect these eccentric forms so as not to generate problem.

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل الكلام خصيصة للبشر، والصلاة والسلام على محمد رسوله المحمود المخصوص بالشفاعة في اليوم المشهود، وأصحابه الأخيار صلاة تبلغنا دار الخلود.

وبعد:

فالنحو هو أساس اللغة العربية لما فيه من أهمية فقد وقع الاختيار عليه ، وتلك اللغة التي اختارها الله سبحانه وتعالى من بين جميع اللغات ؛ لينزل به آياته ونجد أن اللغة العربية بتركيبها النحوي ونظامها الصرفي استمدت خصوصيتها من واقع العرب من شبه الجزيرة العربية.

والنحو العربي ليس مجرد آراء واجتهادات عامة ؛ إنما هو في الواقع دراسة أسلوبية للجملة العربية التي تؤلف قاعدة التعبير وانطلاقة الفكر.

والشذوذ النحوي من الموضوعات المهمة التي تابعت الدراسات النحوية منذ بداية نشأتها ، ومن النحاة من أعملها ومنهم من أهملها.

أسباب اختيار الموضوع:

-الإمام ببعض القواعد النحوية الشاذة التي أعدها بعض النحاة أنها خارجة عن لغة العرب.

- التعريف بقضية الإعراب بين المحدثين والقدماء.

- جمع بعض من هذه القواعد الشاذة ، ليستفيد منها القارئ.

أهمية البحث:

يرى الباحث أن هذه الدراسة لها أهميتها القصوى في النحو؛ باعتبار أن القاعدة الشاذة استخرجت من كلام العرب الذين يؤخذ بعربيتهم.

ثم هنالك لغات خالفت لغات العرب وهي عربية ، وكيفية تفضيل لغة على أخرى وأيهما أصحّ.

وهذه الدراسة تساعد الدارس ، على ربط القواعد الشاذة بالقواعد القياسية ، وتقديم اللغة الضعيفة على اللغة الشاذة.

أهداف البحث:

- تيسير فهم معاني الاطراد والشذوذ في النحو العربي.
- القواعد الشاذة عبارة عن قواعد متفرقة يلزم جمعها.
- الوقوف على بعض القواعد الشاذة وشرحها مقارنة مع القياس في النحو.

منهج البحث:

سار الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، لبعض الشذوذ في النحو وذلك بجمع المادة من مصادرها الأساسية؛ فهذا يمثل الجانب النظري ، ثم جاء الجانب التطبيقي المتمثل في القواعد النحوية الشاذة.

هيكل البحث:

قد اشتمل هذا البحث على تمهيد ، وثلاثة فصول ، يشتمل الفصل الأول والثاني على ثلاثة مباحث أما الثالث فيحتوي على أربعة مباحث وهي على النحو الآتي:
الفصل الأول تحدثت عن نشأة النحو والمذاهب التي قامت على تطوره ، متناولاً المبحث الأول في ظهور اللحن ونشأة النحو ، أما المبحث الثاني فهو جهود بعض العلماء في تطور النحو ، وتناولت في المبحث الثالث المذاهب التي قامت على تطور النحو.

الفصل الثاني: لغات خالفت لغات العرب نحويًا ، والمبحث الأول في أصل اللغة وتطور ظاهرة الإعراب ، أما المبحث الثاني تحدثت فيه عن قضية الإعراب بين

المحدثين والقدماء ، متناولاً المبحث الثالث في اللغات التي خالفت لغات العرب نحوياً.

والفصل الثالث: ما شذَّ عن القاعدة النحوية المطَّردة من أقوال العرب، فهو الذي أُقيمت عليه هذه الدراسة فالمبحث الأول في معنى الاطراد والشذوذ ، والمبحث الثاني المرفوعات وما شذَّ منها ، أما المبحث الثالث المنصوبات وما شذَّ منها، متناولاً أيضاً في المبحث الرابع المجرورات وما شذَّ منها.

الدراسات السابقة:

1- الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجاً

إعداد الطالبة: نورة ناهد ضيف الله حربي إشراف د: فريدة حسن معاجيني وقد بدأت الباحثة بتقصي أحوال الشاهد الشعري في النحو العربي ، وفصاحة القائل والناقل وتوضيح آراء النحاة ومذاهبهم ، كما تناولت دلالة الشذوذ وأنواعه في اللغة ، وأسباب ظهوره في كثير من المصنفات النحوية.

2- الإطراد والشذوذ عن أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف (تكميلي ماجستير)

إعداد الطالب: ثالث معلم شيخ إشراف د: دكوري ميسري (رسالة ماجستير) وقد توصل الباحث لتوضيح المفهوم العام المتعلق بظاهرة الشذوذ والإطراد، وأن ضوابط الإطراد والشذوذ عند البصريين ، قائماً على الكم والنوع وكثرة النقل للظاهرة اللغوية مع فصاحتها، في حين كان الكوفيون لا يعدون ذلك ضابطاً ،ومن النتائج أيضاً أن الطراد والشذوذ كان مستند الترجيح عند متأخري النحاة .

الفصل الأول

نشأة النحو والمذاهب التي قامت على تطوره

المبحث الأول : ظهور اللحن ونشأة النحو

المبحث الثاني : جهود بعض العلماء في تطور النحو

المبحث الثالث : المذاهب التي قامت على تطور النحو

الفصل الأول

تمهيد:

التراث العربي تراث حافل مجيد، متجدد الجوانب، رحب الآفاق، استوعب حضارات كثيرة عريقة ، وتمثلت فيه الحضارة العربية الزاهرة التي أسهمت بنصيب كبير في الحضارة الإنسانية ، باعتراف علماء الغرب أنفسهم . وكان لابد من حصر هذا التراث وتحقيقه وتيسيره للناس وإخراجه في طبقات سليمة ، مضبوطة بريئة من الأخطاء .

واللغة العربية: هي محور التراث العربي الزاهر، حتى أصبحت الصفتان إسلامي وعربي ؛ صفتين مترادفتين كما كانت اللغة العربية والدين في عز الخلافة الإسلامية، شيئين مترابطين لا انفصام بينهما.

واللغة العربية لغة عبقرية لا تدانيها لغة في مرونتها واشتقاقاتها، وهذه العبقرية في المرونة والاشتقاق اللذين ينبعان من ذات اللغة ، جعلتها تتسع لجميع مصطلحات الحضارة القديمة ، بما فيها من علوم وفنون وآداب وأتاحت لها القدرة على وضع المصطلحات الجديدة ، لجميع فروع المعرفة الحديثة .

ومن المؤسف أن اللحن والتحريف والعجمة قد شاعت على الألسنة، وأصبح الجيل الجديد لا يعنى العناية الكافية بلغتنا الجميلة العبقرية.⁽¹⁾

وعلم اللغة :هو بيان الموضوعات اللغوية وذلك أنه لما فسدت ملكة اللسان العربي فى الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب، واستتبقت القوانين لحفظها ثم استمر ذلك الفساد بمصاهرة العجم ومخالطتهم ، حتى أدى الفساد إلى موضوعات

(1) مقدمة لسان العرب جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ابن منظور)، طبعة جديدة محققة ومشكلة شكلا كاملا، دائرة المعارف،

تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي ص6

الألفاظ فاستعمل كثير من كلام العرب ، فى غير موضعه ، وعندهم ميلٌ مع هجئة المتعربين فى اصطلاحاتهم المخالفة لصحيح العربية، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين لفهم القرآن.(1)

والعرب كانوا فرسان الكلام وجهابذته ، والذوق عندهم موجود بأوفر ما يكون وأصحه، والمتكلم من العرب يسمع كلام أهل جيله وأساليبيهم فى مخاطبتهم ، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم ، كما يسمع الصبي استعمال الكلمات فى معانيها يلقتها أولاً ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك ، ثم لا يزال سماعهم كذلك يتجدد فى كل لحظة ومن كل متكلم ، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ملكة عندهم(2).

(1) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر، ط1، 2004م دار الفجر للتراث، ص703.

(2) المرجع السابق ، ص 711.

المبحث الأول

ظهور اللحن ونشأة النحو:

يقال لحن فلان : فى القراءة أى أخطأ فى الإعراب، وخالف وجه الصواب فهو لاحن ولحان. ولحنا لفلان: أقول له قولاً يفهمه عنه ، ويخفى على غيره لأنه يميل بالتورية عن المعنى الواضح المفهوم، فهو لاحن، ولا يقال لحن. ولحون الخطأ فى الإعراب والبناء كرفع المنصوب أو فتح المضموم⁽¹⁾. ويقال لحن: اللحن فحوى الكلام، ومعناه قال تعالى: "ولتعرّفنهم فى لحن القول"⁽²⁾. واللحن إزالة الكلام عن جهته، واللحن الفطنة⁽³⁾. وفى الحديث: "لعل بعضكم أَلحن بحجته من بعض"⁽⁴⁾

وذكر عبد الله الطيب: قول مالك الفزاري من سادة العرب وهو بدويًا محضاً، ومع ذلك كان أسلوبه الشعري أدنى إلى لين الحضارة، وهو القائل، أي مالك بن أسماء الفزاري:

وحديث أذّه وهو مما ** تشتهيهِ النفوس يوزن وزنا

منطقاً صائباً وتلحن أحياناً ** وخير الحديث ما كان لحناً

فمن الممكن أن يكون اللحن بمعنى اللهجة الخاصة، أي أنه كَلّم قومه بلسانهم ولهجتهم ، كي يفهموا وحدهم دون غيرهم⁽⁵⁾.

ومالك هذا هو صهر الحجاج وقال هذا البيت: متغزلاً في جاريته وهو أراد أنها تلحن في الكلام مما يستحسن من النساء. ويقال: إن الجاحظ قد رجع عن هذا التفسير

(1) مجمل اللغة لأبي زكريا اللغوي، دراسة وتحقيق زهير عبد المنعم سلطان، ط 1984م، ص 4-7.

(2) سورة محمد، الآية (30).

(3) مجمل اللغة لابن زكريا اللغوي، ص 8.

(4) شرح رياض الصالحين ، محمد بن صالح بن محمد بن العثيمين ص 252.

(5) عبد الله الطيب ، ذكرى صديقين ، اصدار 1987، ص 11.

حين نبهه إليه علي بن المنجم، ولكنه لم يستطع إصلاح ما كتبه في البيان والتبيين بعد أن سار في الآفاق وانتشر أيما انتشار⁽¹⁾.

يقول إبراهيم أنيس: "في الحق أنه ليس تفسير الجاحظ عيب سوي زعمه، أن العرب كانوا يستملحون اللحن من النساء، أما تفسيره اللحن من البيت بالخطأ اللغوي فمقبول ومعقول"⁽²⁾.

يقول عبد الله الطيب: "زعموا أن اللحن هنا معناه الرمز، ويرون أن هند أخت مالك الفزاري، وكانت تحت الحجاج بن يوسف أمير العراق، لحننت في بعض الحديث ذات مرة، فعابها الحجاج بذلك، فأنشدت شعر أخيها فخطأها وقال: إن معنى اللحن هنا الرمز لا الخطأ".

وقال عبد الله الطيب: "أحسب أن أبا عبيدة البكري عدّ تأويل اللحن في هذا البيت بمعنى الخطأ"⁽³⁾

ورجل لاحن أي يخطئ. ويقال لحن فلان في كلامه، إذا مال عن الصحيح في المنطق⁽⁴⁾.

وقال الطرماح⁽⁵⁾:

وأدت إلى القول عنهن زولة *** تلاحن أو ترنو لقول الملاحن
أي تتكلم بمعنى كلام لا يفطن له ويخفى على الناس⁽⁶⁾.

(1) من أسرار العربية إبراهيم أنيس مطبعة محمد عبد الكريم، مكتبة الانجلو المصرية، 2010، ص 175.

(2) المرجع السابق ص 175.

(3) ذكري صديقين، عبد الله الطيب، إصدار 1987م، ص 12.

(4) لسان العرب لابن منظور ج 4 ص 2652.

(5) والطرّماح هو الحكم بن حكيم الطائي وصفه الجاحظ بأنه كان خارجياً من الصفرية ولد ونشأ في الشام والطرّماح لقب عرف به الشاعر.

(6) لسان العرب لابن منظور، ج 4، ص 2652.

وروي أن عبد الملك بن مروان سئل يوماً؛ "لقد عجل إليك الشيب يا أمير المؤمنين قال: شيبتني مواقف الخطابة وتوقع اللحن"(1).

واللحن ظهر في اللسان العربي غداة انتشار الإسلام ، ودخول الأعاجم فيه ، ربما كان ذلك هو أبرز لحن لغوي لفت العرب وأثار اهتمام أولى الشأن منهم، ولا يخفى أن طبيعة الإعراب هي التي تميزه من عنصري العبارة المعربة ، ومفرداتها ، وبنائها التركيبي، ويرى الباحثون أن الإعراب إنما كان في الكلام للفرق بين المعاني(2).

وقد شاع اللحن في العصور الإسلامية الأولى ، وعندما امتزج العرب بغيرهم من الأمم والشعوب ، ونطق الأعاجم بالعربية ، وأخذت الألسنة تفسد ، حرص المسلمون من عرب وأعاجم على ضبط اللغة، ولكن اللحن انتشر انتشاراً واسعاً ، مما دفع اللغويين الأوائل إلى الاهتمام بمختلف علوم اللغة ، حفاظاً على كلام الله سالماً، وقد أخذ القوم يجمعون مفردات اللغة ، وظهرت كتب كثيرة متشابهة(3)

واللغة في المتعارف: هي عبارة المتكلم عن مقصوده ، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد ؛ بإفادة فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان. وكانت الملكة الحاصلة للعرب في ذلك أحسن الملكات ، وأوضحها إبانة عن المقاصد؛ لدلالة الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل: الحركات التي تُعَيِّن الفاعل من المفعول، ولا يوجد ذلك إلا في لغة العرب، وأما غيرها من اللغات فلكل معنى أو حال لا بد له من ألفاظ تخصه بالدلالة .

ولذلك نجد كلام العجم في مخاطبتهم أطول من كلام العرب، وهذا معنى قوله صلي الله عليه وسلم: "أوتيت جوامع الكلم"(4).

(1) من أسرار العربية، إبراهيم أنيس ص 170.

(2) النحو الوافي عباس حسن، ط9 ، د/ت/ط دائرة المعارف،، ج1 ص 14-9.

(3) فنون التصدير وعلوم الألسنة، ريمون طعان، دنيز بيطار دار الكتب اللبنانية، د/ت/ط ص 20.

(4) المقاصد الحسنة للسخاوي ، ج1، ص171.

وبانتشار الإسلام تغيرت تلك الملكة ، وخشي أهل العلوم أن تفسد ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة ، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون منها الأشباه بالأشباه، مثل: أن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميتها إعراباً فصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم فقيدها بالكتابة وجعلوها صناعة لهم مخصوصة ، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو⁽¹⁾.

ومن مظاهر اللحن :

* فقد روى بعض الرواة أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه ، فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضلّ"

* وروي أن أحد ولادة عمر بن الخطاب كتب إليه كتاباً فيه بعض اللحن، فكتب إليه عمر " أن قنع كاتبك سوطاً" واللحن في صدر الإسلام كان نادراً قليلاً.

* ومثال ما روي عن الحجاج بن يوسف أنه سأل يحيى بن يعمر ، هل يلحن في بعض نطقه؟ وصارحه يحيى أنه يلحن في حرف واحد من القرآن الكريم، "قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم" إلى (أحبُّ) بضم أحب ، والوجه أن يقرأ بالنصب خيراً لكان ، لا بالرفع⁽²⁾. وكان كثيراً من أبناء العرب ولدوا لأمهات أجنبيات فكانوا يتأثرون بنطقهن لبعض الحروف، وهناك بواعث أخرى بعضها قومي عربي ، يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً ، وهو اعتزازٌ جعلهم يخشون عليها من الفساد⁽³⁾.

(1) مقدمة ابن خلدون، ص 700 .701.

(2) أخبار النحويين البصريين ، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق طه محمد الزيني ، محمد عبد المنعم خفاجي ط1955، ص20.

(3) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط3، دار المعارف بمصر د/ت/ط، ص 11.

* مَرَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوم يسيئون الرمي ففرعهم فقالوا: نحن قوم "متعلمين" فأعرض مغضباً، وقال: "والله لخطئكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم" (1).

* وروى أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قرأ "ونادوا يا مال ليقض علينا ربك" (2) أنكر عليه ابن عباس، فقال عليّ: هذا من الترخيم في النداء فقال ابن عباس: ما أشغل أهل النار في النار عن الترخيم في النداء فقال: علي صدقت؛ فهذا يدل على تحقق الصحابة بالنحو وعلمهم به.

* واستأذن رجل للدخول على إبراهيم النخعي فقال: "أبا عمران في الدار فلم يجبه، فقال أبي عمران في الدار، فناداه: قل الثالثة وأدخل". وكان الحسن بن أبي الحسن يعثر لسانه بشيء من اللحن، فيقول: استغفر الله فليل له: فيه، فقال: من أخطأ فيها فقد كذب على العرب ومن كذب فقد عمل سوءاً (3) قال تعالى: "ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً" (4). وكان معاوية بن جبير عامل البصرة لا يلحن، ومات بجير بالبصرة ومعاوية بفارس خليفة أبيه، فقال: الفيح (5) الذي ينصبه "مات بجيراً"، فقال لحن: لا أم لك، فقال: أخوه عبد الله بن بجير:

ألم تر أن خير بني بجير * * معاوية المحقق ما ظننتنا
أتاه مخبرٌ ينعي بجيراً * * علانية فقال له لحننت

(1) معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، 1980، ج1، ص 67

(2) سورة الزخرف الآية 77.

(3) معجم الأدباء لياقوت الحموي ج1، ص 69.

(4) سورة النساء الآية 110.

(5) الفيح: رسول السلطان الذي يسعى علي رجليه و(الكلمة دخيلة).

وقال أبو عمرو بن العلاء: إنما سمي النحوي نحويًا ؛ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب، واللحن مخالفة الإعراب⁽¹⁾.

وحدّث بإسناد رفعه إلى الواقدي قال: صلى رجل من آل الزبير ، خلف أبي جعفر المنصور وقرأ "ألهاكم التكاثر"⁽²⁾، فلحن في موضعين ، فلما سلم التفت الذبيري إلى رجل كان إلى جانبه فقال له : "ما كان أهون هذا القرشي على أهله".
وقال بعض الشعراء :

النحو يبسط من لسان الألكن * * والمرء نعظمه إذا لم يلحن

وإذا طلبت من العلوم أجلها * * فأجلها عندي مقيم الألسن⁽³⁾

وقيل: قدّم طاهر بن الحسين والعباس بن محمد على الكوفة، فوجه العباس كاتبه إليها فلما دخل على طاهر ، قال له: أخيك أبي موسى يقرأ عليك السلام، قال: وما أنت منه؟ قال: كاتبه الذي يطعمه الخبز قال: نعم عليّ بعيسي بن عبد الرحمن، قال: فجاء - وكان عيسى كاتب طاهر - فقال: أكتب وأنت قائم، بصرف العباس بن محمد بن موسى عن الكوفة، إذا لم يتخذ كاتباً يحسن الأداء عنه⁽⁴⁾.

وقالوا: اللحن يفسد الحديث، وذلك أنه يغيّر معناه وقيل: كان عمر بن عبد العزيز أشد الناس في اللحن على ولده وخاصته ورعيته وربما أدب عليه .

وقال رجل لبنيه: يا بني أصلحوا من ألسنتكم ؛ فإن الرجل تتوبه النائبة يحتاج أن يتجمل فيها فيستعير من أخيه دابة ، ومن صديقه ثوباً ولا يجد من يعيره لساناً⁽⁵⁾.

(1) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ص، 78.

(2) سورة التكاثر الآية (1).

(3) ورد هذا البيت بلا نسبة في معجم الأدباء ج 1 ص 4.

(4) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ج 1 ، ص 79-86.

(5) المرجع السابق ، ج 1 ص ، 88.

نشأة النحو ووضعه:

هنالك بواعث أدت إلى نشأة علم النحو، بواعث دينية وغير دينية ، أما الأسباب الدينية ترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم خاصة بعد أن أخذ اللحن يثيب في الألسن وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة النبي (صلي الله عليه وسلم)(1).

يقول نحاً: أي قصد والنحو القصد والطريق ، ونحاً نحوه أي قصد قصده والنحو: إعراب الكلام العربي(2).

يقول الأزهري: "ثبت أنّ أهل اليونان فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم ولغتهم إنهم يسمون علم الألفاظ والعناية نحواً، ويقولون كان فلان من النحويين"(3). ونحو العربية نحواً: هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والإضافة، والنسب... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، أو أن شذّب بعضهم عنها ، رُدّ به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع نحوت ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم(4).

والنحو صناعة علمية ينظر إليها أصحابها في ألفاظ العرب ، من جهة ما يأتلف بحسب استعمالاتهم ، لتعرف النسبة بين صيغة النظم ، وصور المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى، وهذا يوافق المعنى اللغوي لكلمة نحو فهي على خمس معانٍ:

1/ القصد: يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك.

2/ المثل: مررت برجل نحوك أي مثلك.

(1) المدارس النحوية شوقي ضيف ص 11.

(2) معجم مختار الصحاح (محمد بن ابي بكر بن عبد القادر)، الرازي قراءة وضبط وشرح محمد نبيل طريفي ، دار صادر بيروت ط1، 2008، ص 396.

(3) تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري دار احياء التراث العربي ط1 2001، ج 5، ص 163.

(4) لسان العرب لابن منظور، ج 8، ط1، 2003، ص 488.

3/ الجهة: توجهت نحو البيت أي جهة البيت.

4/ المقدار: له عندي نحو ألف دينار أي مقدار ألف.

5/ القسم: نحو: "هذا على أربعة أنحاء" أي أقسام.

إذن فالمراد بالنحو القصد إلى جهة كلام العرب وانتحاء طريقهم في الكلام والقصد فيه إلى مثل كلامهم⁽¹⁾.

وأخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب العربية وقد بعث إليه زياد : أعمل شيئاً يكون فيه إماماً ينتفع به الناس⁽²⁾.

وسبب وضع علي بن أبي طالب لهذا العلم ما روي أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رقعة، فقلت ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: "إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطته هذه الحمراء- يعني الأعاجم- فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة وفيها مكتوب الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف"⁽³⁾.

قال أبو الأسود: "فكان ما وقع إليّ أن وأخواتها ما خلا لكن ، فلما عرضتها على عليّ (رضي الله عنه)، قال لي: وأين لكن ؟ فقلت: ما حسبتها منها فقال: هي منها فألحقتها، ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ، فلذلك سمي النحو نحواً"⁽⁴⁾.

ويقال: إن أول من كتب في العربية أبي الأسود الدؤلي نفسه ، وهو من بني كنانة ويقال: بإشارة من علي رضي الله عنه لأنه رأى تغير الملكة، ثم كتب فيها الناس من

(1) معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، ص 11.

(2) أخبار النحويين البصريين ،ص، 12.

(3) انبأه الرواة على انبأه النحاة ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر القاهرة ط1986م، ج 1 ص39.

(4) نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي د/ت/ط، ص 14.

بعده إلى أن انتهت إلى الخليل ، فهذب الصناعة ، وكَمَل أبوابها ، وأخذها عنه سيوييه فكَمَل تفاريعها، واستكثر من أدلتها ، ووضع كتابه المشهور⁽¹⁾.

وفي رواية يروى أنه قدم أعرابي في خلافة عمر بن الخطاب فقال: من يقرئني القرآن فاقراه رجل "إن الله برئ من المشركين ورسوله"⁽²⁾ بالكسر فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر رضي الله عنه ما قاله الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من الرسول (صلي الله عليه وسلم)؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني - فأقراني هكذا فقال له ليس هكذا يا أعرابي إنما قال: "إن الله برئ من المشركين ورسوله" فأمر عمر رضي الله عنه: ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبو الأسود أن يضع النحو⁽³⁾.

ولا تقف الروايات في الواضع الأول للنحو عند أبي الأسود الدؤلي ، غير أنها تعود وتضطرب في السبب الذي جعله يرسمه⁽⁴⁾.

وجاء إلى زياد قوم، فقالوا أصلح الله الأمير:توفى أبانا وترك بنون ، فقال زياد : توفى أبانا وترك بنون ! ادع لي أبا الأسود ؛ فقال:ضع للناس العربية⁽⁵⁾.
وقيل: أنه رسمها أبو الأسود الدؤلي حيث سمع ابنته تقول: "ما أجمل السماء وهي لا تريد الاستفهام إنما تريد التعجب فقال لها بل قولي ما أجمل السماء"⁽⁶⁾.

(1) مقدمة ابن خلدون، ص 470

(2) سورة التوبة الآية (3).

(3) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 17.

(4) المدارس النحوية شوقي ضيف، ص،14.

(5) انباه الرواة على أنباه النحاة ، ، ج 1 ص 50.

(6) المدارس النحوية شوقي ضيف، ص ، 15.

ويرجع مصطلح النحو للقرن الثاني الهجري، وظل الباحثون في القرون الأولى للهجرة ؛ يستخدمون مصطلح النحو، وقد عرّفه ابن جني قال: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من الإعراب".

وقال ابن جني في الخصائص : أنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه- وشكر سعيداً أبوه - علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً وآحداً، لاستبهم أحدهما من صاحبه⁽¹⁾. (أي لاختلط الكلام).

والإعراب: "وهو ما يعرف اليوم بالنحو" علمٌ بأصول تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء أي من حيث ما يعرض لها من حال تركيبها فيه، نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو جزم أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها في الجملة.⁽²⁾

والنحو: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، والموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها ، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام⁽³⁾.

وذكر أبو حيان التوحيدي في كتاب محاضرات العلماء: "حدثنا القاضي أبو حامد أحمد بن بشر قال: كان الفراء يوماً عند محمد بن الحسن فتزاوروا في الفقه والنحو: ففضل الفراء النحو على الفقه ، وفضل محمد بن الحسن الفقه على النحو ، حتى قال الفراء: قلّ رجل أمعن النظر في العربية وأراد علماً غيره إلا سهل عليه فقال: محمد بن الحسن : يا أبا زكريا قد أمعنت النظر في العربية وأسألك عند باب في الفقه فقال هات على بركة الله تعالى: فقال: ما تقول في رجل صلى فسها في

(1) الخصائص لابن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، د/ت/ ط، ج 1 ص 45.

(2) المرجع السابق ج 1 ص 9.

(3) المقرب ومعه مثل المقرب، أبي الحسن الاشيلي، ط1، 1998، ص 68.

صلاته؟ وسجد سجدتي السهو فسها فيهما، ففكر الفراء ساعة ، ثم قال : لا شيء عليه ، فقال له محمد: لِمَ؟ قال : لأن التصغير عندنا ليس له تصغير وإنما سجدنا السهو تمام الصلاة، وليس للتمام تمام ، فقال: محمد بن الحسن ما ظننت أن آدميا يلد مثلك⁽¹⁾.

واختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال بعضهم: أنه أبو الأسود الدؤلي وقال بعضهم الآخر: أنه نصر بن عاصم الليثي ، وقال آخرون: بل هو عبد الرحمن بن هرمز⁽²⁾ ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي ، وهو ظالم بن عمرو من سكان البصرة ومن صحب علي بن أبي طالب ، وقد اختلف الناس في السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من نحو، ومرجع القول: إلى أن العرب خالطت الأعاجم ، وتغيرت ألسنتهم ، فنهض علماءهم في وجه المد الطاغي من العجم ، وراحوا يسورون اللغة بقواعد ثابتة يعرف بها صحيحها من فاسدها . وهكذا أنشئت الحركة النحوية التي بلغت ذروتها مع سيبويه⁽³⁾.

والحق أن الذي وضع قواعده، وصنف قوانينه على اتساعها ، هو أبو الأسود الدؤلي بتوجيه من الإمام علي كرم الله وجهه ، فلإمام علي فضل الهداية إلى الأسس والقواعد الكلية ، ولأبي الأسود الدؤلي فضل القيام بتفصيل القواعد الجزئية حسب الأحداث والوقائع⁽⁴⁾.

ومما يؤيد نسبة الوضع إلى أبي الأسود الدؤلي، ما رواه ابن النديم في الفهرست "أن رجلاً بمدينة الحديثة اسمه محمد بن الحسن ، كان يجمع الكتب ، وقد آلت إليه

(1) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ج 1 ص 69

(2) عبد الرحمن بن هرمز هو أبو داؤود عبد الرحمن بن هرمز، عرف بالأعرج، من موالى بني هاشم بالمدينة عالم بالأسباب، قارئ ، حافظ ، ثقة أخذ عن أبي هريرة ويروي أن مالكا اخذ عنه توفي سنة 117هـ .

(3) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ت الفاخوري دار الجيل بيروت ط 1 ، 1988 ص 10.

(4) الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها، ت، محمد محمود هلال، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، د / ت / ط ج1، ص 9.

خزانة صديق له كان مشتهراً بجمع الخطوط القديمة" قال محمد بن إسحق: "فرايتها وقلبتها ، فرايت عجباً إلا أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملاً أدرسها ... ورأيت ما يدل على أن النحو عند أبي الأسود الدؤلي ما هذه حكايته وهي أربع أوراق وأحسبها من ورق الصين ترجمتها، هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمه الله عليه بخط يحيى بن يعمر، وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي، وتحت هذا خط النضر بن شميل"⁽¹⁾ وقال الأزهري: ما أحدث الناس مروءة أحب إليّ من تعلم النحو.⁽²⁾

وقال شاعر يصف النحو:

اقتبس النحو فنعم المقتبس * * والنحو زين وجمال ملتبس
صاحبه مكرم حيث جلس * * من فاته فقد تعمى وانتكس
كأنما فيه من العيّ خرس * * شتان ما بين الحمار والفرس⁽³⁾

وقال ابن السكيت: "خذ من الأدب ما يعلق القلوب وتشتهيه الآذان، وخذ من النحو ما تقيم به الكلام، ودع الغوامض، وخذ من الشعر ما يشتمل على لطيف المعاني، واستكثر من أخبار الناس وأقاولهم وأحاديثهم ، ولا تولعن بالردىء منها".
ما الناس إلى شي من العلوم أحوج منهم إلى إقامة ألسنتهم التي بها يتحاورون الكلام ، ويتهادون الحكم، ويستخرجون غوامض العلم من مخابئها، ويجمعون ما تفرق منها أن الكلام قاض بين جمع الخصوم وضياء يجلو الظلام⁽⁴⁾.

(1) الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر د/ت/ط ص 70.

(2) معجم الأدباء لياقوت الحموي ج 7 ص 78.

(3) هذه الأبيات لم تنسب إلى قائل في معجم الأدباء ج 1 ص 77..

(4) معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ج 1 ص 76.

وقال يحيى بن عتيق :سألت الحسن فقلت: يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حسن المنطق ويقيم بها قرآته، قال: حسنٌ يا بني فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعيها بوجهها فيهلك فيها⁽¹⁾.

وعن سعيد بن سلم قال: دخلت علي الرشيد فبهمني هيبه وجمالا فلما لحن خف في عيني⁽²⁾.

وروي أن الذي أوجب عليه الوضع في النحو إن ابنته قعدت معه في يوم قانظ (شديد الحر) ، فأرادت التعجب من شدة الحر فقالت : ما أشدُّ الحرَّ ،أي رفعت أشدُّ، فقال أبوها: القیظ وما نحن فيه يابنية ، جواباً عن كلامها لأنه استفهام فتحيرت وظهر لها خطؤها ، فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب ، فقال لها : قولي يابنية ما أشدَّ الحرَّ فعمل باب التعجب ، ، وباب الفاعل والمفعول به وغيرها⁽³⁾.

وما زالت تكثر الروايات حول السبب الذي دعا أبا الأسود إلى وضع النحو، يقال إنه: جاء إلى زياد بالبصرة فقال له: أصلح الله الأمير، إني أرى العرب خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع لهم علما يقيمون به كلامهم ؟ قال: لا قال: ثم جاء زياداً رجل فقال: مات أبانا وخلف بنون ،فقال زياد: مات أبانا وخلف بنون! ردوا إلي أبا الأسود الدؤلي فرد إليه فقال: ضع للناس ما نهيتك عنه، فوضع لهم النحو⁽⁴⁾ . وأول باب وضعه أبو الأسود الدؤلي في النحو باب التعجب⁽⁵⁾.

ونرجع للقول أن السبب الرئيس لوضع النحو ، هو ظهور اللحن ، ولم يكن عند العامة فقط فقد صار اللحن حتى عند البلغاء:.

⁽¹⁾معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج1 ص 78.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج 1ص 83.

⁽³⁾ طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن ص 20،19.

⁽⁴⁾ المرجع السابق ص20.

⁽⁵⁾ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، شرح عبدا علي مهنا، ، ط2 د/ت/ط، دار الفكر للطباعة والنشر، ج12، ص 247- 248.

وقال الجاحظ: كان أيوب السخثياني يقول: "تعلموا النحو فإنه جمال للوضع وتركه هجنة للشريف"⁽¹⁾

وقال الجاحظ: قال عبد الملك بن مروان: "اللحن هجنة الشريف والعجب آفة الرأي"⁽²⁾.
وقال عبد الملك أيضاً: "تعلموا النحو كما تتعلموا السنن والفرائض"⁽³⁾.
وقالوا أول لحن سمع بالبادية: هذه عصائي وأول لحن سمع بالعراق حيّ على الفلاح أي قرئت بالكسر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، د / ت / ط ص 323.

⁽²⁾ المرجع السابق ص 321.

⁽³⁾ العقد الفريد ابن عبد ربه الأندلسي دار الكتب العلمية بيروت ط 1 ص 757.

⁽⁴⁾ البيان والتبيين للجاحظ، ص 318.

المبحث الثاني:

جهود بعض العلماء في تطور النحو

ابن أبي إسحق الحضرمي:

عبد الله بن أبي إسحق مولى آل حضرمي، توفي 117هـ وفيه يقول ابن سلام: كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل⁽¹⁾. وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو، إذ جعله أول من اشتق قواعده وأول من اطّرد فيها القياس، وهو لم يعتن بالقياس على قواعد النحو فحسب؛ بل عني أيضاً بتعليل القواعد تعليلاً يمكن لها في ذهن تلاميذه، وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياساً دقيقاً بحيث لا يصح الخروج عليها، ويخطئ كل من ينحرف في تعبيره عنها، وكان يخطئ الشعراء مثل الفرزدق، وواضح أنه فتح لنحاة البصرة من بعده أن يخطئوا الشعراء الفصحاء لا من الإسلاميين، مثل الفرزدق، بل من الجاهليين، مثل تلميذه عيسى بن عمر⁽²⁾.

وكان عيسى بن عمر أخذ عن ابن أبي إسحق، وأخذ يونس عن أبي عمرو بن العلاء، وسئل يونس عن ابن أبي إسحق وعلمه قال: هو والنحو سواء، أي هو الغاية. قيل: فأين علمه من علم الناس اليوم، قال: "لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذٍ لضحك به، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظر نظره كان أعلم الناس"⁽³⁾.

وإن ابن أبي إسحق قال: للفرزدق في مديحه ليزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشام - تضرينا * * بحاصب كنديف القطن منثور

(1) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص 29.

(2) المدارس النحوية شوقي ضيف، ص 23-24.

(3) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص 30.

على عمائنا يلقي وأرحلنا- ** على زواحف تزجي مُخها رير⁽¹⁾

قال: ابن أبي إسحق أسأت، إنما هي ريرٌ وكذا قياس النحو في هذا الموضع . وقال: يونس: حسن جائز أي يعني قول الفرزدق. فلما ألحوا على الفرزدق قال: على زواحف نزجيتها محاسير⁽²⁾ قال: ثم ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول⁽³⁾ .

وسمع ابن أبي إسحق الفرزدق ينشد في مديحه لبعض بني مروان:

وعضُّ زمانٍ يابن مروان لم يدع ** من المال إلا مسحاً أو مجلفاً

اعترضه لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب لأنها معطوفة لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه.

ويظهر أن الفرزدق قصد الاستئناف، حتى لا يحدث في البيت إغواء يخالف به حركة الروي في القصيدة⁽⁴⁾.

وروي في البيت أنها (مجلفاً) أي الذي صيرته جلفاً قال أبو عمر: لا أعرف لها وجهاً، وكان يونس لا يعرف لها وجهاً وقال أبو عمر ليونس: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه فقال: لا، كان ينشدها على الرفع وأنشدنيها رؤبة على الرفع⁽⁵⁾. وكان يكثر الرد على الفرزدق ، فقال فيه الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولي هجوته ** ولكن عبد الله مولى مواليا⁽⁶⁾

فلما سمعه قال له: أخطأت، أخطأت إنما هو مولى موالٍ، يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موالٍ المضافة مجري الممنوع من الصرف إذ جرّها بالفتحة وكان ينبغي أن

⁽¹⁾الحاصب: الريح الشديدة والنديف القطن وندف القطن أي ضربته بالمندف ، والزواحف : الإبل الزاحفة ، تزجي :تساق ، والرير : الذائب من المخ.

⁽²⁾محاسير : حسر الشيء بمعنى انكشف وتحسر بمعنى تلهف وحزن.

⁽³⁾طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام، محمود محمد شاكر، نشر دار المدني، بجدة، 1980، ص 15- 17.

⁽⁴⁾ المدارس النحوية، ص 23 .

⁽⁵⁾ طبقات فحول الشعراء، ص21.

⁽⁶⁾المولى: الحليف.

يصرفها قياساً على ما نطق بها العرب، في مثل جوارٍ وغواشٍ إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع .

وواضح من كل هذه المحاورات بينه وبين الفرزدق مدى احتكامه للقياس، وما ينبغي للقاعدة من اطراد ، بحيث لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحاً أن يخرج عليها. وظل النحاة فيما بعد يتلمسون المعاذير لقول الفرزدق، فيأولون ويخرجون حتى كان لهم في بيت الفرزدق عدة أقوال وآراء متباينة وصفها ابن قتيبية بالتعسف في قوله: في كتاب طبقات الشعراء "رفع الفرزدق لآخر البيت ضرورة وأعتب أهل الإعراب في طلب الحيلة فقالوا : وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشي يرتضى ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر، أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه" (1).

وكان لا يرى بأساً أن يخالف جمهور القراء في بعض قراءتهم لأي الذكر الحكيم وكان يخالفهم قوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (2) فقد كانوا يقرؤون بالرفع على الابتداء، بينما الخبر فعل أمر وهو يقرأهما بالنصب على المفعولية (3). وكان عبد الله بن أبي إسحق إذا اختلفت العرب نزع إلى النصب. يقال: إنه لم يؤثر عنه كتاب في النحو وكأنه كان يكتفي بمحاضراته وإملاء آتة على تلاميذه. وكل ما ورد عنه كتاب في الهمزة ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها حين توصل، وحين تقطع، وحين تدخل على همزة أخرى مما يدل على الدقة إذ كان من القراء النابهين. (4).

(1) من أسرار العربية، إبراهيم أنيس ص 171.

(2) سورة المائدة الآية (38).

(3) المدارس النحوية شوقي ضيف، ص 24.

(4) المرجع السابق، ص 25.

عيسى بن عمر:

بصري من موالى آل خالد بن الوليد نذل في ثقيف فنسب إليها وهو من أهم تلاميذ ابن أبي إسحق ومضى على هديه يطرد القياس ويعممه و كان يطعن على العرب⁽¹⁾ من أقيسته ما حكاه سيويه عنه من أنه كان يقيس النصب في قول الأصوص:

سلام الله يا مطراً عليها * * وليس عليك يا مطراً السلام

على النصب في كلمة يا مطراً وكان يجعل مطراً في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة وكان يطعن في الشعراء حتى العصر الجاهلي⁽²⁾.

ومن ذلك كان يقول عيسى بن عمر: أساء النابغة في قوله حيث يقول:

فبت كأي ساورتني ضئيلة * * من الرقش في أنيابها السم ناقع⁽³⁾

برفعه قافية البيت وكان حقها النصب على الحال لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور ، وكان النابغة ألغاهما لتقدمها وجعل ناقع الخبر⁽⁴⁾.

ومن أقيسته في القراءات أنه كان يقرأ الآية "يا جبال أوبي معه والطير"⁽⁵⁾ بنصب كلمة الطير وكان يقول: هو على النداء كما تقول: يا زيدُ ويا حارثُ، كما كان يخالف جمهور القراء، في قراءة الآية الكريمة "هؤلاء بناتي هنَّ أظهر لكم"⁽⁶⁾ إذ كان يقرؤها بنصب أظهر على الحال وهذا مخالف لما قاله النحويون أجمعون⁽⁷⁾.

(1) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص 40.

(2) المدارس النحوية شوقي ضيف، ص 25.

(3) ضئيلة : دقيقة ، الرقش : الأفاعي ، وناقع : قاتل

(4) طبقات فحول الشعراء محمود محمد شاكر، ص 16.

(5) سورة سبأ الآية 10.

(6) سورة هود الآية (78).

(7) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، ص، 41.

ويبدو أنه كان يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة، ومن ذلك ما رواه سيبويه عنه من أنه كان يلفظ قولهم: " ادخلوا الأول فالأول" برفع الكلمتين الأخيرتين علي تقدير أنهما مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره " ليدخل " ، وكأنه لقن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عمموها في كثير من العبارات ، وكأنه أحس في وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع لخفته ، فقد جعل النصب فوق الرفع وعده الأساس ، وليس كل ما تحقق النحو عنده من رُقي فقد خطا به خطوة كبيرة إذ أُلّف فيه رسائل ، ومؤلفات كبيرة اشتهر في عصره مصنفين هما الجامع والإكمال⁽¹⁾.

يقال إنّ عيسى بن عمر: كان ثقة عالماً بالعربية والنحو وقراءته المشهورة وكان فصيحاً يتقعد في كلامه ويعدل فيه سهل الألفاظ من الوحشي والغريب⁽²⁾. وذكر الخليل بن أحمد في مصنفاته قال:

ذهب النحو جميعاً كله * * غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع * * فهما للناس شمس وقمر⁽³⁾

وزعم بعض القدماء أن الجامع ، هو أصل كتاب سيبويه زاد فيه وحشاه بأقوال الخليل. ووضح مما ذكر إن عيسى بن عمر هو الذي مكن للنحو قواعده التي اعتمدها الخليل بن أحمد ، سواء في محاضراته وإملاءاته ، أو مصنفاته وقد توفي عيسى بن عمر 149هـ للهجرة تاركاً للخليل جهوده النحوية ليكمل صرح النحو⁽⁴⁾.

وقد كان لعيسى بن عمر منهجاً واضحاً في النظر إلى لغة العرب ، وقال أبو بكر الأنباري: " إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوبه وهذبه، وسمى ما شذّ

(1) المدارس النحوية شوقي ضيف ص 26.

(2) نزهة الالباء في طبقات الأدياء ص 29، 30.

(3) الفهرست لابن النديم ص 63.

(4) المدارس النحوية ص 26، 27.

عن الأئمة لغات، وكان له أيضاً اختيار في القراءة على سمت العربية انفراد بها، وكان يغلب عليه حب النصب فأباه عليه الناس، وقد اعتقد بعضهم أن عيسى بن عمر كان يقرأ بما يوافق مذهبه النحوي من دون أثر، لذلك استنكر الناس عليه هذا⁽¹⁾. والصحيح أنه كان يختار من المأثور ما يوافق مذهبه ولعله وجد الفعل أقوى العوامل فآثر تقديره على غيره . فاختار مثلاً "السارق والسارقة فأقطعوا أيديهما"⁽²⁾.
رغب الناس عنه واختيار عيسى بعد هذا شذوذ اختيار ، لا اختيار شذوذ لأنه كان يقرأ بكثير من الوجوه التي كان عليها الأئمة المشهورون أما استنكار الناس لاختياره فيعود إلى خروجه على إجماعهم وهو نصيب كل من خالفهم⁽³⁾ .

أبو عمرو بن العلاء:

اسمه وكنيته، في بعض الروايات اسمه زيان بن العلاء المازني التميمي ولد سنة 70 للهجرة بمكة ، ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفي بها سنة 154 هـ .
وقد تتلمذ لابن أبي إسحق على نحو ما تتلمذ عيسى بن عمر غير أن عيسى قصر عنايته بالنحو، أما أبو عمرو فعني بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة وهو أحد قرائه السبعة المشهورين كما عني بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيامها ووقائعها⁽⁴⁾.

وفي ذلك يقول الجاحظ: " كان أعلم الناس بالغريب، والعربية، وبالقرآن، والشعر، وبأيام العرب وأيام الناس " فهو إلى اللغويين والقراء أقرب إلى أن يكون من النحاة ، ولكنه سلك طريقاً في النحو جعل العلماء يعدوه من أوائل النحاة ، قال ابن جني: "كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدريبوا وقاسوا"⁽⁵⁾.

(1) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، محمود أحمد الصغير (دار الفكر بيروت ، ط1 ، 1999م) ، ص109.

(2) المائدة الآية (38).

(3) المرجع السابق ، ص109.

(4) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، ص35.

(5) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص27.

ولم يروي عنه سيبويه شيئاً، وإنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية ولم يأخذها عنه مباشرة وإنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب⁽¹⁾.

وقال يونس أيضاً: لو كان أحد أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد ، كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله ، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ بقول وتارك آخر⁽²⁾.

قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ؛ ولو جاءكم وآفر لجاءكم علم وشعر كثير⁽³⁾.

وأخذ أبو عمر النحو ، عن نصر بن عاصم الليثي، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصري ، والخليل بن أحمد، وأبو محمد علي بن المبارك اليزيدي.

وروى الأصمعي عن الخليل بن أحمد، عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: أكثر من تزندق بالعراق، لأنهم يجهلون العربية.

وقال إبراهيم الحربي⁽⁴⁾ : "كان أهل العربية كلهم أصحاب أهواء، إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سنة، أبو عمرو بن العلاء، الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب البصري ، والأصمعي"⁽⁵⁾.

وفي أخباره أنه كان يأخذ بالاطراد في القواعد ويتشدد في القياس ، وقد قال له معاصريه: أخبرنا عمّا وضعت مما سميت عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال: لا ، فقبل له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر، واسمي ما خالفني لغات⁽⁶⁾.

⁽¹⁾القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص27.

⁽²⁾طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، ص،35.

⁽³⁾ طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام ص 25 .

⁽⁴⁾ هو الشيخ، العلامة ، الإمام ، الحافظ شيخ الإسلام أبو إسحق إبراهيم بن إسحق البغدادي صاحب التصانيف.

⁽⁵⁾ نزهة الالباء في طبقات الأدباج 1 ص32.

⁽⁶⁾المدارس النحوية ص 27،28.

كان أبو عمرو قارئاً جليلاً عالماً بالعربية ولغاتها ، كثير الاحتجاج للقراءات، شديد التمسك بسنته فمن أقواله : " لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا وكذا" لكنه كان أيضاً ذا منهج واضح يلوذ به إذا لم يقتنع بالرواية وكان يتوخى في قراءته الأكثر والأشيع ويبتعد عن الشواذ وقد صرح بذلك في قوله:
"إنني اتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة ، وقد طبق ذلك بحق في القراءات القليلة النادرة فضلاً عن القراءات المشهورة"⁽¹⁾ .

الخليل بن أحمد الفراهيدي :

هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ،عربي من أزد عمان(2). ولد سنة مائة للهجرة وتوفي سنة مائة خمس وسبعين نشأ بالبصرة ، وقد أخذ منذ نعومة أظافره إلى حلقات المحدثين والفقهاء ، وعلماء اللغة والنحو، وأكب إكباباً على حلقات أستاذه عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وكان صديقاً لابن المقفع، وقد قال عنه ابن المقفع: أن عقله كان أكثر من علمه، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ، ويحوز لنفسه منه كل ما يبتغي من ثراء في التفكير ، ودقة في الاستنباط، وقد وضع العروض ورفعها إلى صرح النحو ولما أدركته الشهرة لم يطلب الثراء وإنما اكتفى بكفاف العيش. يقول شوقي ضيف أنه : "يزدري متاع الحياة الدنيا الذي كان الناس يشغفون به من حوله ، وكان يتمتع بالعقل الذي جعله يتكلف الجهد العنيف في فتح أبواب العلوم ، وأول ما يلاحظ ذلك اكتشافه علم العروض ، وألف معجم العين وهو أول معجم يؤلف في اللغة العربية"⁽³⁾ .

(1)القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 107 ، مصدر سبق ذكره.

(2) أخبار النحويين البصريين ص30.

(3)المدارس النحوية، شوقي ضيف ص 31

وقال يونس بن حبيب: فاستخرج من العروض واستتبط منه ومن علله ما لم يستخرج أحد ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم⁽¹⁾.

والخليل بن أحمد لم يعرف على حقيقته في مختلف العصور ، على الرغم من أن معاصريه ومن خلفوه قد أفادوا من علمه الشيء الكثير، وقال عنه النضر بن شميل: "أكلت الدنيا بعلم الخليل بن أحمد وكتبه وهو في خص لا يشعر به" ، ولعل شيئاً واحداً بقي معروفاً عن الخليل وهو أنه من علماء النحو المتقدمين ، وأن كتاب سيبويه قد حفل بعلمه وآرائه في اللغة والنحو"⁽²⁾.

وكان عقل الخليل فذاً كلما مسّ شيئاً نظمه ، واستتبط قواعده ودقائقه ، وقد سلط هذا العقل على القوانين العربية في النحو والتصريف ، فإذا هو يكتشفها اكتشافاً دقيقاً ، لم يترك فيها كتاباً جامعاً.

وحقاً سبقت الخليل في النحو والتصريف خطوات مهمة ، وخاصة عند ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر. ولكن من الحق أنه هو الذي رفع قواعدهما ، وأركانهما وشيّد صرحهما ، وضبط قواعدهما، وكان يمتاز بحس لغوي دقيق جعله يفقه أسرار العربية ودقائقها في العبارات والألفاظ⁽³⁾.

وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما قال سيبويه: وسألته، من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل⁽⁴⁾.

وأخذ عنه النضر بن شميل والسدوسي وعلي بن نصر. وكان أول من حصر أشعار العرب ، وكان يقول البيتين أو الثلاثة ونحوها في الأدب⁽⁵⁾.

(1) طبقات فحول الشعراء، ص22

(2) كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائ، دار ومكتبة الهلال، د/ت / ط 1 ، ص 7،6

(3) المدارس النحوية، ص 36-38

(4) أخبار النحويين البصريين ص 31.

(5)نزهة الالباء في طبقات الأدياء ج1 ص 45.

مثل ما روي عنه أنه كان يقطع العروض ، فدخل عليه ولده في تلك الحالة وخرج إلى الناس وقال: إن أبي قد جُنَّ فدخل الناس عليه وهو يقطع العروض فأخبروه بما قال ابنه: فقال له:

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني * * أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا

لكن جهلت مقالتي فعذلتني * * وعلمت أنك جاهل فعذرتكا⁽¹⁾

ويروى أنه توجه إليه سليمان بن علي من الأهواز ، لتأديب ولده فأخرج الخليل إلى رسول سليمان خبزاً يابساً ، وقال: كل، فما عندي غيره، وما دمت أجده فلا حاجة لي في سليمان، فقال له الرسول: فبم أبلغه؟ فأشده يقول :

أبلغ سليمان أنني عنه في سعة * * وفي غنى غير أنني لست ذا مال

سقاء بنفسي إني لا أري أحداً * * يموت هزلاً ولا يبقى على حال⁽²⁾

ويروى عن سفيان أنه كان يقول : من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك ، فلينظر إلى الخليل بن أحمد. ويروى عن النضر بن شميل قال: كنا نمثل بين يدي ابن عون والخليل بن أحمد ، أيهما نقدم في الزهد والعبادة فلا ندري أيهما نقدم وما يحكى عنه من العلم والزهد أشهر من أن ينتشر وأظهر من أن يذكر⁽³⁾.

وقيل في الخليل : إنه أعظم نحوي حملته الأرض، بل أعظم نحوي على مدي العصور ، وأنه كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وقد انعقد الاجماع على أنه لم يكن أحد أعلم بالنحو منه ، وأنه أتى في علم النحو بما لم يأت أحد منه في تصحيح القياس، واللطافة، والتصريف. وقد بلغت دراسة النحو

(1) طبقات الشعراء لابن المعتز تحقيق عبد الستار أحمد فراج ص 98.

(2) أخبار النحويين البصريين ص 31.

(3) نزهة الالباء في طبقات الأدباء ص 47.

النضج والكمال علي يديه وكان أول من فصل القول في تحليل التراكيب والعبارات المسموعة عن العرب (1).

سيبويه:

هو لقب أعجمي يدل على أن أصله فارسي ، ولد بقرية من قرى شيراز ، وقد تلقى دروسه الأولى بها فقدم البصرة ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين وحدث أنه انتبه إلى لحنه في بعض نطقه، لبعض الأحاديث النبوية ، فصمم على التزود في اللغة والنحو ، ولزم حلقات النحويين ، واختص بالخليل بن أحمد وأخذ عنه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية(2). واتبع في ذلك طريقتين طريقة الاستملاء العادية ، وطريقة السؤال والاستفسار مع كتابة كل إجابة ، وكل رأي يدلي به ، وكل شاهد يرويه عن العرب، ولما توفي الخليل صنف كتابه المعروف، وسرعان ما صار يتألق نجمة في البصرة وبغداد ورحل إليها طالباً الشهرة، وهناك التقى بالكسائي ولم يضع سيبويه لكتابه اسماً يفرد به ، وربما أعجلته وفاته عن تسميته عن وضع مقدمة بين يديه وخاتمة ينتهي بها(3). إذ بدأ فيه بأول سطر "هذا باب علم الكلم من العربية" (4)

وفيه تحدث عن أقسام الكلمة اسم، فعل، حرف، ونمضي معه إلى نهاية الكتاب، فنجد الحديث ينقطع عن بيان حذف العرب لحروف في بعض الأبنية تخفيفاً على اللسان وكأنه ما زالت بقية يريد أن يضيفها للكتاب (5).

(1) المدارس النحوية خديجة ألدحي ، ط3، 2001، دار الأمل اريد، ص 66-67

(2) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص 61

(3) المدارس النحوية شوقي ضيف ، ص 57.

(4) كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون ج1 ص 12.

(5) المدارس النحوية شوقي ضيف ، ص 58.

وبدأ سيبويه التأليف في كتابه بعد وفاة الخليل بن أحمد، إذ نراه يقول: في بعض المواضع كما قال صاحب الكتاب: يعقب على ذكره لاسمه بكلمة (رحمه الله) وقد حمله عنه تلميذه الأخفش الأوسط وأذاعه في الناس باسم الكتاب ، وظل هذا الاسم خاصا به وترى كثيرين من النحاة ينوهون به تنويهاً عظيماً. وقال أبي عثمان المازني: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد سيبويه فليستحي"⁽¹⁾. ويقول الجاحظ: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ففكرت في شي أهديه إليه فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه وقد اشتريته من ميراث القراء ، فقال: ابن عبد الملك والله ما أهدي إليّ شيئا أحب منه"⁽²⁾.

وكان كتاب سيبويه عمدة الدراسة النحوية ولا بد لدارس النحو من قراءته وكان المبرد يقول لمن يسأله "هل ركبت البحر؟ استعظما له"⁽³⁾ ولم يخل واحد من النحويين المعروفين من عمل في هذا الكتاب، من شارح له، أو شارح لشواهد، أو الرد عليه ومعارضته في بعض مسائله، أو الانتصار له ، وقد اهتم بعض النحويين بشرح الغموض في الكتاب⁽⁴⁾.

ويكنى سيبويه النحوي بأبي الحسن ، وكان مولى أبي الحارث بن كعب وقال: المرزبانى "كان مولى آل الربيع بن زياد وسيبويه هذا لقبه". وقد لحقه التأنيب بشأن حديث شريف ، وكان سيبويه يستملى على حماد بن سلمه ، فقال حماد يوماً: قال (صلي الله عليه وسلم): "ليس أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء :فقال له حماد لحتت ليس أبا الدرداء فقال سيبويه لا

⁽¹⁾ الفهرست لابن النديم ص70.

⁽²⁾ترجمة (الكتاب) كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون د/ت/ ط ص21.

⁽³⁾أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص40

⁽⁴⁾ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبي إسحق إبراهيم بن سري، تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث القاهرة الطبعة 2005 ج 1 ص

26،25.

جزم "الأطليبنّ علماً لا تلحنني فيه أبداً"، وطلب النحو وأخذ عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وحبيب بن عمر⁽¹⁾.

وبرع في النحو وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد من بعده. وقال ابن سلام: "كان سيبويه النحوي غاية في الخلق وكتابه في النحو هو الإمام فيه"⁽²⁾.

ومما ورد أنه لما قدم سيبويه على البرامكة⁽³⁾ فطلب أن يُجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة، وقد حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه، قبل حضور الكسائي: فسأله عن مسألة فأجابه سيبويه فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثانيه، فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن الثالثة، فأجابه فيها فقال له: أخطأت فقال له سيبويه هذا سوء أدب. فأقبل عليه القراء كذلك ثلاثة مرات يعيد النظر يقول له: أخطأت فلما كثر عليه ذلك، قال: لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره قال: فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه، فقال: تسألني أو أسالك؟ قال: بل تسألني أنت فأقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها فقال سيبويه: "فإذا هو هي" ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحتنت ثم سأله عن مسائل في النحو فيقول له لحتنت وقد احتكموا إلى بعض الحاضرين فوافقوا الكسائي وقالوا بقوله، وقال يحيى للكسائي: إنه وفد عليك من بلدة مؤته، فإن رأيت ألا ترده خائباً، فأمر له بعشرة الآلف درهم فخرج نحو فارس وأقام هناك ولم يعد إلى البصرة⁽⁴⁾.

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي ط2 ص80.

(2) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، محمد الانباري ص55-57.

(3) البرامكة: هي أسرة فارسية كانت مجوسية ثم أسلمت وتقربت من السفاح والمنصور وبلغت ذروة الغنى والنفوذ أيام الرشيد ثم لأسباب سياسية ودينية قتلهم جميعاً بعد سبعة عشر عام من ظهورهم.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - لأبي البركات الانباري وضع هوامشه وفوارسه حسن حمد واشرف إميل بديع يعقوب - المجلد الثاني منشورات محمد على بيضون - دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1998 ص209-2010

وكتاب سيبويه له منهج سديد في التصنيف؛ فقد نسق سيبويه أبوابه وأحكامها إحصائياً دقيقاً ، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف .وقد جعله في قسمين كبيرين وخص القسم الأول بالنحو ومباحثه ، ثم انتقل في دقة يبسط القسم الثاني وكان في الكتاب كثير من الغموض والإبهام، ويرجع ذلك إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف ، وضاعاً مفصلاً متشعباً لأول مرة ، وهذا الغموض في جوانب من الكتاب كان سبباً في أن يتناوله كثيرون من النحاة بالشرح والتفسير والتعليق ، وفي مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه مثل الجرمي والمازني وقد شرحه أيضاً السيرافي ، واعتنى عناية واسعة بشرح شواهد الشعرية⁽¹⁾ وكان أول من عنى بذلك الجرمي وكان يقول : "نظرت في كتاب سيبويه فإذا منه ألف وخمسون بيتاً فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها"⁽²⁾.

وعنى الكثيرون بشرح الشواهد وفي مقدمتهم المبرد والزجاج .وكان سيبويه من الثقة لم يطعن أحد في شيء مما انشده من الأشعار المجهولة القائل ولا علق عليه باتهام أو إنكار ونقل صاحب الكتاب عن البغدادي في الخزانة "الشاهد المجهول صدر من ثقة يعتمد عليها قبلاً ، وإلا فلا ، ولذلك كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها"⁽³⁾

وكما ذكر أبياتاً عديدة جهل قائلوها في كتاب سيبويه لم يعب بها ناقلوها ، وقد خرج كتابه إلى الناس ، والعلماء كثيرو العناية بالعلم والتهديب، ونظر فيه وفُتِّش فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر وقد روى في كتابه

(1) المدارس النحوية شوقي ضيف ص 60-61.

(2) ترجمة كتاب سيبويه شرح وتحقيق عبد السلام هارون د/ت/ط ص 34.

(3) المدارس النحوية شوقي ضيف ص 62-63.

قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ولا ردوا حرفاً منها، فاعترفوا بعجزهم ولم يُطعن عليه بشيء.⁽¹⁾

وقال أبو إسحق: إذا تأملت الأمثلة في كتاب سيبويه، تبينت أنه أعلم الناس باللغة وقال أبو جعفر: لم يزل الناس يقدمون كتاب سيبويه وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم محتاجة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج فهمه إلى غيره⁽²⁾.

الكسائي:

هو علي بن حمزة من أصل فارسي، ولد بالكوفة سنة تسعة عشر ومائه للهجرة، ونشأ بها وأكبَّ منذ نشأته على حلقات القراءة⁽³⁾. ويقال إنه لقب بالكسائي لأنه كان يلبس في مجلسه كساء⁽⁴⁾. ويقال بل لقب بذلك لأنه أحرم في كساء، وكان فطناً ذكياً فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم، إلا إذا عرف إعرابه فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرواسي، ولم يجد عنده ما يريد، فرحل إلى البادية رحلته الأولى ثم عاد إلى الكوفة، فرحل إلى البصرة، فأخذ ينتقل بين حلقات عيسى بن عمر، وابن أبي العلاء، وعكف على حلقة الخليل بن أحمد، وراعته روايته لأشعار العرب وأقوالهم فمضى إليهم في رحلة ثانية، ومعه خمسة عشرة قنينة حبر وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم، ويدونه في صحفه حتى نفذ كل ما حمله من حبر⁽⁵⁾. وكان الكسائي: مؤدباً لولد الرشيد وكان أثيراً عند الخليفة حتى أخرجته من طبقة المؤدبين، إلى طبقة الجلساء والمؤانسين، وكان الكسائي قد قرأ على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة.

(1) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر، ط3، 1989م ج1 ص16-17

(2) الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، 1988، ج1، ص1.

(3) المدارس النحوية شوقي ضيف ص172

(4) الفهرست لابن النديم ص98.

(5) المدارس النحوية شوقي ضيف ص172

وحدّث الخطيب قال: قال الفراء إنّما تعلم الكسائي النحو على كبرٍ وسببه أنه جاء إلى قوم من الهباريين وقد أعيأ فقال لهم: قد عيّيت. فقالوا له أتجالسنا وأنت تُلحن؟ فقال: كيف لحنّت؟ قالوا: إن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل عيّيت مخففا وإن كنت أردت من التعب؛ فقل أعييت فأنف هذه الكلمة، ثم قال: فسأل من يعلم النحو؟ فأرشدوه إلى معاذ الهراء فلزمه حتى أنفد ما عنده ثم خرج إلى البصرة، فلقي الخليل وجلس في حلقتة، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمها وعندها الفصاحة وجئت إلى البصرة، فقال الخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج إليها. فلم يكن له هم غير البصرة والخليل - فوجد الخليل قد مات وجلس في موضعه يونس النحوي فمرت بينهما مسائل أخرّ له يونس فيها، وصدّره موضعه. (1)

ورجع إلى مسقط رأسه واستقامت فصاحته وأخذ يستقل ذلك استقلالاً حسناً وقد صارت قراءته إحدى القراءات السبع وكان يجلس في متوحد مرتفع والناس من حوله يكتبون المصاحف بقراءته ويرسمون مقاطع الآيات (2)

وقيل إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلماً ، والفقّه إذا عرف الرجل منه جملة صار قاضياً والقول لمحمد بن الحسين فقال له الكسائي : أنا أفضل منك لأنني أحسن ما لا تحسن ثم التفت إلى الرشيد وقال: إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد وقال أبلغت يا كسائي؟ اليّ هذا: ثم قال لأبي يوسف: أجبه فقال الكسائي: ما تقول لرجل قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار ، فقال أبو يوسف إن دخلت الدار طلقت . فقال الكسائي خطأ ، إذا فتحت أن فقد وجب الأمر وإذا كسرت فإنه لم يقع الطلاق بعد، فنظر أبو يوسف بعد

(1) معجم الأدباء المجلد السابع لياقوت الحموي ص 167-169

(2) المدارس النحوية ص 174

ذلك في النحو، ويقال سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد ، قال انظر أفي هذا الشعر عيب ؟

لا يكون العير مهراً ** * ولا يكون ، المهرُ مهرُ

فقال الكسائي: قد أقوى الشاعر فقال : كان لابد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان قال: فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال: أنا أبو محمد الشعر صواب وإنما ابتداءً فقال المهرُ مهرُ فقال: له يحيى بن خالد: اتكتتي بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك فقال: لذة الغلب أنستني من هذا ما أحسن⁽¹⁾.

وعن أبي زيد قال: لما ورد نعي الكسائي من الرّيّ قال أبو زيد : لقد دفن بها علم كثير. توفي الكسائي سنة اثنتين وثمانين ومائة فقال عنه الرشيد: اليوم دفنت الفقه والعربية، وقال الخطيب: عمر الكسائي بلغ سبعين سنة⁽²⁾.

(¹) معجم الأدياء لياقوت الحموي ص 177، 178

(²) المرجع السابق ص 167.

المبحث الثالث:

المذاهب التي قامت على تطور النحو

البصرة واضعة علم النحو:

أسس مدينة البصرة عتبة بن غزوان ، أحد رجال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وذلك في السنة الخامسة عشر للهجرة ، وكانت عاصمة العراق لذلك العهد ، ولم يمض وقت طويل على إنشائها حتى صارت مركزاً مهماً وحافلاً بتخطيط واسع النطاق، من العرب والفرس، وقليل من الأجناس الأخرى التي دخلت في الإسلام⁽¹⁾. وسبب تسمية البصرة نجد في القاموس المحيط ، البلدة المعروفة ، وفي دائرة المعارف معنى البصرة في اللغة الأرض الغليظة ذات الحجارة الصلبة وقيل الأرض ذات الحصى وقيل الحجارة البيضاء⁽²⁾.

وقال بعضهم: بصرة تعريب "بداوة الفارسيين" ومعناها الطرق الكثيرة المتشعبة. ⁽³⁾ وهكذا نجد الروايات التاريخية متعددة وكلها يرجع إلى طريقة الأرض الغليظة، ويدل هذا دلالة واضحة على أن هذا المكان الذي أقيمت فيه البصرة كانت المياه تغمره كثيراً، كما تكثر فيه المستنقعات، فإذا أضفنا إلى ذلك وصية عمر بن الخطاب لعته في إقامة منزل للمسلمين ، قريباً من المراعي والماء ، ولا شك أن عتبة نفذ وصية أمير المؤمنين⁽⁴⁾ .

نشأة المذاهب النحوية :

الحديث عن مناهج النحويين واختلاف آرائهم في الأصول والفروع ونشأة هذه المدارس مرت بثلاثة مراحل:

(1) المدارس النحوية خديجة الحديثي ص 26.

(2) معجم البلدان ص 430

(3) تاريخ النحو وأصوله عبد الحميد السيد طلب، د /ت/ ط ، ص 520

(4) معجم البلدان ص 433.

الأولي: تسمية العلماء بأمصارهم وبلدانهم مما يوحي بوجود مذهب خاص بهم.

الثانية: تقسيم مناهجهم وطرقهم وتسميتها بمذهب.

الثالثة: إطلاق اسم (مدرسة) على المذهب أو على أهل الأمصار وهذه التسمية

أطلقت حديثاً في الوقت المعاصر، وبيان ذلك على النحو التالي:

يتضح من عرض مناهج الذين أرخوا للنحو والنحاة؛ أنهم اتبعوا في ترتيبهم نسبتهم

للبلد الذي ظهروا فيه وتعلموا نحوه ودرسوه، أو درسوه فهم بصريون وكوفيون وأهل

بغداد.

وقال: محمد بن سلام الجمحي: "كان لأهل البصرة في العربية وبالنحو ولغات العرب

والغريب عناية" وترجم لأبي الأسود الدؤلي وعده مؤسس علم العربية وعبد الله بن

أبي إسحق وأبي عمرو بن العلاء وانتهى بالخليل بن أحمد ولم ينسبهم إلى مدرسة

وإنما عددهم من أهل البصرة.

وجاء الزبيدي وألف كتاب "طبقات النحويين" ورتبه حسب الزمن مبتدئاً بالبصريين؛

لأن النحو في البصرة كان أقدم نشوءاً منه في الكوفة⁽¹⁾

وكان أبو بكر محمد بن الحسن أول من استخدم كلمة مذهب عندما ترجم لأصحاب

ثعلب فقال عن أبي موسى الحامض: "كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب

الكوفيين" ومن هنا يتضح أن أول من قسم النحاة إلى مجموعات بحسب البلدان التي

عرفوا بها، وكان أول من استخدم العبارات: مذهب الكوفيين ومذهب البصريين ويريد

بذلك أن النحوي متابع لنحاة الكوفة، ومتابع لنحاة البصرة أو لنحاة المدينتين⁽²⁾.

(1) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص 17.

(2) تاريخ النحو وأصوله د/ت/ط، ص 520

وجاء بعده ابن النديم واتبع التقسيم نفسه إلا أنه سمي نحاة بغداد من خلط المذهبيين⁽¹⁾ وجاء بعده أبو البركات الأنباري ولم يذكر كلمة مذهب إلا مع البغداديين⁽²⁾.

المدرسة النحوية في البصرة:

البصرة : المدينة التي كانت منبع هذا العلم والشمس التي بزغت على الناطقين بالضاد وغمرت بضوئها بلاد العرب و المسلمين .

يقول شوقي ضيف: "فقد كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات في القرن الثاني ما لم يكفل للكوفة ؛ فقد كانت مرفأً تجارياً للعراق على خليج العرب ، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة ساعدت في سرعة ثقافتها المختلفة ، وأيضاً فإنها كانت أقرب إلى مدرسة "جند يسابور" الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية ، والفارسية والهندية ؛ ولذلك طبيعياً نجد فيها أقدم المترجمين ، مثل: ابن المقفع وكان يتقن الفارسية ويحذق العربية".⁽³⁾

ومن ذلك نفهم أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم وعنيت الكوفة بالفقه بينما عنيت البصرة بعلم الكلام وحقاً أشاع أبو حنيفة في الفقه : القياس والرأي والاجتهاد والجاحظ يقول: "لا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً في الصناعة، يصلح للرياسة حتى يكون الذي يصلح من كلام الدين في وزن الذي يصلح من كلام الفلسفة"⁽⁴⁾ فعقل كل من البلدين كان مختلفاً؛ عقل مصبوغ بالصبغة الفلسفية المنطقية ، وعقل لا يرفع إلى هذه المنزلة إلا في حدود ضيقة لذلك لم يصغ النحو الكوفي صياغة دقيقة.

(1) الفهرست لابن النديم ص 12

(2) تاريخ النحو وأصوله ، ص520

(3) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 20 .

(4) الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ط2 1965، ج2 ص34.

بينما يصاغ النحو البصري في أدق صورة علمية ممكنة على نحو ما رأيناه في كتاب سيبويه⁽¹⁾.

وأول نحوي حقيقي بصري هو أبو إسحق الحضرمي ، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود ، ولكنه من القراء ومن الملحوظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يسلكون في القراء فتلميذاه عيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب . ويكثر سيبويه في كتابه من التعرض للقراءات وما كان بينهما من خلافات في الإعراب ، هو الذي أصرم الرغبة في نفوس قراء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله.

ولكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من أطراد في قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه.

والبصريون من حيث الأطراد في القواعد، قد تشددوا فيه تشديداً جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه ، وكلما اصطدموا به خطأوه أو أولوه ، وأما من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم وقد رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة وكانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها⁽²⁾.

ويرى الباحث إن التشدد الذي عند أهل البصرة كان سبباً في كثرة القواعد الشاذة . وبصريّ القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات وكانوا يصفونها بالشذوذ ، ولا يحتجون بالحديث النبوي ؛ لأنه روي بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا بالمائة

(1) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 21.

(2) المرجع السابق ص 18 .

الثانية للهجرة ، ودخلت في روايته كثرة الأعاجم ، فكان طبيعياً ألا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب ، وتبعهم في ذلك نحاة الكوفة والمتأخرين من الفريقين⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس نقول إن المذهب الأساسي للنحو هو المذهب البصري ، ففي كنفه وعلى يد أعلامه تم إرساء أصول النحو العربي، وتعيد قواعده ، واستنباط علله، و وضع حدودهم ، ولد المذهب الكوفي ونما متأخراً عن المذهب البصري وهناك أسباب أدت إلى اختلاف المذهبيين:

1/ الكوفيون والبصريون يأخذون بالقياس ، ولكن القياس عند البصريين يجيء على القياس الأعم والأكثر تداولاً ودوراناً في كلام العرب ، وأما الكوفيون فإنهم يعتدون بالشاهد الواحد ويعممون قاعدته، ثم هم لا ينتهون من روايتهم.

2/ والبصريون كانوا أكثر دقة لأمرهم في قبول الشواهد ؛ إذ يمتحنون الأعراب والرواة حتى الثقة منهم ثم يستنبطون قواعدهم⁽²⁾.

وكان البصريون يجمعون الشواهد الكثيرة ، ويستنبطون قاعدتهم لتشمل الأعم الأكثر في كلام العرب ، ويرفضون تعميم الظاهرة الفردية المسموعة في أبيات شاذة مجهولة القائل ، أو منسوبة لأناس لا يعتدون بروايتهم ، فإن ثبت لهم شذوذ في نص صحيح فإنهم يقبلونه ويحفظونه ولكنهم لا يقيسون عليه .

فالبصريون كانوا ينهجون نهجاً علمياً في التثبت من الرواية، وشمول الاستقراء، وفي القياس على الأكثر واستنباط القواعد .

يقول السيوطي بأنهم: "اتفقوا على أن البصريين أصحّ قياساً ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى المسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية" ونقل عن علم الدين في

(1) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 19 .

(2) ابن يعيش النحوي عبد الإله نبهان دراسة منشورات اتحاد الكتاب العرب، مطبعة اتحاد دار الكتاب العرب ص 587-588

قوله في شرح المفصل: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شي مخالفاً للأصول جعلوه أصلاً ويؤبوا عليه"⁽¹⁾.

توسع البصريون من القياس والتعليل ، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم، فقد التمسوا عللاً وراءها، وقانون القياس عام، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد بحيث يخرج ما عليها شاذاً ويقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب . وعلى هذه الشاكلة شادت البصرة صرح النحو ، ورفعت أركانه ، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، بقراءة الذكر الحكيم والشعر والأحكام⁽²⁾ .

والحديث عن مدرسة البصرة ، هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ، فالذي لا شك فيه أن النحو بصورته المعروفة ، نشأ بصرياً وتطور بصرياً ولذلك لا جدال لوجوه الضعف فيه .

ويكاد الدارسون يجمعون على أنه نشأ لحفظ القرآن ، والبصرة هي التي وضعت أصول القياس النحوي ، وأنها كانت تسعى إلى أن القواعد مطّردة اطراداً واسعاً، ومن ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة دون أن تتخذها إطاراً لوضع قانون نحوي، ولذلك كانت تتحرى صحة الاستقراء اللغوي كما رفضت الاستشهاد بالحديث النبوي⁽³⁾.

وفي الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو قيل علوم الأدب ستة: اللغة، الصرف، النحو، المعاني، البيان، البديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام

⁽¹⁾ ابن يعيش النحوي ص 589، 590.

⁽²⁾ المدارس النحوية شوقي ضيف، ص 20.

⁽³⁾ دروس في المذاهب النحوية، عبده الأراجي، ط1، 1980، ص11.

العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد بهم في المولدين والذي يستشهد به ،
الشعر الجاهلي والمتقدمون وقيل يستشهد بكلام من يوثق بهم⁽¹⁾.

وفي الاقتراح للسيوطي "أجمعوا على ألا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة
العربية"⁽²⁾.

أما الاستشهاد بالحديث فقد جوزه ابن مالك، و قد منعه ابن الصائغ وأبو حيان
وسندهما أمران:

أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي وإنما رويت بالمعنى، و ثانيهما:
أن أئمة النحو من المتقدمين لم يحتجوا منه بشي⁽³⁾.

وفي شرح الألفية: ولم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله(صلي الله
عليه وسلم) وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب ، وسفهائهم الذين في أشعارهم
الفحش ، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها
وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم ، وكذلك القرآن و وجوه القراءات.

وتبعه السيوطي في الاقتراح وأما كلامه (صلي الله عليه وسلم) فيستدل منه بما ثبت
أنه قيل على اللفظ المروي، وذلك نادراً جداً لأن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى ومن
ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث⁽⁴⁾.

نشأت البصرة وأغلب سكانها من القبائل العربية التي كانت تقيم في شرقي الجزيرة
العربية وبخاصة منطقة الخليج العربي⁽⁵⁾.

(1) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج1، 1979، ص 5-6.

(2) الاقتراح للسيوطي ص 31.

(3) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ج 1 ، ص 7.

(4) المرجع السابق، ج1 ص 8-13

(5) تاريخ النحو وأصوله ص 72.

الكتاب منهج البصريين في النحو :

مؤلفه سيبويه وهو أقدم ما وصل إلينا في النحو العربي وقد حدد كتاب سيبويه لأجيال النحويين على مدى القرون معالم البحث النحوي ومنهج معالجة قضايا النحو وظل فكرهم في إطاره بغض النظر عن اختلافات جزئية بسيطة قامت عليها المدارس النحوية، وكان كتاب سيبويه أساس دراسة النحو⁽¹⁾. قال السيرافي: "وكان كتاب سيبويه وفضله علما على النحويين ،فكان يقال: بالبصرة قرأ فلان الكتاب فيعلم أنه كتاب سيبويه وإذا نطق الكتاب فلا شك أنه كتاب سيبويه"⁽²⁾.

وكان الأخفش سعيد بن مسعدة، أول من قام بتدريس كتاب سيبويه وكان يقول السيرافي: "إن كتاب سيبويه لا نعلم أحد قرأه على سيبويه ولا قرأه عليه سيبويه ولكن لما مات سيبويه قرأ الكتاب على أبي الحسن الأخفش"⁽³⁾.

وقال الجاحظ عن كتاب سيبويه: "لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله وجميع ما كتب الناس عليه عيال"، وقد صدق الجاحظ في قوله وأصاب الحقيقة، وقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنعه أحد ويعد كتابه فيه معياراً للعربية وما يزال الكتاب جديداً على رغم ما أُلّف من بعده من كتب وأسفار، وما يزال منبعاً صافياً لمن يريد دراسة النحو و الصرف⁽⁴⁾.

ولم يشك أحد في نسبة الكتاب إلى سيبويه ، وإن لم يظهر في حياته ولم يقرأه أحد عليه، ولم يسند الكتاب إلا بطريق الأخفش⁽⁵⁾.

(1) علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية د/ محمود فهمي حجازي القاهرة 1992 ص 84 .85

(2) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص39

(3) المرجع السابق ص 39.

(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي منشورات مكتبة النهضة د/ت/ط ص60،62.

(5) المرجع السابق ، ص63.

والنحويون الذين أتوا بعد سيبويه ظلوا عالة على كتابه ، يترسمون خطاه ويهتدون بالنحو هداة ، فشرعوا يذللون صعبه بالشروح ويخرجون شواهدة ويختصرونه⁽¹⁾.

وفيما هم آخذون بخدمة هذا الكتاب أخذت تشتد بينهم الخلافات في مسائله فمنهم من تابعه وأخلص له ، ومنهم من خالفه في جانب وتبعه في آخر ، ولم يكن هنالك نحوي واحد خالفه مخالفة تامة في مسائله جميعها ، حتى إن الكسائي هو إمام أهل الكوفة والذي وصف بأنه اجتمعت له أمور لم تجتمع لغيره ، كما يقول أبو بكر بن الأنباري: "الكسائي الذي كان يقف منه موقف الند يناظره ويخالفه الرأي لم يستغن عن دراسته كتاب سيبويه ، وتأثر به حتى في المصطلحات فكما كان يسمى الهمزة ألفا فعل الكسائي ذلك" وكذلك كان الشأن مع الفراء ، وهو رأس الكوفيين بعد الكسائي رغم عصبية الزائدة على سيبويه فقد سمي عطف النسق (وهو بالحرف) بالنسق كما فعل سيبويه ، ولا غرابة في أن يكون كتاب سيبويه دستور النحاة من بصريين وكوفيين وقد تلقى أكثر النظريات من الخليل⁽²⁾.

وقد استطاع سيبويه أن يجمع ما تفرق في الكتب السابقة وينظمه ويصنف إليه ما استنتجه بنفسه وما سمعه عن أساتذته ، أما شواهد الكتاب فهي من القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء وأشعارهم وأمثالهم وحكمهم ، ولم يستشهد بالحديث النبوي الشريف⁽³⁾.

وكتاب سيبويه كتاب موجز وقد اعتبر معاصرو سيبويه الكتاب صعباً ، وفي بعض عباراته غموض ، يحتاج القارئ إلى أن يقف عندها طويلاً ، ويدقق النظر ، ليعرف مرمى سيبويه ومقصده ، وربما ترجع صعوبة بعض الفصول وغموضها إلى أن

(¹) المصطلح النحوي ص 153 ،

(²) المرجع السابق ، 154.

(³) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص 64.

سيبويه شق طريقاً جديداً لم يزل له أحد قبله ، ولم تكن الاصطلاحات النحوية قد استقرت على حال بعد ، يضاف إلى ذلك أن بعض النصوص قد أصابها تغيير قد يرجع إلى اختلاط بعض نصوص الكتاب بالحاشية أو الشروح.

ولكن الكتاب -على كل حال - ليس من الصعوبة كما يصوره بعض القدماء والمحدثين وترتيب الكتاب ليس كترتيب كتب النحو المتأخرة وقد جمع كثيراً من علوم العربية⁽¹⁾.

وقد أحكم البصريون قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً بحيث أصبحت علماً واضح المعالم بين الحدود والفصول ، وجعلهم ذلك يرفضون ما شذَّ على قواعدهم ومقاييسهم وبذلك ظلت المدرسة البصرية ونحوها سائر على جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى⁽²⁾.

المدرسة الكوفية :

اسم الكوفة أطلق عليها حين تمصيرها واختلف المؤرخون في أصل هذه التسمية فقال البكري: "إنما سميت الكوفة لأن سعداً لما فتح القادسية ، نزل المسلمون الأنبار ، فأذاهم البق (وهو الباعوض) فخرج وارتاد لهم موضع الكوفة وقال: تكوفوا أي اجتمعوا، والتكوف التجمع"⁽³⁾.

وذكر ياقوت وغيره أقوالاً كثيرة منها أنها سميت الكوفة بموضعها من الأرض وذلك أن كل رمله تخالطها حصباء فهي كوفة⁽⁴⁾.

(1) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص 64.

(2) المدارس النحوية . شوقي ضيف ص 162.

(3) تاريخ النحو العربي القديم ، مهدي المخزومي ، د / ت / ط ، ص 2

(4) معجم البلدان ص 491.

وأكبر الظن أن العرب الذين ارتادوها ووصلوا إلى موضعها من جهة الشمال كانوا قد رأوا هذه الرمال في طريقهم فسموها باسمها وكان العرب يسمون (الرملة الحمراء) كوفة⁽¹⁾.

وارتحل إليها معظمها من النجف ، وأكثر ما يعتمد أهلها على التجارة ، وتم تخطيط الكوفة على يد سعد بن أبي وقاص بعد تخطيط البصرة بسنتين أو ثلاث، وكان قد نزل بها المسلمون في السنة السادسة عشرة للهجرة ، وكان العرب يسمون العراق بلاد السواد ؛ لأن المقبل عليها من الغرب كان يرى من بعيد سواداً كثيفاً⁽²⁾.

ومدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد بالنشوء ؛ إذا قيست بمدرسة البصرة فقد سبقت البصرة الكوفة بهذه الدراسة التي كانت عملاً من الأعمال ثم أخذت تستقل شيئاً فشيئاً حتى أصبح موضوع دراستها النحو العربي ، وسواء أكان شعراً أو نثراً ظلت البصرة تقوم بعبء هذا العمل زمناً طويلاً ، فكان التنافس بين الكوفة والبصرة شديداً والخلاف بينهما محتتماً من عدة نواحٍ : من الناحية الحزبية ، فالكوفة علوية والبصرة عثمانية ، ومن الناحية العنصرية فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين وأكثر أهل البصرة من المضرين ، ومن الناحية العلمية ، فأهل الكوفة أصحاب فقه وقراءة وحديث ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ؛ لأنهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة وأكثر حرية من أهل الكوفة في اعتناق المذاهب المختلفة وأكثر أخذاً من الثقافات الأجنبية⁽³⁾.

ومن العوامل التي أحكمت أسباب الاختلاف والتنافس أنهم كانوا يتناظرون في مجالس الخلفاء وكان الخلفاء يستمتعون بهذه المناظرات وقد تناولت نواح عدة ومن

(1) معجم مختار الصحاح للرازي ص 43.

(2) تاريخ النحو العربي القديم ، ص 3.

(3) تاريخ النحو العربي، ص 65 - 66

بينها الناحية الثقافية ويقال بدأ بها الرواسي في الكوفة ، والخليل في البصرة ثم اشتدّ بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة (1).

ورحلوا أئمتها إلى القبائل الفصيحة، ولكن كانوا يأخذون اللغة عمن سكن من العرب في حواضر العراق وكان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنهم الأصلية ، مثل ثعلب وبكر لمخالطتهم الفرس والهند، وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية على هذه الشاكلة وخصوا بها الكسائي قائلين "إنه كان يسمع الشاذ الذي هو من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو" (2). وقالوا إنه لقي عشيرة من بني عبد قيس تسمى الحطمية كانت نازلة ببغداد ، فأخذ عنها كثيراً من الخطأ واللحن مما اتضح أثره في مناظرته لسيبويه .

وكان ذلك بدءاً لخلاف واسع بين المدرستين فالبصرة تنتشد كما ذكرنا والكوفة تتساهل ، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: "نحن نأخذ اللغة من حرشة وأكلة اليرابيع أي البدو الخالص وأنتم تأخذونها من أكلة الشواريز (3)، وباعة الكواميخ (4) أي عرب المدن" (5).

وتركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ، ووضع نقط الإعجام والأنظار النحوية والصرفية الأولى عند ابن إبي اسحق ، والتي أقام عليها قانون القياس والتعليل إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتواه وبالقرءات وروايتها رواية دقيقة ، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي وهو مذهب أبي

(1) تاريخ النحو العربي، ص 67، 69.

(2) معجم الأدباء، لياقوت الحموي ج 13 ، ص 183.

(3) الشواريز، جمع شيراز وهو اللبن الرائب المصفر .

(4) جمع كامخ، وهو مخلل يشهي الطعام .

(5) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ص 159 - 161

حنيفة وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءتهم في العالم العربي وهو عاصم وحمزة و الكسائي ، وعنيت عناية واسعة بالأشعار القديمة وصنعت دواوين الشعر وإن كانت لم تعن بالتححرر والتثبت فيما جمعت من أشعار حتى يقول أبو الطيب اللغوي: "الشعر بالكوفة أجمع وأكثر منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بيّن في دواوينهم".

وعادة تذكر كتب التراجم أولية النحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرواسي فيقول مترجموه: إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وعاد إلى الكوفة فنتلمذ عليه الكسائي وألف كتاباً لتلاميذه في النحو سماه الفيصل ، وكان يُزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله ، غير أن الكتاب يخلو خلواً تاماً من هذه الكلمة⁽¹⁾.

ويبدأ النحو الكوفي بدءاً حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ، ووضعاً أسسه وأصوله وأعدّاه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستغل بها عن النحو البصري، مرتبين لمقدماته ومدققين في قواعده ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه⁽²⁾.

وقد أجمع القدماء على أن نحو الكوفة يشكل مذهباً مستقلاً عن المدرسة البصرية ، وقد زعم البعض أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة ، وبني هذا على كثرة الخلافات بين أئمتها وهو دليل منقوض لأن كون الفراء يخالف الكسائي في بعض المسائل هذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل وعلى نحو

⁽¹⁾المدارس النحوية ، شوقي ضيف، ص 153

⁽²⁾ المرجع السابق ص 154.

ما خالفهما معا تلميذهما الأخفش في كثير من المسائل وهما جميعاً أئمة المدرسة البصرية (1).

وقد اشترك المصران الكوفة والبصرة في القراءة والإقراء ووجد فيهما شيوخ ... واشتركا في دراسة الأحكام رواية واستنباطاً ، ووجد فيهما مصححو لغة، واشتركا في البحث في علل التأليف ، ووجد فيهما نحاة يضمنون باستخراج قواعد اللغة وأصولها. ويبدو أنهما كانا على اتصال وتجاوب دائمين فلا يكاد يحدث شي في الكوفة إلا وجد صده في البصرة ، ولا يشاع شئ في البصرة إلا شاع في أواسط الكوفة، ومن البصريين من كان يقصد الكوفة ومنهم من كان يشد الرحال إلى البصرة (2) وقد ظلت حركة التأليف في النحو في العصر العثماني ، في إطار وضع الشروح على المتون والمنظومات التعليمية وكانت قيمة أي مؤلف في النحو تتركز على إحاطته إن كان يؤلف شرحاً موسوعياً ، أو في حسن صياغته ، وإن كان يشرح متناً تعليمياً ويعد عبد القادر البغدادي نموذجاً لشرح الشواهد، وهناك شروح تعليمية كثيرة ألفها مدرسو النحو في الأزهر مثل: حسن العطار، وشرح شواهد بن عقيل للجرجاوي وشرح شواهد شذور الذهب للفيومي، وظل اهتمام مدرسي النحو في الأزهر ، محصوراً داخل إطار هذه الشروح العقيمة التي لم تأت بجديد (3).

وليس مصادفة أن أول من اهتم بكتاب سيوييه وحققه تحقيقاً علمياً هو المستشرق الفرنسي درنيور، وارتبطت حركة التجديد في عرض النحو العربي في شكل حديث بكتاب "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" وقد ألف رفاعة الطهطاوي هذا الكتاب على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو فخرج علي طريقة معاصريه في الشروح

(1) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص . 155 .

(2) تاريخ النحو العربي القديم، ص 20 .

(3) علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، ص 93

والهوامش والتعليقات والتقديرات وألف كتابا بسيطا العبارة سهل العرض ليس له متن أو شرح، بل له نص واحد يقرأ فيهم. وكان الطهطاوي أول من استخدم الجداول الإيضاحية في كتب النحو العربي. وبذلك بدأت الكتابة التعليمية الحديثة في النحو العربي⁽¹⁾.

يقول محمد حماسة في كتابه اللغة وبناء الشعر: "تعاني الدراسات النحوية المعاصرة في العالم العربي من ركود يكاد يبلغ بها حد الشلل ، وذلك أن النحاة المعاصرين تخلوا طائعين عن جوانب كانت تمد الدراسة النحوية بالحياة والاستمرار، فقد ابتعدت الدراسة النحوية عن مجال النصوص الحية ، وتستكشف مجال التعبير فيها واكتفت بالأمثلة الجامدة المحنطة واصطناع نظائر لها لا تقل عنها جموداً يعني فيها بالإعراب من رفع ونصب وجر، ومن جانب آخر انفصلت عن الدراسات النحوية جوانب من الدرس اللغوي واستقل بها من يسمون علماء اللغة".

أن الركود الذي تعاني منه الدراسات النحوية الآن يحتاج إلى فتح نافذة تتحرك فيه الدراسات في مجرى يضمن لها السلامة والاستقرار.⁽²⁾

إذا كان الخلاف بين البصريين والكوفيين ، هو الشائع بين النحاة بصفه عامة ، فإن الكوفة لا تنسى كلمة تلمذة الكسائي على الخليل ويونس ، ولا تلمذة الفراء على يونس ، وأن الخليل كان السبب في توجيه نظر الكسائي للرحلة إلى البادية ليتعلم الفصاحة واللغة⁽³⁾.

(1) علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية ص 93

(2) اللغة وبناء الشعر د.محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر 2001 ص 15-17

(3) المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض أحمد القوزي عمادة شؤون المكتبات ، ط1، 1401هـ

وكان يونس بن حبيب يفسح مجلسه ليرد به من كوفيين وبصريين ، وكان يخص الكوفيين بعظم وتقدير ، فقد حدث أن مروان بن سعيد سأل الكسائي بحضرة يونس حتى أفحمه ، فغضب يونس وقال مستنكراً! "أتؤذون جليسا ومؤدب أمير المؤمنين " ولما قامت المنافسة بين البصريين والكوفيين ، نسب كل واحد إلى بلده فهذا بصري ، وذاك كوفي ، واستقلت كل طائفة بشخصية مميزة وقامت بين علماء الفريقين مناظرات وتعرض بعضهم البعض الآخر بالهجاء.(1)

المدرسة البغدادية :

بعد تكون المذهبين البصري والكوفي برز في كتب النحاة مصطلح البغداديين ، وذلك بعد نشوء مدينة بغداد وانتقال النحاة من البصرة والكوفة إليها وجعلوها مذهباً ، وصنف أحدهم كتاباً بعنوان المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، وقد قسم هذا الكتاب نحاتها إلى قسمين:

1/ البغداديون الكوفيون: منهم الأخفش الأصغر ، ونفطويه ، وأبو بكر الأنباري ، وابن كيسان.

2/ البغداديون البصريون: ومنهم الزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، والزجاجي والفارسي ، وابن جني.

ثم ذكر قسماً ثالثاً سماه البغداديين المتأخرين: وجعل منهم أبي البركات الأنباري ، والزمخشري ، وابن يعيش (2).

وقد اتبع نحاة بغداد منهجاً جديداً في دراستهم ومصنفاتهم النحوية ، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعاً ، ومن أهم ما هياً لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثلعب ، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل

(1)المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ص 154

(2)المرجع السابق ص 154

آراء مدرستيها ، ويعتني بالتعمق في مصنفات أصحابها والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة⁽¹⁾.

وكان منهم من يميل إلى آراء الكوفة ، ومنهم من يميل إلى آراء البصرة ، وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفي وجود المدرسة البغدادية، معتمداً على أن من ينظمون أفرادها في البصريين والكوفيين ، وأن علمين من أعلام جيلها الثاني ينسبان أنفسهما إلى البصريين، وهما أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني، وكثيراً ما يطلق ابن جني على الكوفيين ، اسم البغداديين وكأنهم مدرسة واحدة⁽²⁾.

وإطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحياناً ، يرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليهم النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة وتارة سماهم البغداديين .

وفيهم يقول الزجاجي "من العلماء الكوفة الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط لأن هؤلاء غدوة أعلام في علم الكوفيين و كان اعتمادهم عليهم ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين"⁽³⁾.

والأصول المستنبطة لهذه المدرسة أمران:

أولهما: الزعم بأن هذه المدرسة تحتج بشعر المولدين ونسب مثل هذا الاحتجاج إلى الفارسي الزمخشري وهذا الموقف إن صح- وهو لا يصح- ففيه صفة الموقف الفردي لا المذهب .

ثانيهما : وأهم أصولها هو الانتخاب من المذهبيين البصري والكوفي ، فإذا كانت المسائل المنتخبة لدي هؤلاء النحاة إنما هي مسائل جزئية ، لا تمس الأصول الكلية.

(1) المدارس النحوية شوقي ضيف، ص 245

(2) المرجع السابق ، ص 245

(3) المرجع السابق، ص 246

وقد وافق ابن يعيش في أنه نفى نفيًا منهجياً أن يكون هنالك مذهب بغدادي وآخر مصري وآخر أندلسي⁽¹⁾.

وكان يعاصرهم من يخلط بين آراء المدرستين نازعاً نزعة بصرية قوية، مثل الزجاجي وأبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وكان أشدّ منه نزوعاً إلى آراء المدرسة البصرية، ولعل من أجل ذلك كانا ينسبان أنفسهما إلى تلك المدرسة، مما جعل الأمر يغمّ على بعض المعاصرين، فيضيفوهما إلي البصريين⁽²⁾.

وتلك هي المنازع العامة للمدرسة البغدادية، وكأنما اتجهت اتجاهين: اتجاهاً مبكراً عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية وأكثرها من الاحتجاج بها، مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية، وأيضاً فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة، واتجاهاً مقابلاً عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو⁽³⁾.

المدرسة الأندلسية :

نشأت طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة، وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية، عن طريق مدارس النصوص والأشعار يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم، وسلامة لغته وتلاوته، وبذلك كان أكثرهم من قراء الذكر الحكيم⁽⁴⁾.

(1) ابن يعيش النحوي، ص 592

(2) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 247

(3) المرجع السابق ص 248

(4) المدارس النحوية، شوقي ضيف 288.

وأول نحاة الأندلس بالمعني الدقيق لكلمة نحوي، جودي بن عثمان الموروري الذي رحل إلي المشرق وتلمذ للكسائي والفرّاء، وهو أول من أدخل إلي موطنه كتب الكوفيين ، وأول من صنف النحو .

ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري ، وأنها صبّت عنايتها أولاً على النحو الكوفي مقتدية بنحويها الأول جودي بن عثمان⁽¹⁾.

وكان النحو في الأندلس له نشاط ملحوظ ، وقد بدأ علماء العربية يدرسون النصوص شعراً ونثراً، وكان أول كتاب دخل الأندلس من النحو كتاب الكسائي ، ثم كتاب سيبويه فلما دخل كتاب سيبويه ، عكف عليه الأندلسيون دراسة وحفظاً واشتهر بحفظه عدد منهم ، وتولوا تدريسه وشرحه فطبع النحو بالأندلس بالطابع البصري، في أغلب مسائله ثم بدأ الأندلسيون محاولاتهم في التأليف وعرف من أعلامهم أبو علي القالي مؤلف "الأمالى والبارع " واشتهر من نحاتهم ابن خروف ، وابن عصفور الإشبيلي ، وابن الطراوة ، و السهيلي .

وكان خاتمة علماء الأندلس اثنين رزقا الشهرة ورحلا إلى المشرق وهما ابن مالك الجياني صاحب الألفية والإمام ، أبو حيان الغرناطي صاحب التفسير الكبير "البحر المحيط" و"الارتشاف" في النحو⁽²⁾.

ويقول الزبيدي في بيان مكانة محمد بن يحي المهلبى في تاريخ النحو بالأندلس "لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير عناية"⁽³⁾ حتى ورد محمد بن يحي عليهم وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون من تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك. ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا

(1) المدارس النحوية ، شوقي ضيف 288-289

(2) من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن احمد الأفغانى، ط1 2010 الناشر مكتبة الفلاح ص 97

(3) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص 311.

تصريف ولا أبنية ، ولا يجيبون في شئ منها، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه وأنهم بذلك استحقوا الرياسة" (1). ويقول القفطي: "لما ورد محمد بن يحيى -على قرطبة - أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرده الفروع إلى الأصول ، فاستفاد منها المعلمون طريقه واعتمدوا علي ما سنّه في ذلك" (2).

عرف النحو عند الأندلسيين منذ زمن قديم، وأن علماءهم يذكرون مع نحاة المشاركة والذي يبحث عن كتبهم لا يجد ما يميزها عن غيرها من التخريجات المختلفة المعروضة في القضية الواحدة أو بعبارة أخرى، وقال شوقي ضيف: "ليست لآراء الأندلسيين هؤلاء سمة مدرسة خاصة".

فابن مالك خرج من الأندلس إلى المشرق وهو صغير ولم يذكر له شيئا في النحو غير الشلوبين ، ولم يوجد لأبي حيان شيئا مشهوراً يعتمد عليه ؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم من خاصة نفسه وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية (3). وقد أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين وينتهجون نهج الآخرين ، يقول شوقي ضيف: "إذا قلنا إن الأعلام الشنتمري هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب؟؟ يقول ابن مضاء : وكان الأعلام - رحمه الله - على بصيرة بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل" (4).

(1) طبقات النحويين واللغويين للذبيدي ص 311.

(2) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ص 290

(3) من تاريخ النحو العربي ، الأفغاني، ص 101

(4) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص 292، 293.

المدرسة المصرية :

كان من الطبيعي أن تنشط دراسات النحو في مصر مبكرة مع العناية بضبط القرآن، وقراءته مما دفع لنشوء طبقة من المؤدبين على قرار ما حدث في الأندلس، وكانوا يعلمون الشباب في الفسطاط والإسكندرية مبادئ العربية حتى يحسنوا تلاوة الذكر الحكيم وأسهم في ذلك معهم غير عالم ممن كانت تجذبهم مصر إليها، ومن أقدمهم عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي ومن أنبه القراء الذين خلفوه بمصر وأشهرهم ورش :عثمان بن سعيد الذي رحل إلى المدينة وأخذ عن نافع قراءته ثم عاد إلى الفسطاط ، فانتهت إليه رياضة الإقراء بالديار المصرية (1)..

وأول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق ولآد بن محمد التميمي البصري الأصل الناشئ بالفسطاط ، وقد رحل إلى العراق ، فلقى الخليل بن أحمد وأخذ عنه ولازمه، وسمع منه الكثير وعاد إلى مصر، ومعه كتبه التي استقادها في العربية من الخليل، وأخذ يحاضر فيها الطلاب، يقول الذبيدي (2) : "أنه لم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو واللغة قبله" (3).

وكان يعاصره أبو الحسن الأعز الذي تتلمذ علي الكسائي . وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر في زمن مبكر بإمامي المدرستين الكوفية والبصرية (4).

والنابهنون من النحاة المصريين يرحلون إلى البصرة وبغداد طوال القرنين الثاني والثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة (5). وأهم نحويين مصريين هما ابن الحاجب وابن هشام الأنصاري .

(1) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص 327.

(2) الذبيدي : هو أبو بكر محمد بن الحسن أصله من زبيد قبيلة يمنية أشهر مؤلفاته طبقات النحويين واللغويين توفي سنة 379

(3) طبقات النحويين واللغويين للذبيدي ص 213.

(4) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص 328.

(5) المرجع السابق ص 331.

ابن الحاجب:

هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ، ولد في (إسنا) بصعيد مصر ، ونشأ بالقاهرة، وأكب على الدرس والتحصيل حتى أصبح علما في الفقه على مذهب الإمام مالك ورحل إلى دمشق وأخذ الطلاب يفيدون من علمه ثم عاد إلى القاهرة ، ودرس النحو بالمدرسة الفاضلية ثم نزل الإسكندرية ولم تطل إقامته بها⁽¹⁾.

ابن هشام الأنصاري :

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، وقد طارت شهرته في العربية منذ حياته ، وقد تحول يتعمق مذاهب النحاة وتمثلها تمثيلاً غريباً نادراً، وبلغ الإعجاب به لدى بعض معاصريه، جعلهم يقولون إنه أنحى من سيبويه ، وصنف كتبا كثيرة أهمها مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك⁽²⁾. ولد في القاهرة سنة 1309م لزم الشهاب عبد اللطيف وتلا على ابن السراج ، وحضر دروس التبريزي وتفقه على مذهب الشافعي⁽³⁾

قال عنه ابن خلدون: "مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"⁽⁴⁾ ، وقال عنه مرة: أنه على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو⁽⁵⁾. واشتهر من متأخري المصريين جلال الدين السيوطي ولد بأسبوط وتولى التدريس فأغنى المدرسة المصرية وألف كتاب الاقتراح في أصول النحو وخصص العلل النحوية في كتاب الأشباه والنظائر⁽⁶⁾.

⁽¹⁾المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص 343

⁽²⁾ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ترجمة ابن هشام ص6.

⁽³⁾ شرح قطر الندي ويل الصدى ابن هشام الأنصاري ت محمد محي الدين عبد الحميد ، ط11، 1963ص6

⁽⁴⁾ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ترجمة ابن هشام ص 7.

⁽⁵⁾ شرح قطر الندي ويل الصدى ابن هشام الأنصاري ص6

⁽⁶⁾ دراسات في النحو ، صلاح الدين الذعبلوي د/ت/ط ص39

الفصل الثاني

اللغات التي خالفت لغات العرب نحويًا

المبحث الأول : أصل اللغة وتطور ظاهرة الإعراب

المبحث الثاني : قضية الإعراب بتن المحدثين والقدماء

المبحث الثالث : اللغات التي خالفت لغات العرب نحويًا

الفصل الثاني

اللغات التي خالفت لغات العرب نحويًا

المبحث الأول :

أصل اللغة وتطور ظاهرة الإعراب:

أحدث الله تعالى الموضوعات اللغوية للمتكلم على وحدها وقسمها ،ابتداءً من وضعها وطريق معرفتها ، ومعنى القول الموضوعات اللغوية كذا وكذا أن كل لفظ وضع لمعنى كذا وكذا وإن كان بين ظاهريهما فرق وأقسامها مفرد ومركب والمفرد الملفوظ بكلمة واحدة قيل ما وضع لمعنى ولا جزء يدل فيه على شيء ، فنحو : عبد الله وبعلبك أعلاماً مركبة لكونها أكثر من كلمة ونحو يضرب وأخواته وبالعكس أي مفرد فعند النحويين لا يتمتع دلالة جزء الكلمة الواحدة على شيء في الجملة.

واللفظ ما يصير ملفوظاً بتلفظ كلمة واحدة والمراد من الكلمة هي الكلمة اللغوية ولا نسلم من المهملات في الموضوعات اللغوية .(1).

يرى بعض القدماء والمحدثين أن اللغة إلهام من الله ، هبط بها إلى الإنسان الأول فعلمه النطق بأسماء الأشياء، ويرى البعض أنها تواضع واصطلاح و قد ذكر ابن جني حين يقول: "وأكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف" ويرى في موضع آخر أن اللغة وضعت على دفعات ويقال: إن آدم وضع أسماء لجميع الحيوانات ، والمراد بالمواضعة أن الناس اخترعوا المواضعة اختراعاً ليتفاهموا بها وزعم بعض الباحثين أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة، وكان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فيضعوا لكل منها اسماً ولفظاً ليبدل عليها (2).

(1) حاشية العلامة سعد الدين النفتزاني وحاشية المحقق الشريف الجرجاني تصحيح شعبان محمد إسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية

1973، ج 1 ص 115- 119

(2) المدخل إلي دراسة النحو العربي علي ضوء اللغات السامية ، عبد المجيد عابدين طبعة الأولى 1951 ص 12

ويعتقد البعض أن اللغة ظاهرة إنسانية نشأت من الأصوات الطبيعية ، وأن الإنسان قبل مرحلة محاكاة الأصوات كان كالحیوان الأعجم يتفاهم بالحركات والأصوات المعجزة ، وكانت أصواته على هيئة صیحات طبيعية كالضحك والبكاء والنحيب ولم تكن ذات حروف ومقاطع ولم تكن له القدرة العقلية التي يستطيع أن يقلد بها الأصوات⁽¹⁾.

ثم نمت هذه المقدرة وأخذ في محاكاة الأصوات الطبيعية وأصوات الحيوان، ومظاهر الطبيعة، وأصوات الأفعال، وأشياء كدوى الريح وحنين الرعد. واستنتج أصحاب الرأي أنّ لغة الإشارات أقدم من لغة الكلام⁽²⁾.

يقول ابن جني في كتاب الخصائص : " أن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً في أصل اللغة هي من عند الله "⁽³⁾، واحتج بقوله تعالى : "وعلم آدم الأسماء كلها"⁽⁴⁾ وهذا لا يناسب موضع الخلاف. وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله أقدر آدم على أن وأضع عليها، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة ، ولا يمنع قول من قال: "إنها تواضع منه على أنه فُسرّ هذا بأن قيل: إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات العربية والفارسية والعبرية والسريانية والرومية وغير ذلك من ساير اللغات فكان آدم وأولاده يتكلمون بها ثم أن أولاده تفرقوا في الدنيا وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات"⁽⁵⁾.

فإن قيل بأن اللغة لا تكون وحياً ، وذلك في أن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمةً ولفظاً،

(1) المدخل إلى دراسة النحو العربي ص13.

(2) المرجع السابق 14

(3) الخصائص لابن جني تحقيق عبد الحميد هنداوي ج 1 الطبعة الثانية 2003 ص 94 ، .

(4) البقرة الآية (31)

(5) الخصائص لابن جني ص ، 95 .

إذا ذكر عرف به مسماه ليمتاز به عن غيره ، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضارها ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ، ولا إبداءه كالفاني، وحال اجتماع الضدين على المحك الواحد وكيف يكون ذلك لو جاز، وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والتعذر مجراه، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومأوا إليه وقالوا: إنسان (إنسان ، إنسان) فأبي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا: يد، عين، رأس، قدم أو نحو ذلك فمتى سمعت اللفظة من هذا وهلم جزاً في ما سوى ذلك من الأسماء والأفعال والحروف .ثم من بعد ذلك أن تنتقل هذه المواضع إلي غيرها فتقول الذي اسمه إنسان فكأنه مرد والذي اسمه رأس، فليجعل مكانه سد(1). وعلي هذا بقية الكلام(2).

وكذلك لو بدأت اللغة الفارسية فوقعت المواضع عليها لجاز أن تنتقل ، ويولد منها لغات كثيرة من الرومية وغيرها وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراع الصانع لآلاتهم وصنائعهم من الأسماء كالنجار والبناء وغيرها قالوا: لا يجوز بأن يوصف بأن يوضع أحد على شيء ، إذ قد ثبت أن المواضع لا بد معها من إيحاء وإشارة بالجارحة(3).

وقد اختلفت اللغات يقول ابن جني في كتابه: " لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من إضراب الألسنة وخبالها وانتقاص الفصاحة وانتشارها لوجب فض

(1) في بعض النسخ فيجعل وهذه رواية الخصائص و مرد في اللغة الفارسية معناها إنسان ومرد معناها بهذه اللغة الرأس.

(2) المزهري في علوم اللغة وأنواعه للسيوطي ، المكتبة العصرية ببيروت 1986 ، ج1، ص11،12

(3) المرجع السابق ، ص ، 13

لغتها ، ولا نكاد نرى بدويا فصيحاً وإن نحن انسنا منه فصاحته في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك"⁽¹⁾.

والكل له حجة في هذا الاختلاف ، وأن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليه، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك لأن لكل واحد من القومين ضرباً يوخز به ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ولكن الغاية في أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ⁽²⁾. ألا ترى قول النبي (صلي الله عليه وسلم) : "نزل القرآن بسبعة لغات كلها شافية كافٍ"⁽³⁾ فإما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً ، فإنه يؤخذ بأوسعها رواية وأقومها قياساً ألا ترى ما تقول: "مررت بك لا المال لك" قياساً على قول قضاة "المال لك ومررت به" وينظر في حال من انتقل إليه لسان فإن كان إنما انتقل من لغة إلى لغة أخرى مثلها فصيحة ، وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها ، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة حتى صار إليها أو نطق ساكن من أهلها ، فان كانت اللغة التي انتقل لسانهم إليها فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى، حتى كأنه لم يزل من أهلها"⁽⁴⁾.

قال ابن فارس في فقه اللغة ، باب القول على لغة العرب: هل يجوز أن يحاط بها قال بعض الفقهاء كلام العرب لا يحيط به إلا نبي قال ابن فارس: حرى أن يكون صحيحاً وما بلغنا أن أحد ممن ادعى حفظ اللغة .

⁽¹⁾ الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب العربي ، د/ت/ط ج 2 ص 1

⁽²⁾ المرجع السابق ، ، ج 2 ص 3،7

⁽³⁾ جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري ط 1، 200، ج 1 ص 46.

⁽⁴⁾ الخصائص لابن جني ج 2 ص 7_10

فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله هذا آخر كلام العرب. فقد كان الخليل أروع واتقى من يقول ذلك وقال سفيان بن عيينة : من أحب أن ينظر إلى رجل من ذهب فليُنظر إلى الخليل بن أحمد⁽¹⁾.

وقد فصل كثير من الباحثين في تاريخ الدرس اللغوي عند العرب ، وبخاصة عند تعرضهم لتاريخ النحو وهم يرجعون هذا الدرس إلى انتشار اللحن نتيجة دخول شعوب غير عربية في الإسلام ، أي أن الدرس اللغوي نشأ لحفظ القرآن الكريم من اللحن لكنه لم يكن السبب الأول ولم يكن الغاية من الدراسة والسبب الحقيقي لنشأة علوم اللغة ؛ إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة وفرق كبير بين علم يسعي لفهم القرآن وعلم يسعي لحفظه من اللحن⁽²⁾.

يقول الثعالبي: "والعربية خير اللغات والألسنة والإقبال على تفهمها من الديانة إذ هي أداة العلم ، ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد، ثم هي لإحراز الفضائل والاحتواء على المروءة وسائر المناقب ..."⁽³⁾

وقال السيوطي: "ولا شك أن علم اللغة من الدين ؛ لأنه من فروض الكفايات وبه تعرف معاني القرآن والسنة وعلم العربية هو النحو"⁽⁴⁾.

يقول ابن فارس: "وكذلك الحاجة إلى علم العربية فان الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال ما أحسن زيد ، لم يفرق بين التعجب والاستفهام والجزم إلا بالإعراب"⁽⁵⁾

(1) فصول في علم اللغة د.عبد الرحيم ، دار المعرفة الجامعية 1997م، ص34.

(2) المرجع السابق، 35-37

(3) نقلا عن كتاب فصول في علم اللغة للراجحي ، ص38-39

(4) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص 64.

(5) فصول في علم اللغة د.عبد الرحيم ص40

وقد نتساءل هل القرآن الكريم هو الذي يحفظ اللغة العربية؟ أم اللغة العربية هي التي تحفظ القرآن؟ فإن شئنا إجابة علمية لن تكون الإجابة أصدق تعبيراً من قول الله تعالى في القرآن: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"⁽¹⁾ ومع هذا إن حفظ القرآن ليس مهمة بشر ولا هو بتحقيق وسيلة بل هي مهمة الله وحده "إنا له لحافظون" ومعنى هذا أن القرآن هو الذي يحفظ اللغة العربية. وإن هذه اللغة التي عكف عليها العرب بتجويدها وامتلاك ناصية المعاني الإنسانية قد تنزلت من عند الله بكلامه لتعبر عن أقصى وأحب ما يبلغ إدراكه في الوحي الإلهي.⁽²⁾

واللغة ألفاظ يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم ، واللغة كثيرة وهي مختلفة من حيث اللفظ ومتحدة من حيث المعنى أي أن المعنى واحد الذي يخالج ضمائر الناس ولكن كل قوم يعبرون عنه بلفظ غير لفظ الآخرين. واللغة العربية وصلت إلينا عن طريق النقل وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، وما رواه الثقات من منظور العرب ومنظومهم⁽³⁾.

ولنفترض أن اللغة كانت في أول أمرها صيحات وإشارات باليد أو مجرد أصوات تدل على الرغبات الشخصية للإنسان الأول... إلى آخر ما يقوله العلماء في هذا الصدد، ثم اكتسب الإنسان خبرة جعلته ينطق ببعض الأسماء بمسميات يعرفها ويشاهدها أمامه، ثم لمسميات يشعر بها ثم بعد ذلك وفق لهذه الأسماء فكانت الجمل أليس تكوين الجمل هو المرحلة الأخيرة في اللغة ؟ وأنه كان نتيجة تطورات كثيرة ، وخبرات مختلفة. فإن كان الأمر كذلك فالإعراب ظاهرة تمثل قمة التطور اللغوي عند

⁽¹⁾سورة الحجر الآية 9.

⁽²⁾ في علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين. مؤسسة الرسالة ط 7 1996م ص246-251.

⁽³⁾ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني. دار الفكر للطباعة، بيروت. لبنان، ط2006، ص1، ص7.

الإنسان وليس مصاحب لنشأة اللغة ،ذلك لأن الإعراب لا يأتي إلا مع الجمل على أنه لم يجئ دفعة واحدة⁽¹⁾.

يقول ابن جني: " كانت ظاهرة الإعراب إحدى الخصائص الشائعة في طائفة غير قليلة من اللغات السامية ، واللغة العربية كانت لغة معربة ، ولكن بعد أن نهضت الأمة العربية نهضتها الكبرى تحت راية القرآن وفتحت الفتوحات الكبيرة وخالط العرب كثيرا من الأمم تشعب منها عدة لغات عامية، وقد لوحظ أن هذه اللغات العامية تتلون بألوان البيئة الاجتماعية، وما فيها من مؤثرات"⁽²⁾ .

ويقول أيضاً "لولا اللغة الفصيحة التي تربط بين المثقفين لانقطعت الصلات، ولولا النحو العربي حفظ اللغة الفصيحة في الكتابة والخطابة لذهب اللسان العربي جملة من الوجود ، وتظهر قيمة النحو جلية في حفظ الروابط العقلية والأدبية بين الأجيال المتباعدة الزمان"⁽³⁾.

قال ابن جني : "وقد اخترع العرب النحو منذ أواسط القرن الأول الهجري ، وثاروا فيه سيراً حديثاً ، ولكن مضى نحو قرن على أهل البصرة ولم يؤثر عنهم فيه كتاب مدون إلى أن ظهر في القرن الثالث الهجري، الخليل وسيبويه فاستطاعا أن يجمعا المتناثر من النحو فقامت عليه الدراسات في شتى البلاد"⁽⁴⁾.

وقد أورد ابن جني : أن اللغة فيها أسماء وأفعال وحروف ، ولا يجوز أن يكون المعلوم من ذلك الأسماء دون غيرها مما ليس بأسماء، فكيف خص الأسماء وحدها؟

(1) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. احمد سليمان ياقوت، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1980م، ص3.

(2) سر صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان ابن جني ط1 ج 1 ، ، 1954 ص 3

(3) المرجع السابق ، ص 4.

(4) المرجع السابق ، ص 5.

قيل إعتد ذلك من حيث كانت الأسماء ،أقوي القبل الثلاثة ،وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل،وقد علل بعضهم بأن اللغة لا تكون وحيًا كما ذكر (1).

والعرب قد سمت الفعل بأسماء وذلك على ضربين: أحدهما في الأمر والنهي والآخر في الخبر والأمر نحو صه بمعنى أسكت ، ومه ووراءك اسم تنحي ، ومكانك بمعنى اثبت ومنها هلم وهي اسم ائت وتعال (2)..

وقد جاءت التسمية للفعل في الخبر وإنما بابها الأمر والنهي ، من قبل لا يكونان إلا بالفعل فلما قويت الدلالة على الفعل حسنت إقامة غيره مقامه (3).

والاسم والفعل والحرف عُرف عند النحويين بأقسام الكلمة، والاسم حدث دال على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخص وغير شخص ، نحو: رجل ،وفرس وأما غير شخص الضرب، الأكل، الظن، العلم.

فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها منها أن يقال: إن الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: عمرو منطلق. وأيضا تدخل عليه الألف واللام.

والفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل وقال: والزمان الفرق بينه وبين الاسم ، الذي يدل على معنى فقط.

والحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم. وهي التي يأتلف منها الكلمة فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو: "الله إلهنا" ويأتلف الاسم والفعل نحو: "قام عمرو" ولا يأتلف الفعل مع الفعل والحرف لا يأتلف مع الحرف. (4)

(1) الخصائص لابن جني، ج1، ص99.

(2) الخصائص لابن جني ، ج3، ص 34. 35

(3) المرجع السابق، ج3، ص 37.

(4) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي تحقيق عبد الحميد الفتلي، ط4، 1999م ، ج1 ص36-41.

ويورد ابن جني سؤالاً في الأسماء والأفعال والحروف هل وقع جميعها في وقت واحد أم تتالت وتلاحقت قطعه قطعه؟؟

وذهب إلى أن أبا علي كان يذهب إلى أن هذه اللغة إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد ، وإن كان تقدم شيء على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا يكون المتقدم على الحرف الفعل ، والفعل قبل الحرف، ويعني بقولهم : إن الاسم أسبق من الفعل ؛ لأنه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل. (1)

يقول ابن جني: "ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان واستدللت على ذلك بأن الكلمة قادة إليه. إذا كان الواجب بأن يبدعوا بالأسماء لأنها عبارات عند الأشياء ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف لأنها تراها لواحق بالجملة بعد تركيبها واستقلالها بأنفسها نحو إن زيدا أخوك، ليست عمراً عندك، وقيل يمنع منها أشياء منها وجود أسماء مشتقة من الأفعال، نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ، ألا تراه يصح لصحته ويعتدل لاعتلاله (2) .

يقول ابن جني : "إذا رأيت بعض الأسماء مشتقا من الفعل فكيف يجوز أن يعتقد سبق الفعل للاسم في الزمان؟ وقد رأيت الاسم مشتقا منه ورتبة المشتق منه أن يكون، اسبق من المشتق نفسه"، وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر نفسه، كالنبات من النبت وكلاهما اسم وأيضاً المضارع يعتدل لاعتلال الماضي وإن كان أكثر الناس علي أن المضارع اسبق من الماضي وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتقة من

(1) الخصائص لابن جني ج2، ص30

(2) المرجع السابق، ج2، ص33

الحروف نحو سألتك حاجة قوليت لي أي قولته لولا⁽¹⁾. والاسم نوعان : معرب وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كزيد ومبني وهو بخلافه ك(هؤلاء) في لزوم الكسر وكذلك حزام في لغة أهل الحجاز، و ك(أحدَ عشر) و(قبلُ وبعدُ) وهو أصل البناء⁽²⁾.

والاسم المعرب أنه أصل ، أما المبني فهو الفرع والمعرب يتغير آخره بسبب العوامل تقول جاءني زيد- ورأيت زيدا- ومررت بزيد- ألم تر آخر زيد تغير بسبب ما دخل عليه فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن إعراباً⁽³⁾.

أما المبني فهو الذي يلزم طريقه واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه ويبني علي أربع الكسر، والفتح، والضم، والسكون، وقسم ابن هشام المبني على الكسر على قسمين : قسم متفق عليه وهو "هؤلاء" بالكسر عند جميع العرب ، وقسم مختلف فيه وهو حزام وقطام "حزام" أهل الحجاز بينونه علي الكسر مطلقاً والشاهد:

إذا قالت حزام فصدقوها* * فإن القول ما قالت حزام⁽⁴⁾

فكسروها مرتين مع أنها "فاعل" وعند بني تميم تعرب بالفتح نصباً وجرّاً وبالضم رفعا فيقول جاءتني حزام- رأيت حزامَ ومررت بحزام⁽⁵⁾.

والنظرة التطورية في اللغة لا تقبل بحال أن ننظر إلى ظاهرة الإعراب في العربية على أنها وجدت هكذا دفعة واحدة ، فالطبيعي أن الإعراب لم يصل إلى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلا على مراحل ودرجات لا بد أنه بدأ بسيطاً جداً.

(1) الخصائص لابن جني ج2ص33

(2) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص 34.

(3) المرجع السابق ص 34.

(4) القائل لجيم بن مصعب بن علي بن بكر بن وائل.

(5) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص 35 .

ولعل كثيراً من الألفاظ التي تعبر بها العربية كانت في وقت "ما" مبنية ثابتة أوأخرها على حركة واحدة (1).

وقليلٌ من الشواهد ما يحفظ هذه الفكرة ولعل النحاة والرواة قد مثلوا دوراً كبيراً في تطبيق نصوص الأدب الجاهلي على ما رسموه من مناهج منظمة للإعراب، ولكن بعض الشواهد الشعرية أفلتت من أيديهم فلم يتناولوها بالتغيير ومن أمثلة هذه الشواهد : قول امرئ القيس :

اليوم أشرب غير مستحقب * إثمًا من الله ولا واغل (2)

فأشرب حقه في النظام النحوي المألوف أن يرفع ولكنه ورد هنا مجزوماً وهو في مثل هذا الموقع في معظم اللغات السامية. ومثال آخر :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً * وابن نزار فأنتم بيضة البلد

والمألوف نصب تعرف بعد أن وعلى هذا حملوا بيت لبيد (3) .

والقياس عامل من العوامل التي ساعدت على تعميم ظاهرة الإعراب في العربية (4).

وقال عبد اللطيف البغدادي: أعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه وأما النحوي لا يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه. ويرى المحققون الأصوليون أن اللغة لا تثبت قياساً ولا يجرى القياس عليها (5).

وتطور ظاهرة الإعراب تأتي لاستنباط القوانين والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ

(1) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص 37 .

(2) ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي اعتني به عبد الرحمن المصطاوي دار المعرفة بيروت ط2 2004 ص141.

(3) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص 38،34 .

(4) المرجع السابق ص 38،37 .

(5) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص 504.

مرفوع ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم فقيدها وجعلوها صناعة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو⁽¹⁾.

وظاهرة الإعراب للأسماء المنقولة من لغة أجنبية إلى لغة معربة تكاد تكون ظاهرة لغوية عامة؛ إذ أن هذه الأسماء تلتزم طريقة خاصة في إعرابها، فلا تخضع للطريقة أو القاعدة التي تتحكم في إعراب الأسماء في اللغة. ويمكن ملاحظة ذلك في الإغريقية واللاتينية بصفة خاصة حيث يوجد حشد من الأسماء الأجنبية نقلت إليها من الإغريقية ومن اللغات الآسيوية والأفريقية⁽²⁾.

(1) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص 504.

(2) تطور الدرس النحوي، حسن عون /د/ت/ط. ص 23.

المبحث الثاني:

قضية الإعراب بين المحدثين والقدماء

أولاً : معنى الإعراب

في لسان العرب الإعراب معناه واحد وهو الإبانة .

يقال أعرب عن لسانه، وعرب أي أبانه وأفصح، وأعرب عن الرجل أي بيّن عنه وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبينه وإيضاحه ، ويقال أعرب عما في ضميرك أي أبّن ولهذا يقال للرجل الذي أفصح عن الكلام بمعنى أعرب.

قال ابن منظور: الإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه.

فالإعراب إذاً وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه، يراد به الإفصاح المبين عما يقصد إليه المتكلم ، وقد يفهم منه أنه مظهر من مظاهر الدقة في البيان. والإعراب في اللغة تحسين الكلام وتجويده وإزالة فساده (1).

وأعرب الرجل : تزوج امرأة عربياً أو عرية وهي الضاحكة المتحبة إلى زوجها العاشقة له المظهرة له ذلك ، وبذلك فسر قوله تعالى: (عرباً أترياً)(2) والفرق بين هذه المعاني أن المعرب للكلام كان يتحبب إلى السامع بإعرابه كما تتودده المرأة العروب إلى زوجها(3).

(1) معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية - محمد محمد حسن شراب، دار المأمون للتراث ، ط1990 ، ص15.

(2) سورة الواقعة الآية 37.

(3) معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية ، ص15.

والمعنى الثاني يتصل بالأول من حيث أن المرأة عندما تظهر لزوجها حبها وإخلاصها إنما تعرب أي توضح وتفصح عن ذلك. والتعريب اتخاذ فرس عربي كما أن التعريب في اللغة اتخاذ المنهج العربي ومنه عربت الفرس تعريباً إذا بزغته وهذه كلها معاني لغوية⁽¹⁾.

والإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه، عملت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام نوعاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه⁽²⁾.

ولما عُرّف الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم فالمقصود منها تغيير أحوال أواخر الكلم ولا يعقل أن يراد تغيير نفس الأواخر ، فإن آخر الكلمة عبارة عن تحويلها من الرفع إلى النصب أو الجر حقيقة أو حكماً ، ويكون هذا التحول بسبب تغيير العوامل من عامل يقتضي الرفع على الفاعلية أو نحوها إلى آخر يقتضي النصب على المفعولية أو نحوها.

فمثلاً قلت (حضر محمد) فمحمد مرفوع لأنه معمول لعامل يقتضي الرفع على المفعولية وهذا العامل هو حضر فإن قلت: رأيت محمداً تغير حال آخر محمد إلى النصب بتغير حال العامل بعامل آخر يقتضي النصب وهو رأيت، فإذا قلت حظيت بمحمدٍ تغير آخره إلى الجر⁽³⁾.

وهذا التغيير من حالة الرفع إلى حالة النصب إلى الجر هو الإعراب وهذه الحركات الثلاثة، التي هي الرفع والنصب والجر هي علامات الإعراب .

(1) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص 19-20

(2) الخصائص لابن جني ، ج 1، ص 89

(3) التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع مكتبة الساعي للنشر 2009م، ص 16

وأما التغيير نفسه ينقسم إلى قسمين لفظي وتقديري. فأما اللفظي فهو: لا يمنع من النطق به مانع كما نرى في حركات الدال من (محمد).

أما التقديري: فهو ما يمنع من التلفظ به مانع من تعزر ، أو اشتغال ، أو مناسبة تقول: "يدعو الفتى والقاضي وغلامي" فيدعو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، والفتى مرفوع لكونه فاعلاً ، والقاضي وغلامي مرفوعان لأنهما معطوفان على الفاعل المرفوع ولكن الضمة لا تظهر في أواخر هذه الكلمات لتعذرهما في الفتى وثقلها في يدعو وفي القاضي فتكون الضمة مقدرة على آخر الكلمة منع من ظهورها التعذر أو اشتغال المحل بحركة مناسبة⁽¹⁾.

وقال النابغة الجعدي :

ويصهل في مثل جوف الطوى *** سهيلاً يبين للمعرب

أي سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربي ، ومنه عروبة والعروبة معناها الجمعة، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها وفيه قوة الإشعار بها.

ولما كانت معاني المسميين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً وكأنه من قوله عربت معدته أي فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من حالة إلى حاله⁽²⁾.

وفي نص في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه أكثر إيضاحاً في اختلاط مفهومي الإعراب والنحو فقد بين الجرجاني أن خصوم المتنبي أحد رجلين "إما نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر ، أو معنوي مدقق لا معنى له الإعراب ولا يعد له

(¹) التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية ، ص 17،

(²) الخصائص لابن جني ، ج 1، ص90.

في اللغة" فأتى الجرجاني بعبارة لا علم له بالإعراب وصفاً للمعتز على المنتبئ ولم يقل لا علم له بالنحو مما يدل على أن مفهوم الإعراب عنده هو النحو⁽¹⁾.

والمعنى الاصطلاحي للإعراب يعرفه الأستاذ عباس حسن "بأنه تغيير العلامة التي في آخر اللفظ ، بسبب تغيير العلامة الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل في الشذوذ، والإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"⁽²⁾

وفي حاشية الصبان على الأشموني: "الإعراب في الاصطلاح مذهبان الأول: لفظي ، وعُرف في التسهيل بأنه هو: ما جئ به بيان مقتضى العامل من حركه أو حرف أو سكون أو حذف ، والمذهب الثاني معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلام وكثيرون فهو ظاهر مذهب سيبويه ."

ونقرأ أول كتاب سيبويه : "هذا مجاري أواخر الكلم من العربية"⁽³⁾ فتعرف أن حرف الإعراب في أواخر الكلمات له أربع أحوال: نصب ، وجر ، ورفع ، وجزم وأنه يتغير إلى كل حالة حسب العوامل الداخلة على الكلمة وبزوال العامل تزول الحركة ."

وقد يأتي سؤال: ماذا عن النحو هل يساوي الإعراب؟ وما موقف الاثنين معاً من الدراسات اللغوية بوجه عام؟ والحقيقة أن الإعراب عنصر من عناصر النحو فالنحو كل والإعراب بعض هذا الكل ، ولو كان النحو هو الإعراب لكانت اللغات غير المعربة- كالإنجليزية مثلاً- لا يوجد بها نحو⁽⁴⁾.

(1) الخصائص لابن جني ، ج 1 ص 16

(2) النحو الوافي عباس حسن ج 1 ص 74

(3) الكتاب لسيبويه ص 1

(4) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص 20.

وعرف الإعراب في اصطلاح النحويين أيضاً هو: أثر يحدثه (العامل) في آخر الكلمة فيكون آخرها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، أو مجزوماً لما يقتضيه ذلك العامل. وهو المقابل للبناء وهو لزوم آخر للكلمة حالة واحدة ، وإن اختلفت العوامل التي تسبقها فلا تؤثر فيها العوامل المختلفة ، وقد انصرف معنى الإعراب إلى حركات شكلية يجلبها العامل إلى آخر الاسم.

وقد طغى الإعراب الشكلي على علم النحو واقتصر على ما يعرض للكلم من أحوال الإعراب الحركات المتغيرة والبناء "ثبات آخر الكلمة"⁽¹⁾.

وأصبح هم الإعراب في المسببات الشكلية له دون الالتفات إلى المعنى مع أن ألفاظ الرفع والنصب والجزم ، ليست إلا رموز المعاني ودلالات أمام المبتدئين الذين لا يفهمون المعاني أو دلالات أمام غير العرب الذين يهتمون بالشكل دون المعنى⁽²⁾. واللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك ويقال بالمتصل بالفعل في نحو: (ضربت) تاء المتكلم فاعل ولا يقال (تا) فاعل إذ لا يكون اسم هكذا - فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة فاعتمدت على المضاف إليه ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جنئت باسمها فقلت في نحو قوله :

وما هداك إلى أرض كعالمها * * وما أعانك في غرم كغرام⁽³⁾

الكاف فاعل فلا تقول (ك) فاعل لزوال ما تعتمد عليه ويجوز في نحو (ق نفسك ، وإل هذا الأمر) أن تنطق بلفظها في (م الله) فتقول مُ مبتدأ وذلك على القول بأنها بعض أيمن الله لأن الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الأصل، وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظهما.

⁽¹⁾معجم الشوارد النحوية، ص16

⁽²⁾المرجع السابق ص17.

⁽³⁾ ورد هذا البيت في مغني اللبيب لابن هشام بلا نسبة ج 2 ص665

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به، ففيل (قد) حرف تحقيق و(هل) حرف استفهام و(نا) فاعل أو مفعول والأحسن أن تعبر عنه بقولك الضمير لئلا تنطبق بالمتصل مستقلاً ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك، كراهية الإطالة وعلى هذا قولهم (ال) أقيس من قولهم الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه وإن كان أكثر من ذلك نطقاً به أيضاً ، ففيل سوف حرف استقبال وضرب حرف ماضٍ وضرب هذا فعل ، ولذلك أخبر عنها فعل ماضي وإنما فتحت على الحكاية ، وهذا يدل على أن الفعل ما دل على حدث وزمان⁽¹⁾.

والفعل يدل على الفاعل في حالة التركيب ، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل ، فإذا قلت كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل ؟ قلت هو نظير الأخبار في قولك زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت زيد باعتبار مسماه وهو ضرب الدال على الحدث والزمان . وإن قلت حرف التعريف (ال) فقطعت الهمزة، وذلك أنك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجريت عليه قياس همزات الأسماء كما أنك إذا سميت بأضرب قطعت همزته وأما قول ابن مالك: إن الإسناد اللفظي هو في الأسماء والأفعال والحروف، وألا يختص فيه الاسم وهو الإسناد المعنوي فلا تحقيق فيه . وقال بعضهم: كيف توهم ابن مالك واشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف ؟ فقال ابن هشام: في توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: أن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه⁽²⁾ .

والمعرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها . وقال الجوهري في الصحاح: تعريب الاسم الأعجمي أما لغات العجم في القرآن فإن الناس اختلفوا فيها فروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وابن جبير وغيرهم من

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ابن هشام الأنصاري ت / محمد محي الدين / دار الطبايع للنشر ج 2 ص 322.

(2) المرجع السابق ج 2، ص 324.

أهل العلم أنهم قالوا في أحرف كثيرة إنها بلغات العجم مثل طه والطور، والدباينون يقال إنها بالسريانية والصراط والفردوس يقال إنها بالرومية. فهذا قول أهل العلم من الفقهاء.

وزعم أهل العربية أن القرآن ليس فيه من كلام العجم شئ لقوله تعالى: (قرآناً عربياً) ⁽¹⁾ وقوله: "بلسان عربي مبين" ⁽²⁾.

قال أبو عبيده: والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية كما قال الفقهاء، إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها، وحولتها من ألفاظ العجم إلى ألفاظها وصارت عربيته ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال أنها عربية فهو صادق، ومن قال عجمية وهو صادق ⁽³⁾.

هنالك بعض المسائل رويت عن النحاة وعزيت لاختلاف اللهجات العربية، مثل: لعل تعمل الجر في اسمها عن ابن عقيل وقال شاعرهم:

لعل الله فضلكم علينا ⁽⁴⁾ **

وكذلك نصب الاسم والخبر بليت لغة تميم.

وهذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمت للهجات العربية بصلة، وإنما هو من صناعة النحاة حيث اشتد الجدل بينهم، وحاول كل فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم، فلم تكن لهجات الكلام عند القبائل

⁽¹⁾ سورة يوسف الآية (2)

⁽²⁾ سورة الشعراء الآية 95.

⁽³⁾ المزهري في علوم اللغة وأنواعها للعلامة جلال الدين السيوطي شرح وتعليق محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل - علي محمد البجاوي - المكتبة العصرية بيروت 1986م، ج1، ص268-269

⁽⁴⁾ من الشواهد التي لم تنسب الي قائل معين في شرح ابن عقيل ج2 ص5.

تلتزم الإعراب على الصورة التي رويت لنا في كتب النحاة، وإنما التزم الإعراب على تلك الصورة في اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم ونظم بها الشعر⁽¹⁾. وقد كان الإعراب من الظواهر اللغوية التي عني بها الخاصة من العرب في خطبهم وشعرهم، وكان بينهم مما يفخر به الأديب ويمهر في مراعاته أما في لهجاتهم ولغة التخاطب بينهم فلا نعلم شيئاً عن قواعد إعرابهم وعما التزموه في تحريك أواخر الكلمات أو إسكانها فالإعراب لم يكن إلا مسألة مواضعه بين الخاصة من العرب ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهراً من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب . وبدل على هذا شعورهم بقواعده وقوانينه منذ العصر الجاهلي، فإذا خرج أديب عن تلك القواعد عيب عليه هذا.

فمراعاة الناحية الإعرابية كانت من صفات اللغة الأدبية ، بل لقد كان فيها عنصراً عظيم الأهمية منذ الجاهلية مقياساً من مقاييس الفصاحة⁽²⁾.

ومن أسباب الشكوى في النحو:

أولاً- تحول النحو والإعراب إلى المصطلحات الجامدة ، التي تبتعد عن المعنى والأصل في وضع هذا العلم هو تعليم العربي أن يكون كلامه موافقاً ما جاء به العرب من حيث الشكل والمضمون وقد اتفق العرب قديماً على شكل معين من الحركات تواكب المعاني لا يفهم المعنى الأصح هذا الشكل من الحركات.

ثانياً- تقسيم النحو إلى أبحاث وعناوين وموضوعات مستقلة وتوجيه الأنظار إلى المفردة في الشاهد: ومن أسوأ ما جره هذا التقسيم على دراسة النحو فصل الكلمة المفردة عند جارتها، فإذا كنا في باب الفاعل توجهت عناية الدارس إلى الكلمة التي تعرب فاعلاً وترك بقية الجملة وبذلك هُدم البناء المعنوي للجملة⁽³⁾.

⁽¹⁾ في اللهجات العربية د/ إبراهيم أنيس / مطبعة أبناء وهبة حسان 2003م مكتبة الإنجلو المصرية ص 75.

⁽²⁾ في اللهجات العربية د/ إبراهيم أنيس / ص 76.

⁽³⁾ معجم الشوارد النحوية ص 18.

وقصة الإعراب استحدثت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ثم تم نسجها في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل القرن الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ، ولم ينتهي القرن الثاني حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشق إقحامه إلا على قوم سمو فيما بعد، بالنحاة.

ومهما تباينت الآراء في نشأة هذا الإعراب فقد أصبحت قواعده حقيقية ملموسة ، منذ ألف سيبويه كتابه الذي لا يزال عمدة النحاة وإمامهم جمعت فيه أصول الإعراب ونظامه في صورة مفصلة كل التفصيل ودقيقة كل الدقة ولا تعرف لغة من لغات البشر مثل هذه الدقة والاطراد (1)..

ومع أن الإعراب ليس في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة، فقد ملك على الناس شعورهم، وعدّوه مظهر ثقافتهم ومهاراتهم الكلامية ، يتنافسون في إتقانه ويخضعون أقوال الأدباء لميزانه ، فليس الفصيح في رأيهم إلا من راعى قواعده ، وأخذ نفسه بإتباع أصوله ونظامه. وأصبح النحاة رقباء على كل إنتاج أدبي يتسقطون فيه الهفوات ، حين يبذل الأديب فيه حركة مكان حركة، ثم لا يكادون يعباؤون بحسن نسج الكلام، أو بما اشتمل عليه من معانٍ سامية وصور رائعة(2).

وتعددت الآراء في الإعراب واصطدم حوله النقاش والجدل وصارت قواعده في آخر الأمر معقدة شديدة التعقيد وصار ينفر منها لما اشتملت عليه من تعسف وتكلف بغض إلى الكثيرين دراسة اللغة العربية في العصر الحديث حتى قام من يدعو إلى إلقاء تلك القواعد الإعرابية أو تيسيرها على المتعلمين من الناشئين.

(1) من أسرار اللغة . إبراهيم أنيس . مطبعة محمد عبد الكريم . مكتبة الانجلو المصرية . 2010م ص 169 .

(2) المرجع السابق ص 169 .

ولم يقتصر عمل أولئك الذين أسسوا قواعد الإعراب على السماع والجمع واستنباط الأصول بل قاسوا على ما لم يسمعوا على ما سمعوا وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللغة أصولاً وقواعد، رغبة منهم في اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب أو انطباق كل أسلوب عليه.⁽¹⁾

وعلامات الإعراب إنما هي إشارات ورموز لتمييز المعاني، اصطلمحوا عليها لأنك إذا قلت: "ضرب زيد عمراً" لن تميز الضارب والمضروب إلا بالضممة أو الفتحة.⁽²⁾ ولما كان الإعراب هو تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام، لفظاً أو تقديراً - عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى وهو أربع: الرفع، النصب، الخفض، الجزم.

فالرفع والنصب يشتركان فيه الأسماء والأفعال، أما الخفض فانفردت به الأسماء، أما الجزم فانفردت به الأفعال، وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف. لأنه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتتوين لشبهه به كان ينبغي أن يبقى ساكناً في حال الجر. لذهاب الخفض منه ولا يتكلف حمله على النصب لكن منع من ذلك ما في ذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم⁽³⁾.

(1) المرجع سابق ص 170 .

(2) معجم الشوارد النحوية ص 20 .

(3) المقرب ومعه مثل المقرَّب ، ابي الحسن الاشبيلي ، ط1، 1998م ، ص 70.

المبحث الثالث:

اللغات التي خالفت لغات العرب نحويًا

إذا جاء الحديث عن اللغات التي خالفت لغات العرب هناك عاملان: كان لهما أكبر الأثر في نهوض الدراسة اللغوية وهما:

أولهما : خوف المسلمين على الكتاب الكريم أن يصيبه تحريف كما ذكر.

وثانيهما: حاجة الشعوب الداخلة في الإسلام وفي الحكم العربي إلى تعليم لغة الدولة.

يقول الجاحظ: "اللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتهما" وهو مبدأ لغوي صحيح أقره المحدثون ، فقد قال (فندريس) : "إذا احتكت لغتان إحداهما بالأخرى ؛ أثرت كل منهما بصاحبتهما"⁽¹⁾.

وهو نفس ما قاله الجاحظ. وقد مثل الجاحظ: بزياد الأعجم الذي كان يجعل السنين شيئاً والطاء تاء فيقول: "فتى زاره الشلتان في غير رغبة" يريد السلطان⁽²⁾.

وهؤلاء الأجانب الداخلون في ظل الحكم العربي كانوا أكثر حرصاً على تعلم العربية ودراستها، ووضع قواعد يسهل عليهم الرجوع إليها لذلك كان إقبالهم على هذه الدراسة اللغوية الجديدة عظيماً واهتمامهم بها بالغاً، وكانوا يجلسون إلى شيوخ اللغة والنحو.

مرّ الشعبي يوماً بأناس من الموالي يتذاكرون النحو ، فقال : " لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده"⁽³⁾

ويرى محمد أحمد شراب في كتابه أن أسباب الشكوى من النحو تحول النحو والإعراب إلى المصطلحات الجامدة، التي تبتعد عن المعنى وقد عرفنا أن الأصل في وضع هذا العلم هو تعليم العربي أن يكون كلامه موافقا لما جاء به العرب من

(1) تاريخ النحو العربي القديم ص35.

(2) البيان والتبيين للجاحظ تحقيق فوزي عطوي د/ت/ط ج 1 ص 52.

(3) تاريخ النحو العربي القديم ص 36.

حيث الشكل والمضمون وقد اتفق العرب قديماً على شكل معين من الحركات تواكب المعاني، لا يفهم المعنى إلا مع هذا الشكل من الحركات. ومن أسباب تقسيم النحو إلى أبحاث وعناوين وموضوعات مستقلة ، هذا الأسلوب يشنت الفكر وقسم أيضا إلى أجزاء وأدى إلى تكرار الأحكام واختلاطها في ذهن العربي.

تركيز الاهتمام في مسببات الإعراب الشكلية" العامل والمعمول" حيث يكثر الجدل في سبب الرفع والنصب أهي الضم أو الفتح ؟ أم العامل "الفعل والابتداء" وكلاهما بعيد عن السبب الحقيقي للإعراب(1).

فالعرب لم ترفع الفاعل لأن الفعل عمل فيه الرفع ، ولم تنصب المفعول به لأن الفتحة أو الألف عملا فيه النصب وإنما رفعوا الفاعل لأنه الفاعل ونصبوا المفعول لأنه المفعول ... فالعلة متخيلة وليست هي التي عملت ، والحركة مجلوبة عن الكلام. و ما أظنهم قد خصوا الضمة بالرفع مع أن ابن جني في الخصائص: بذل جهداً لبيان حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم وكان ذلك بإبداء العلل لسننهم وخططهم في تأليف لسانهم وقوى العلل التي تنسب إلى أفعالهم وما يقوم به النحويون ومع أننا لا ننكر تعليقات النحويين إلا أنهم بالغوا في تصيد علل بعض الكلام فشهر بين الناس ضعف علل النحاة . فقال ابن فارس(2):

مرت بنا هيفاء مجدولة *** تركية ترمي لتركي

ترنو بطرف فاتن فاتر *** كأنه حجة نحوي(3)

(1) معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية ص 18

(2) هو أحمد بن زكريا بن فارس توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة

(3) هذه الأبيات من كتاب معجم الأدياء ج 1 ص 156

يقول صاحب الكتاب إن علامات الإعراب إنما هي إشارات ورموز لتمييز معان اصطلاحوا عليها.⁽¹⁾

والنحاة بالغوا -خاصة المتأخرين منهم- في مصنفاتهم فأدخلوا فيها من التفرعات والتعديلات مما لا يتحملة علم النحو وصار النحاة يتكلفون من إعطاء أسباب الكليات التي يضعونها في هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة.

فالنحاة عند أبي الوليد في كتابه (الضروري في صناعة النحو) ، "أنهم قصرُوا في إتباع منهج دقيق يقوم على بيان حصر لأنواع الإعراب وبيان الجمل التي تخص بها كل نوع وأسباب ذلك ويؤكد ذلك بقوله: "ولم يسلكوا أيضاً في حصر قوانين الإعراب والمعربات طريق من الطرق الصناعية، ولا سيما قدامئهم وإنما المتأخرون فقد تجدهم سلكوا في ذلك بعض السلوك" ⁽²⁾.

هنالك أوجه قامت على هذا القول: الوجه الأول : في عدم إتباعهم للمنهج الدقيق. أما الوجه الثاني : فيتصل في عدم بيان الحكمة في اختصاص نوع ما يحكم كأن يختص الاسم المستقيم (بالرفع) الضمه ، واكتفائهم ببيان النوع وحكمه دون تفصيل يقول : " وهذه الحكمة هي التي رام النحاة الوقوف عليها فلم يوضحوها كل الإيضاح" أما الوجه الثالث قال إنهم لم يستعملوا في ... أنواع الإعراب بالقسمة الصحيحة أو أنها صناعة ناقصة.⁽³⁾

اللغات التي خالفت لغات العرب نحويًا:

نظر النحاة في طبيعة النظام التركيبي والعناصر التي يتشكل منها من حيث الأسس التي تحكمها والمعاني التي تتمثل بها ، وبعد أن لاحظوا أن هناك أنماطاً

⁽¹⁾معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية ص 19-20

⁽²⁾الضروري في صناعة النحو - للفاضل أبي الوليد بن رشد . تحقيق د/ منصور علي عبد السميع . تقويم د/ محمد إبراهيم عبادة ، ط1، 2002م ص 24.

⁽³⁾المرجع السابق ص 25.

تركيبية معينة تتحكم في نظام اللغة التركيبي جردوا منها هيكلًا نظرياً ، يعد قواعد نحوية يقاس عليها التوليد والتحليل ، وتمثل النظام المطرد في اللغة ، بيد أن طبيعة اللغة الإنسانية التي لا تخضع للأحكام المطلقة واجهتهم بأنماط أخرى تقلُّ إطراداً ، فانبري لها النحاة بالتحليل وانقسموا إلى فريقين: الأول: يوجه في ضوء المطرد، والثاني: يجعل من هذه التي تقل عن المطرد قواعد ينقاس عليها ومن ثم كثر التعدد في التحليل من مثل هذه الشواهد التي خرجت على الأصول المطردة وتشعبت المواقف منه من حيث التضعيف والجواز والرفض⁽¹⁾ .

ويبدو أن مثل هذه القضايا المشار إليها قابلة للاجتهاد مع مرور الأيام ، فإذا كانت الشواهد التي تمثل الفصحى وقد خرجت عن المطرد ثابتة فإن الأشخاص الذين ينظرون فيها يتزايدون بمرور الزمن وكذلك الأمر مع ما تمثله طبيعة اللغة ومن ثم كثر التعدد في التوليد والتفريع وكثر الأخذ والرد بالجواز والترجيح والتضعيف والرفض، ومن الجوانب التي كانت في ظاهرة التعدد أربعة جوانب : الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد⁽²⁾.

ويورد محمود حسن الجاسم في كتابه أسباب التعدد في التحليل النحوي"أن القاعدة في النحو العربي لم تحظ إلى يومنا هذا بدراسة عميقة" وتتقسم القاعدة عند النحاة إلى قسمين:

الأول: متفق عليه عند الجمهور وهو ما بني على شواهد لا يشك في إطرادها مثل: قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر والتلازم بين الموصول وصلته والعامل والإسناد وغيره ، ثم إن ما بني على المطرد ينقسم إلى قسمين: وذلك بحسب أصل الوضع وعدمه ، فهناك قواعد أصول وأخرى فروع ومن النوع الأول يقال إن الأصل في

(1) أسباب التعدد في التحليل النحوي ، محمود حسن الجاسم د/ت/ط ص 94.

(2) المرجع السابق ، ص 94.

المفعول به التأخر عن فعله ، وبذلك تجرد قاعدة مبنية على أصل الوضع وقد يخالف هذا الأمر بشواهد مطّردة أيضاً فيقدم المفعول به على فعله بلاغياً ومن ثم تخرج قاعدة بلاغية تقول يجوز تقديم المفعول به على الفعل . وأصل الوضع في العربية أن يذكر الجار قبل أن المصدرية وقد خولف هذا الأصل بشواهد مطّردة تقول يطرد حذف الجار مع أن المصدرية إذا أمن اللبس.⁽¹⁾

ومن الأسباب التي أدت إلى اختلاف بعض القواعد: أن هنالك من يشدد المعيار ولا يقبل إلا المطرد كالبصريين ، وهنالك من يقبل ما لم يطرد كالكوفيين ، فالمطرد في المنادي لا يأتي معرفاً بالألف واللام ، وقد جاءت بعض الشواهد ودخلت أدوات النداء فيها على ما عُرف بالألف واللام فتناولها البصريون بالتأويل والتقدير، أما الكوفيون فتمسكوا بالظاهر واعتبروا المعرف بالألف واللام هو المنادي ولم يكتفوا إنما جعلوها قاعدة يقيسون عليها.⁽²⁾

والملاحظ أن الشواهد التي خرجت عن القاعدة واقتضت تعدداً تنتوع الأوجه في تحليلها ، وتتعدّد بحسب مفهوم القاعدة إذ إن التعدد في الشواهد المطّردة التي خرجت عن القواعد يبدأ بسيطاً ثم يتعدّد في الشواهد التي لم تبلغ حد المطرد وخرجت على هذه القواعد.

ومن القواعد المتفق عليها المبنية على مطّرد وخرجت عليها شواهد مطّردة اقتضت تعدد قاعدة الإسناد، فبعد أن لاحظ النحاة أن هذه الفكرة تتجلى واضحة في معظم الأنماط التركيبية ، بمظهر الجملة الفعلية والجملة الاسمية جعلوا منها قاعدة لا بد منها في كل عبارة مستقلة⁽³⁾.

(1) أسباب التعدد في التحليل النحوي ص 65.

(2) الإنباف في مسائل الخلاف - كمال الدين أبو البركات أبو الأنباري - ج1، ص335 - 340.

(3) أسباب التعدد في التحليل النحوي ص 98.

ومن المطرد الذي خرج عن هذه القاعدة مثل أسلوب المدح والذم : " نعم الرجل وبئس الرجل" ويظهر غموض الصيغة الصرفية ل"نعم وبئس وحبذا" جعل النمط التركيبي لهذه الأساليب قلقاً، فقد رأى البصريون أنها أفعال وبذلك توجه العبارة على نمط الإسناد الفعلي ورأى الكوفيون أنها أسماء فيوجه الأسلوب على نمط الإسناد الاسمي⁽¹⁾ ، وأدلة النقص التي ينقض بها قضية ، لإثبات خلافها . وتستعمل هذه الأدلة عندما يلجأ النحوي إلى أحد الأدلة المعقدة في اللغة ، ليثبت بطلان ما ذهب إليه غيره في كثير من كتاب سيبويه ، فقد كان يورد أقوالاً للخليل أو ليونس فينقضها إلا أنه يقدم دليل النقص ، ليثبت بطلان ما ذهب إليه الكوفيون ، ويقول سيبويه: "وأعلم أن ما كان فعلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك : حسبت زيداً وهو خير منك وكا عبد الله هو الظريف" ، وقال تعالى: "ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق"⁽²⁾

وقد زعم أناس أن "هو" ههنا صفة فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ههنا صفة للمظهر ويورد محمد فضل تلجي في كتابه دليل القاعدة النحوية "إلى أن سيبويه يعني بلفظة أناس ، الكوفيين ، وذلك عندما يورد هذه اللفظة وحدها"⁽³⁾ .
وأيضاً الخلاف في "حتى" ذهب الكوفيون إلى أن "حتى" تكون حرف نصب ينصب الفاعل من غير تقدير "أن" نحو قولك أطع الله حتى يدخلك الجنة وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك "مطلته حتى الشتاء" واحتج الكوفيون بأنها تعني "كي" وإما تعني "إلى أن" مثل : "أذكروا الله حتى تطلع الشمس"⁽⁴⁾ .

(1) أسباب التعدد في التحليل النحوي ص 99.

(2) سورة سبأ الآية (6)

(3) دليل القاعدة النحوية عند سيبويه د/ محمد فضل تلجي تقديم / د. سمير شريف دار الكتاب الثقافي الأردن 2005، ص 109

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص 121 .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا: إن الناصب للفعل "أن" المقدره دون حتى أجمعنا أن "حتى" من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أن لا يجوز عوامل الأسماء عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أن" وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر وهي أم الحروف الناصبة للفعل فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها ، وأما قولهم : "إلى أن" فإن أن تنصب وكذلك ما قام مقامها⁽¹⁾.

ومن اللغات التي خالفت لغات العرب نحوياً :مثل قراءة حمزة "واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام"⁽²⁾.

قال النحاة المتأخرون لا يعطف على مضمرة مخفوض إلا بإعادة خافضه ، وردوا هذه القراءة رغم روايتها عن أحد أئمة القراء السبعة .

وإذا قرأ ابن عامر قارئ الشام وهو من القراء السبعة أيضاً "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم"⁽³⁾ .

بضم كلمة "قتل" وفتح كلمة "أولادهم" ردّ النحاة هذه القراءة ؛ لأنهم لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في مثل هذا ، وكان الزمخشري من أشد النحاة إباء لهذا إذ قال : "إن الفصل بين المتضافين لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمحاً مردوداً فكيف به في القرآن المعجز !" ⁽⁴⁾ ..

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص 121 .

⁽²⁾ سورة النساء الآية 1 .

⁽³⁾ سورة الأنعام الآية 137 .

⁽⁴⁾ من أسرار اللغة العربية لإبراهيم أنيس ص 177 .

ثم اتسعت الشقة بين النحاة والقراء ، حتى أصبحت القراءات الشاذة التي رغم صحة سندها وروايتها عند بعض أئمة القراءات من القدماء ، استطاع النحاة بنفوذهم وسلطانهم أن يصرفوا الناس عنها مثل قراءة "الحمد لله رب العالمين" بنصب الدال عند بعض وخفضها عند آخرين منهم وقد عدها المتأخرون من القراءات الشاذة (1).
ويميل سيبويه إلى الترجيح للقاعدة النحوية التي تتوافق مع كلام العرب ألفاظاً منها عربي جيد حيث أورد هذا اللفظ: ضربت زيداً عربي جيد وسبب ذلك هو إعمال الفعل في الاسم حيث جاء موقعه الإعرابي مفعول به .
وأيضاً إذا قلت زيد ضربت فهو عربي جيد وذلك أن الاستعمالين سواء فيما يتعلق بالاهتمام والعناية في التقديم والتأخير (2) .

قال سيبويه: فإن بنيت الاسم عليه قلت ضربت زيداً والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، سواء في مثله في "ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيداً" وقد نجد سيبويه يرجح حالة إعرابية على أخرى مع أن الحالتين تردان في لغة العرب ومثال ذلك أنه وضح أن كلمة ابن في القول الآتي "إذا ابن أبي بلال بلغته" تأتي منصوبة في كثير من لغات العرب ولكن على الرغم من كثرة ورود هذه الكلمة منصوبة يرى سيبويه أن الرفع أجود وهو يعني الرفع على الابتداء لا على إعمال فعل مفسر كان مذهبه جواز الرفع بعد إذا ، وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، فيكفي بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل . وكان الأخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وقال الزجاج: الرفع فيه بمعنى إذا بلغ ابن أبي موسى يعني عن النيابة عن الفاعل (3).

(1) من أسرار اللغة العربية لإبراهيم أنيس ص، 178.

(2) دليل القاعدة النحوية ، ص 87.

(3) المرجع السابق ، 88.

اختلاف النحاة حول التعليل:

التعليل في النحو يأتي بعد الأحكام النحوية التي تنظم النطق العربي وأن الباحثين في القياس أخذوا من المشتركة ومن قبائل عدة فقد كان لديهم إذن ما اتفق العرب على نطقه وما اختلفوا في نطقه وقد علل النحاة لهذا وذلك ، واختلفوا اختلافاً شديداً في تعليلهم لكليهما وكان لخلافهم المظاهر الآتية في النحو:

1/اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه وحكمه ، وهو كثير جداً في النحو منه أن وأخواتها ونصب المفعول معه وغيره .

2/اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه وأدى خلافهم إلى الاختلاف في حكمه ومن ذلك: اختلافهم في تعديل العمل في التنازع فللقرب جعل العمل للثاني عند البصريين والصيغ جعل العمل الأول عن الكوفيين.

3/الاختلاف في تعيين ما ورد نطقه مختلفاً عند العرب بأن يذهب إلى قبيلة أو أكثر نطق مخالف لنطق قبيلة أخرى ويعلل النحاة لكل واحدة منهما بما يتراءى عليهم من العلل- ومن ذلك الخلاف في تعليل إعمال "ما بين الحجازيين والتميميين". تلك هي الصور الثلاث التي دار فيها الخلاف الحاد في التعليل⁽¹⁾.

وقد هاجم ابن مضاء نظرية العامل التي أسس عليها النحاة الأصول في النحو وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاءً ويهدمها هدماً وقد قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ومن ذلك ادعائهم عن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم بقولنا ضرب زيد عمراً أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في (عمراً) إنما أحدثه ضرب... وذلك بين الفساد"⁽²⁾.

(1) أصول النحو العربي - محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة 1973م - ص 146-147.
(2) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي - د. شوقي ضيف - القاهرة 1947ص 17.

وقد صرح بذلك أبو الفتح ابن جني وقال في كتابه الخصائص: بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا شئ غيره".

وقد رجع ابن مضاء فكرة تزييف العامل إلى من سبقوه ، أيدها أمثال ابن جني فهي فكره قديمة وحاول أن يبين فساد النحاة أن القول بذلك باطلاً شرعاً وعقلاً لمعان يطول ذكرها...⁽¹⁾.

قال ابن مضاء: قال قائل كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة ؟ فيقول أن إجماعهم ليس حجة علينا" ، وقد صرح بذلك ابن جني في كتابه "أعلم أن إجماع أهل البلدين يعنى البصرة والكوفة إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة ، فإذا الاعتراض بإجماع النحاة على نظرية العامل لا يعطى المعترض شيئاً مادامت النظرية فاسدة في نفسها".⁽²⁾

وقد أخطأوا لأنهم اعتبروا اللغة العربية بما فيها من لهجات مختلفة لهجة واحدة ، مع أن القبائل كانت تختلف فيما بينها اختلافاً واضحاً في الألفاظ والإعراب كما كانوا هم أنفسهم يصرحون بذلك بين الحين والآخر فيقول بعضهم مثلاً: إن استعمال المثني بالألف مطلقاً لغة قوم كذا وإن إعراب الأسماء الخمسة بالحركات لغة بني فلان وهكذا... ولكنهم مع أنهم كانوا يعرفون ذلك لم يحاولوا ترتيب أي أثر عليه⁽³⁾ .

ولغة العرب لغة ذات نظام منسجم متماسك يشد بعضه بعضاً تجري فيه الألفاظ على نسق خاص في حروفها وأصواتها وفي مادتها وتركيبها وفي هيئتها وبنائها كما كان لمجتمع العرب نظام في ارتباط أفرادها وقبائله في صلات القربى والتضامن والتعاون.

⁽¹⁾ كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص 17.

⁽²⁾ المرجع السابق ص 23.

⁽³⁾ تاريخ النحو العربي القديم ص 52.

ولذلك كان دخول الغريب في قبيلة أمرا لا بدّ من معالجته معالجة لا تخل بتماسك المجتمع وقواعده المنسجمة فكانوا يقبلونه بينهم على أنه جاء لهم يحمونه أو يلحقون بهم الولاء فيكون مولى إحدى القبائل العربية ومعنى الولاء المناصرة فهو مولاهم وهم مواليه (1).

إن دخول الكلمة الغريبة في اللغة العربية شبيه بدخول الغريب في العرب ، والتحاقه بإحدى قبائلهم ، وإطلاق كلمة التعريب للدلالة على الألفاظ الأجنبية التي دخلت لغة العرب .

والتعريب ظاهرة من ظواهر التقاء اللغات وتأثير بعضها في بعض ، فاللغات تلتقي بالتقاء أصحابها في السلم والحرب وبالتجاور والاتصال والحكم ، وفي ميدان الثقافة والعلم أو في ميدان الاقتصاد والتجارة ، أو غير ذلك من ضروب الاتصال. ويختلف هذا التأثير قوة وضعفاً في كونه مزدوج الوجه بأن تتأثر كل لغة بالأخرى ويختلف ذلك باختلاف العوامل المؤثرة وأبرز هذه العوامل :

1/ تفاوت الشعبين أصحاب اللغتين في الثقافة والحضارة فالشعب الأرفع ثقافة تؤثر لغاته في الشعب الأضعف .

2/ طول الالتقاء من جهة المدة وعمقه وشدته وسعة ميادينه وآفاقه .

3/ المناعة اللغوية الناشئة عن أسباب تعود اللغة نفسها في قوتها وصلاحتها أو أسباب تعود إلى المناعة الدينية أو القومية(2) .

ومن اللغات التي خالفت لغات العرب نحوياً ، أن سيبويه يرى أنه من الخطأ إضافة الكاف إلى النفس فلا يقال : ما أنت كي وذلك لأنه لا يوجد في اللغة العربية حرف مفتوح قبل يا المتكلم فلهذا يرى سيبويه أنه من الخطأ القول(كي) وقد أجاز سيبويه

(1) فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد ، محمد المبارك دار الفكر للطباعة والنشر ط2 2000، ص 292.

(2) المرجع السابق ، ص ، 293.

وأصحابه أنت (كي) وأنا (كك) وضعفه الكسائي والفراء واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب .

قال سيبويه : "ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كي وكى خطأ ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة" (1).
وزعم محمد فضل تلجي : "أن سيبويه ينطلق في نقضه للقواعد النحوية من خلال مراعاة الأصل والوضع ، إذا أن مخالفة الأصل من المعايير التي يتخذها سيبويه للحكم بالنقض علي القاعدة النحوية" .

ويصف سيبويه لهجة ناسٍ من بكر بن وائل في قولهم أحلامكم وبكم شبهها بالهاء لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة ، فاتبع الكسرة، إضمار ، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر وهي رديئة جداً (2) .

ومن اللغات التي خالفت نحوياً "مفتحة لهم الأبواب" (3). ورفعت الأبواب على أنها اسم ما لم يسمى فاعله وأجاز الفراء مفتحة لهم الأبواب على أن مفتحة للجنان قال الفراء أي مفتحة الأبواب ثم جئت بالتتوين ونصبت وأنشد سيبويه :

ونأخذ بعده بذنابٍ عيشٍ * * أجب الظهر ليس له سنامٌ

وزعم الفراء أن المعنى مفتحة لهم أبوابها وأن الألف واللام بدل من الهاء وأجاز مررت برجل حسنة العين ، المعنى حسنة عينه .

ومن اللغات أيضاً قال تعالى : "هذا فليذوقه حميمٌ وغساقٌ" (4).

هذا موضع رفع بالإبتداء خبره حميمٌ على التقديم والتأخير أي هذا حميمٌ وغساقٌ فليذوقه ، ويجوز أن يكون (هذا) في موضع رفع بالإبتداء و"فليذوقه" في موضع

(1) دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ص 122 .

(2) المرجع السابق ص 125 .

(3) سورة ص ، الآية (50)

(4) سورة ص ، الآية (57) .

الخبر ويجوز أن يكون المعنى الأمر هذا وحميمٌ وغساقٌ إذا لم تجعلها خبراً فرفعهما على معنى هو حميمٌ وغساقٌ وبذلك رفعهم الفراء و"غساقٌ" بالتخفيف قراءة أهل المدينة وأهل البصرة وبعض الكوفيين ، فأما يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي فقرؤوها و"غساقٌ" بالتشديد وهي أولى ، قال أبو جعفر وقد خالف في هذا غيره من النحويين ؛ لأنه إذا قال: "غساق" جعله نعتاً لغير معروف بعينه وهذا بعيد في العربية فإذا قال: "غساق" فهو اسم وهو أولى من أن يقام النعت مكان المنعوت ويحذف المنعوت (1) .

ومن اللغات التي خالفت أيضاً "ولسليمانَ الريحَ عاصفة تجري بأمره إلى الأرض التي باركنا فيها وكنا بكل شيء عالمين" (2) .

ولسليمانَ الريحَ معطوف أي وسخرنا لسليمان الريح وقرأ عبد الرحمن الأعرج "ولسليمانَ الريحُ" بالرفع قطعه من الأول ورفع بالإبتداء . وأيضاً قوله تعالى : "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" (3) .

إن هذه أمتكم أمة واحدة على الحال قال أبو إسحق : أي أن هذه أمتكم في حال إجتماعهما ، وإذا تفرقت لم تدخل في ذلك وقال ويجوز إن هذه أمتكم أمة واحدة تجعل أمتكم بدلاً من هذه وفيه معنى التوكيد ، قال أبو جعفر وقرأ ابن أبي اسحق وإن هذه أمتكم أمة واحدة ، أمتكم خبر إن وأمة واحدة خبر بعد خبر وإن شئت على إضمار مبتدأ وإن شئت على بدل النكرة من المعرفة (4) .

(1) إعراب القرآن ، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس ، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية بيروت، ط2 ، 2004م ، ج 3 ، ص 314-315 .

(2) سورة الأنبياء ، الآية (81) .

(3) سورة الأنبياء ، الآية (92) .

(4) إعراب القرآن ، مرجع سبق ذكره ، ص 55-56 .

ومن اللغات التي خالفت قوله تعالى : "استكباراً في الأرض ومكر السيئ ولا يحيق
المكر السيئ إلا بأهله"⁽¹⁾. استكباراً مفعول لأجله أي استكباراً عن الحق وقرأ الأعمش
وحمزة "ومكر السيئ ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله" فحذف الإعراب من الأول
وأثبتته في الثاني قال أبو اسحق هو لحن لا يجوز ، قال أبو جعفر إن ما صار لحناً
لأنه حذف الإعراب منه وسيبويه لم يجز ذلك وإنما حكاه بعض النحويين وقد جاء
على الشذوذ⁽²⁾ .

(1) سورة فاطر ، الآية (43).

(2) إعراب القرآن ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .

الفصل الثالث

ما شدُّ عن القاعدة النحوية المطرده من أقوال العرب

المبحث الأول : معنى الاطراد والشذوذ

المبحث الثاني : المرفوعات وما شدُّ منها

المبحث الثالث : المنصوبات وما شدُّ منها

المبحث الرابع : المجرورات وما شدُّ منها

الفصل الثالث

ما شذَّ عن القاعدة النحوية المطَّردة من أقوال العرب

المبحث الأول:

معني الاطراد والشذوذ لغة واصطلاحاً

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ومن ذلك طردت الطريدة ،إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ألا ترى أن هنالك كراً و فرأ فكل يطرد صاحبه ومنه المطرد :رمح صغير يطرد به الوحش واطراد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح ، ومنه بيت الأنصاري :

أُتعرِف رسماً كاطراد المذاهب * * لعمره وحشاً غير موقف راكب⁽¹⁾

ويقال (ط ر د) واطرد الشيء تبع بعضه بعضاً واطرد الأمر استقام واطرد الماء إذا تتابع سيلانه⁽²⁾. هذا، فللمطرد في اللغة عدة معان منها: التتابع والاستمرار فيقال: "اطرد الأمر أو الشيء: تبع بعضه بعضاً وجرى. ومنها أيضاً: الاستقامة، يقال: "اطرد الأمر: استقام، واطرد الكلام إذا تتابع. وأمر مطرد: مستقيم على جهته. وفلان يمشي مشياً مطرداً أي مستقيماً⁽³⁾

ورمل متطارد: يطرد بعضه بعضاً ويتبعه وجدول مطرد بمعنى سريع الجري ، والأنهار تطرد أي تجري والمطاردة في القتال أي يطرد بعضهم بعضاً⁽⁴⁾

وأما المطرد في علم أصول النحو فمأخوذ من المعنى اللغوي الأول، ويقصد به: ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف. وأشار ابن جني إلى أن أهل

(1) هذا البيت قائله : قيس بن الحظيم .وأراد بالمذاهب جلودا مذهبة بخطوط يري بعضها اثر بعض فكأنه متتابعة.

(2) الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ط1بيروت 2006 ص108

(3) لسان العرب لابن منظور، ط/4، (بيروت: دار صادر، 2005م) ج9، ص101. (طرد)

(4) لسان العرب جمال الدين لابن منظور ، ج4، د/ت/ط ص 2652 .

العربية جعلوا ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً. (1)

وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم هو التفرق والتفرد ومن ذلك قول الشاعر :

تحملننا والأسل النواهلا * * يتركن شذآن الحصى جوافلا (2)

أي ما تطاير وتهافت منه (3)

ويقال (ش ذ ذ) شذّ عنه يشذ شذوذاً أي انفرد وندر فهو شاذ وسمي أهل النحو ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عنه ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذا الموضع على حكم غيره (4) وجاء شذاذ : أي قللاً .

وقوم شذاذ إذا لم يكونوا في منازلهم ولا حيهم وشذآن الناس ما تفرق منهم .

وكل شي منفرد فهو شاذ ويقال أشذذت يا رجل إذا جاء يقول شاذاً ويقال : شاذ أي متّح (5)

والشاذ اصطلاحاً : هو مأخوذ من المعنى اللغوي، حيث يراد به ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً. وكما قال الشريف الجرجاني في التعريفات: الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرتة (6).

يقال الكلام في الاطراد والشذوذ علي أربعه اضرب:.

1- مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً ، هذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيدٌ ، وضربت عمراً، ومررتُ بسعيدٍ .

(1) الخصائص لابن جني، ص 109.

(2) البيت لإمري القيس بن حجر .

(3) الخصائص لابن جني، المجلد الأول، ص 137.

(4) معجم مختار الصحاح للرازي ص 211.

(5) لسان العرب لإبن منظور ص 2219 .

(6) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د، ت، ط، ص 476.

2- ومطرد في القياس وشاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ، يدع وكذلك قولهم مكان (مبقل) هذا هو القياس الأكثر في السماع باقل والأول مسموع أيضاً، ومن ما يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً نحو عسى زيداً قائماً أو قياماً ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم وقد جاء عنهم شيء من الأول في قوله

أكثرت في اللؤم لائماً * * لا تعذلن إني عسيت صائماً⁽¹⁾

الشاهد : (عسيت صائماً) خبر عسي إسماً مفرداً ظاهراً والأصل أن يرد جملة فعلية فعلها مضارع ، وقولهم (عسى القوي أبؤسا) القوي بمعنى الغار
3- المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم : استحوذ وأخوص الرمث⁽²⁾ واستصوب الأمر واستتوق الجمل.

وقال زهير .:

هنالك إن يستخولوا المال يخولوا * * * وإن يسالوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا⁽³⁾

4- الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ككتيم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو ثوب مصون ، وفرس مقود ورجل معود من مرضه وهذا لا يصاغ القياس عليه ولا رد غيره إليه ويقال إن الشيء إذا اطرده في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من إتباع السمع الوارد به في نفسه ، ولكن لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أدبتهما بحالها ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيعوا ولا عاد أعودوا فإن كان

(1) ديوان رؤية بن العجاج ص 185.

(2) أخوص : أفرج الخوص، الرمث شجر يشبه الغضا .

(3) ومعني يستخولوا : أي أخبلته المال ، أي أعرتة ناقة لينتفع بألبانها وأوبارها.

الشيء شاذ في الاستعمال مطرد في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله⁽¹⁾.

ورأي بعض العلماء أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب:

1- شاذ في الاستعمال مطرد في القياس، 2- ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، 3- وشاذ عنهما. وهذا قول أبي بكر (رحمه الله) .

فأما الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس فكماضي (يذر ، يدع) كما ذكر فماضي هذا لا يمنع منه القياس ، ألا ترى أنك تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا ! فلهذا شذ عن قياس نظائره فصار قول الذي يقول : (ودع) شاذاً في الاستعمال وقد حكى أبو العباس إن بعضهم⁽²⁾ قرأ "ما ودّعك ربك وما قلى"⁽³⁾

ومثل هذا لا تستحب به للشذوذ ولرفضهم ذلك واستغنائهم عنه ب(ترك) وكما رفض مثل الماضي منه فكذلك رفض المصدر واسم الفاعل ، إلا أن بعض البغداديين أنشد:

فأيهما ما اتبعن فإنني * * حزين علي تركي الذي أنا وادع⁽⁴⁾

ومثل هذا في الشذوذ عن الاستعمال، وإن كان غير ممتع في القياس رفضهم وصل كاف التشبيه بعلامات الضمير ، واستغنى بقولهم (أنا مثلك) وأنت مثلي، فصار قول الواصل له بها شاذاً عما عليه استعمال الكثرة والجمهور⁽⁵⁾

(1) الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية 2006 ج1 ص 239 .

(2) نسب ابن خالويه هذه القراءة في شواذه.

(3)سورة الضحى الآية 3

(4)هذا البيت منقول من الأشباه والنظائر ولم يرد فيه قائله ص 239.

(5) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي د.مني الياس . دار الفكر الطبعة الأولى

1985م ص 74 .

كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركا يقول ابن جني : في الخصائص "إذا كان الشيء شاذاً في السماع ، مطرداً في القياس، تحاميت (أي تباعدت) ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ومن ذلك امتناعك من (وزر)،(ودع) لأن العرب لم تقولها ولا مُنع أن يستعمل نظيرها نحو:(وزن) ،(وعدّ)⁽¹⁾".

ويرى الباحث أن الشاذ في لغة العرب، كان لا يقاس عليه، ولا يمنع أن يستخدم نظيره من الكلمات.

مما ورد شاذاً عن القياس مطرداً في الاستعمال ، قولهم: الخون ،وهو في الاستعمال منقاد ولا تقول في جمع قائم قوم ولا في صائم صوم وقد قالوا: عن القياس خان وإن ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو خون والحول والدول⁽²⁾ .

ومن الشاذ في القياس استعمال قولهم (اليجدع) وإدخال لام التعريف على الفعل فهذا شاذ عن القياس لأن موضع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال ولم يوجد ذلك إلا في شعر انشده أبو زيد وهو من قول الشاعر ذو الخرق الطهوي:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً* * إلى رينا صوت الحمار اليجدع⁽³⁾

ومن الشاذ في القياس والاستعمال أيضا دخول (ال) علي المضارع في قوله :

ويستخرج اليربوع من نافقائه* * ومن حجرة زى الشيحة⁽⁴⁾اليتقصع⁽⁵⁾

قال ابن يعيش في شرح المفصل والذي شجعه على ذلك أنه رأي الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على المعنى⁽⁶⁾

(1) الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي قراءه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة 2006م ص315

(2) الأشباه والنظائر ص240.

(3) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ في المسائل العسكرية د.مني الياس ص 18 .

(4) الشيخ : نبات سهيلي رانحته طيبة قوية وهو كثير الأنواع ترعاه الماشية .

(5) القصع : حجر يحفره اليربوع فإذا دخل سدّ فمه لتلا يدخل عليه حية أو دابة .

(6) الأشباه والنظائر ص 240 .

ومن قول الشاعر :

من أجلك يا التي تيمت قلبي * * وأنت بخيلة بالود عني⁽¹⁾

شاذ قياساً واستعمالاً لما فيه من نداء الألف واللام وأما الاستعمال فإنه لم يأت إلا حرف أو حرفان ، والمراد بالشاذ في استعماله، ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس قال بعض شراح المفصل: ولو قلت تقديره من أجلك يا حبيتي التي تيمت قلبي لم يبق إشكال؛ لأن (التي) لم تكن منادي على هذا التقدير⁽²⁾ ك(خذعال)⁽³⁾، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام ك(قُرطاس) بالضم .

والتأويل الشاذ على رأي الخليل _ كما رأى السابقون له _ إن الشاذ ليس بما يقاس عليه ويطرّد ولكن وقف منهم موقفاً مختلفاً نابعاً من تسليمه للعرب ، ففتح باب التأويل على مصراعيه ، وكان بذلك أول نحوي يهتم بالشاذ إهتماماً كبيراً ويحاول أن يفسر سبب شذوذه وأن يجد له وجهاً يقبل به ، فلا يطرحه أو ينفيه من دائرة الكلام العربي المقبول .

وقد أكثر من التأويل إكثاراً لافتاً للنظر وتعددت أمثله في كتاب سيبويه ، ومن ذلك أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، بحذف صدر صلة الذي ، وهذا قليل لا يجوز، والأصل فيه: ما أنا بالذي هو قائل لك شيئاً ، والذي سوغ حذف (هو) عنده ، طول الصلة . قيل لأنه إذا طال الكلام فهو امثل قليلاً ، وكان طوله عوض من ترك (هو) ولذلك لم يرض قياس مثل القول : ما أنا بالذي منطلق ، على ما سمعه من العربي لقصر الصلة هنا⁽⁴⁾

¹ هذا الشاهد من أبيات سيبويه جاء على أنه شاذ لأن في لام التي اللزوم فقط

² كتاب خزانة الأدب، ج1، ص257

³ الأشباه والنظائر، ص241.

⁴ مكانة الخليل ابن أحمد في النحو العربي د. جعفر نابف عابنه . دار الفكر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1984م ص63 .

وقد سأله سيبويه عن قول بعض العرب: كيف تصنع أصنع ، فجازوا بـ (كيف) وهي ليست من حروف الجزاء ، ومعناها : علي أي حال تكن أكن .

ومما أوله الخليل قول العرب : مررت بهم الجماء الغفير بنصب (الجماء) على الحالية والجماء اسم . والحال إذا كان اسماً غير مصدر ، لم يكن بالألف واللام ، فقال الخليل: إنهم أدخلوا الألف واللام في هذه الكلمة على نية طرحها فكأنهما غير موجودين .

وقد روى الخليل أن أناساً يقولون : إن بك زيداً مأخوذاً، برفع زيد وحقه النصب على أنه اسم لـ (إن) مؤخر، كما هو الشائع في الكلام ، فأول هذا على اسم إن ، وهو ضمير الشأن ، والأصل فيه أنه بك زيد مأخوذ فيكون (زيد) مبتدأ و(مأخوذ) خبراً و(بك) متعلقاً بالخبر والجملة كلها في محل رفع خبر إن على ما يظهر تأويله⁽¹⁾

وقد سأله سيبويه عن قوله: على كم جزع بيتك مبني؟ فقال القياس نصب (جزع) كما هو الواجب في تمييز كم الاستفهامية وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا كلمة (جزع) فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان وصارت (على) عوضاً عنها والأصل من كم جزع بيتك مبني⁽²⁾ .

وبعد أن جمع اللغويون كلام العرب ونظروا فيه وفتشوا وجمعوا النظائر والأشباه و تبينت لهم مواضع الخلاف واستبان أن أمهم العلاقة بين الأبنية والمعاني، أرادوا أن يسوغوا ما استقروا عليه من قواعد أو أقيسة ولما كانت المادة التي جمعوها تستعصي على الاطراد أو لا تسير على وتيرة واحدة لا تختلف جعلوا القاعدة أو القياس أو الباب علي الغالب أو الأكثر قال ابن نوفل: "سمعت أبي يقول لأبي عمر بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال لا، فقلت

(1) مكانة الخليل ابن أحمد في النحو العربي، ص 64 .

(2) المرجع السابق ص 65.

كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر واسمي ما خالفني فيه لغات".

ويقول سيبويه:"يقال: هذه ناقة وفصيلها رائعين ، وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها رائعان ... والأوجه: هذه ناقة وفصيلها رائعين، لأن هذا الأكثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قاله بعض العرب".

وروي أن رجلا قال لعيسى بن عمر: خبرني عن هذا الذي وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال لا؛ قال: فمن تكلم بخلافك ، واحتزى على ما كانت العرب تتكلم به أتراه مخطئاً ؟ قال لا : قال فما ينفع كتابك !؟

والقضية لم تكن ما اتفق عليه العرب بل ما اختلفوا فيه، ولم تكن أن يقيس المتكلم أو النحوي على الأكثر أو الغالب ، بل يقيس على ما عداه أو خالفه ، ولم تكن إجابة أبي عمرو وعيسى كافية أو مقنعة، والحق أن يسأل لما وضعت كتب النحو وفي كلام العرب ما يخالف قواعدها وقيستها⁽¹⁾؟

وإذا تعارض ارتكاب شاذ بأي أمر، دار المتكلم بين أن يتكلم بلغة ضعيفة ، أو بكلام شاذ ، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ ، ذكره ابن عصفور أي لورود تلك اللغة عن بعض العرب وفسوها في بينهم ، ولا الشاذ ويقيد الشاذ بما إذا كان مردوداً . فالظاهر أنه يقدمه على اللغة الضعيفة ؛ لورودها في فصيح الكلام⁽²⁾.

وقال ابن الأنباري : إذا تعارض ناقلان أخذ بأرجحهما والترجيح في شيئين أحدهما الإسناد والآخر المتن . فأما الترجيح بالإسناد فبأن يكون رواد أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ وذلك كأن يستدل الكوفي علي النصب ب(كما)⁽³⁾.

⁽¹⁾ القياس في اللغة العربية ص 25 .

⁽²⁾ الاقتراح في علم أصول النحو ص 402 .

⁽³⁾ كما إذا كانت بمعنى (كيما).

يقول الشاعر :

اسمع حديثاً كما يوم تُحدثه*** عن ظهر غيب إذا ما سائل سألًا(1)

وقد استدل به الكوفيون على أن كما تأتي بمعنى كيما وينصبون بها الفعل المضارع ولا يمنعون جواز الرفع ويستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين- وذهب البصريون أن كما لا تأتي بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب المضارع الواقع بعدها بها ؛ لأن الكاف في(كما) كاف التشبيه دخلت عليها (ما) وجعلا بمنزلة حرف واحد والبيت الذي رواه الكوفيون ليس فيه حجة لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية "كما يوم تُحدثه" بالرفع ، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل ابن سلمه(2) ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر وكان الأخذ بروايته أولى(3)

وأما الترجيح في المتن بأن يكون النقلين وفقاً للقياس ، والآخر على خلافه وذلك كأن يستدل الكوفي على أعمال (إن) مع الحذف بلا عوض يقول طرفه بن العبد(4):

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى *** وإن أشهد اللذات هل أنت مخلدي(5)

فيقول له البصري المانع من النصب : قد روى (أحضر) بالرفع أيضاً وهو على وفق القياس أي الرفع للفعل (أحضر) يوافق القياس ؛ لأن أن من عوامل الفعل ، وهي ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير عوض .

ووفق القياس الأخذ به أولى وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوض(6)

(1) البيت من شعر عدي بن زيد العبادي، وقد أورده البغدادي في خزنة الأدب من أرجوزة لرؤية ابن العجاج، ج3، ص591، وقد

استدل به الكوفيون على أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) وينصبون بها الفعل المضارع

(2) هو أبو طالب المفضل بن سلمه كان لغوياً كوفي المذهب

(3) الاقتراح في علم أصول النحو، ص396

(4) هو عمرو بن العبد وطرف لقب غلب عليه ولد في البحرين سنة 543 وقتل في عهد عمرو بن هند ولقب بالغلام القليل

(5) ورد البيت لطرفة بن العبد في خزنة الأدب، ج3، ص259، ورد هذا البيت أيضاً في سر صناعة الإعراب، ج1، ص294

(6) الاقتراح في علم أصول النحو، ص 397 .

يقول ابن السراج : "إن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشدّ منه فلا يطرد في نظائره" .

ويقول ابن جنّي : "إذا فشا الشيء في الاستعمال ، وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، الجر بحروف الجر ، والجزم بحروف الجزم ...". ومثّل له في موضع آخر قام زيدٌ ، وضربتُ عمراً ، ومررتُ بسعيد فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فأعلم أنه شاذ فإن كان سُمع مما تُرضى عربيته فلا بد أن يكون حاول به مذهب أو استهواه أمر غلطه⁽¹⁾.

والقياس في النحو وضع في اللسان بمعنى التقدير وهو قاييس الشيء بالشيء وقال ابن الأنباري : هو حمل المنقول على المنقول : إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله كما قال الكسائي :
إنما النحو قياس يتبع **** وبه في كل علم ينتفع
ولهذا قيل في حده (أي حد النحو) أنه علم بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب⁽²⁾

وللقياس شرط وهو: "ألا يكون شاذاً خارجاً عن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ واستصوب واستتوق" - كما ذكر سابقاً - ⁽³⁾
ويجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة وقال أبو علي الفارسي كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم كما أجازته ، وما لا أجازته فلا⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ القياس في اللغة العربية د. محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي 1995م ص 28 .

⁽²⁾ الاقتراح في علم أصول النحو ص 205.

⁽³⁾ المرجع السابق ص 209.

⁽⁴⁾ الاقتراح في علم أصول النحو ص 212.

والنحاة القدامى ومنهم ابن جني يمنعون القياس على الشاذ من اللغات التي تخالف المطرد من كلام العرب بيد أن ابن جني يخرج علينا بموقف يخالف القول بالمنع وتبعه في ذلك نحاة آخرون كابن مالك⁽¹⁾

ويرى ابن جني أن لغات العرب جميعاً حجة ، والناطق على قياس لغة مصيب غير مخطئ ، ولكنه لا يضع هذه اللغات جميعها في مرتبة واحدة ، فهي من حيث شيوعتها وقوتها في القياس تختلف درجة أو مرتبة . ومقتضى كلامه أن المتكلم بهذه اللغات جميعها غير مخطئ إذا كان الأمر اختيار بين صواب وخطأ، ولكن سيكون مخطئاً إذا كان الاختيار بين جيد وأجود⁽²⁾ .

وقد اصطدم النحاة بمسائل كثيرة لا تنطبق عليها أحكامهم ، فلجأوا إلى القياس متخذين منه أداة لصنع اللغة وصنع أمثلتها وأوضاعها وصور تعبيرها ولما لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون ، فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصى عليهم اندراجها في أحكامهم العامة . لجؤوا إلى التأويل ، والتأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة وبدلاً من أن يكون القياس والتفسير أداتين لتفسير اللغة ، كانا لهم أداتين لصنع اللغة وخلق صورها وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم حتى استحالت اللغة أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة ناسين أن اللغة كما يقول صاحب الكتاب - وإن كانت أداة للفكر - ليست هي الفكر نفسه، وليست أحكامها أحكامه ، فإنما هي تخضع لعوامل نفسية واجتماعية ، وبيئية .

وناسون أيضاً ما للغة من تطور عضوي كسائر الكائنات الحية التي تتأثر بما حولها وتخضع للتطور ، وكأن يخضع لها كل نص تحت أحكامهم المصنوعة.

(1) القياس في اللغة العربية ص 39

(2) المرجع السابق ، ص 40.

لقد ظهر القياس عند عيسى بن عمر الثقفي ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهما من الطبقة الأولى التي عرفت النحو بمعناه الاصطلاحي ، ولهم أقوال تدل على أنهما كانا معنيين بالقياس ، وأن فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو وأصلا من أصوله قد داعبت أذهانهما.

يضاف إلى هذا ما زعمه ابن سلام من أنه قال ليونس بن حبيب : "هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا ؟ قال نعم قال له: هل يقول أحد الصوبق ؟ يعني السويق، قال نعم عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد عليك هذا بباب من النحو يطرد وينفاس"⁽¹⁾ ثم جاء الخليل بن أحمد فأعتد بأحكام العقل ، وعني بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسة النحوية، وكان ذلك إعلانا بخروج النحو من أسلوبه الفطري القديم، الذي جرت عليه الطبقات إلي أسلوبه النظري الجديد ، أو بانتهاجه منهج المدرسة الكلامية ؛ لأن الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام فلم يكن اصطناع الخليل للقياس طفرة وإنما ظهرت الاستفادة منه في وقت مبكر⁽²⁾.

(¹) في تاريخ النحو العربي القديم د/ مهدي المخزومي ص 46

(²) المرجع السابق، ص 47 .

المبحث الثاني:

المرفوعات وما شذ منها

وهي الأسماء التي ترد في جملتها مرفوعة بالحركات الأصلية أو الفرعية أي ترفع بضمه إن كانت مفردة أو جمع تكسير وترفع بالواو إن كانت جمع مذكر سالم أو اسماً من الأسماء الخمسة وهكذا بأنها أسماء مختصة بالرفع وهذه الأسماء هي (1) .

1- الفاعل 2- ما لم يسم فاعله 3- المبتدأ و الخبر 4- خبر إن 5- ما ولا ولات المشبهات بليس.

أولاً: الفاعل:-

هو ما اسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه علي حجة قيامه به ك(زيد) في قام زيد وإنما قيل ما اسند إليه الفعل ولم يُقَل : اسم أسند الفعل إليه ، ليدخل فيه الفاعل الذي هو في تأويل الاسم نحو: أعجبتني أن ضربت زيداً ، فإن مع الفعل فاعل في أعجبتني وليس باسم بل في تقدير الاسم. وقدم عليه يخرج نحو زيد قام فإن الفاعل هو الضمير المستتر في قام لا زيد فلا يكون الفاعل ابداً إلا متأخراً عن فعله(2)

والأصل في الفاعل أن يلي فعله فإن تقدم عليه الفاعل فهو في النية مؤخر فلذلك جازت مسألة (ضرب زيد غلامه) وامتنع مسألة (ضرب غلامه زيداً)؛ لأن ضمير الغائب لا يجوز أن يعود إلى غير مذكور لفظاً ولا معنى فجاز (ضرب زيد غلامه) لتقدم زيد معنى فيعود الضمير المتصل بالمفعول في غلامه إلى زيد وهو متأخر لفظاً ومعنى(3).

(1) طريق النحو (1) د/ كامل جميل ولويل ، ط1، 1994ص 59 .

(2) الكناش في فني النحو والصرف عماد الدين أبي الفراء إسماعيل بن الفضل الشهير بصاحب حماة تحقيق رياض بن حسن ج1 المكتبة العصرية بيروت ط1 200 ص 134.

(3) الكناش في فني النحو والصرف ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

وقيل الفاعل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه نحو "قام زيد ، وذهب عمرو" (1).

والفاعل اسم صريح أو مؤول قدم عليه فعل تام .

وحكمه الرفع وقد يأتي مجروراً بحرف الجر الزائد في بعض المواضع وبالإضافة في قوله : "وكفي بالله وليا وكفي بالله نصيراً" (2) .

أو بالإضافة "من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه" (3) .

وعرف الفاعل أنه اسم أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة في الاسم نحو "تبارك الله" والفعل كما مثل (أتي زيد) و(نعم الفتى).

وله أحكام :

الأول: الرفع : وقد يجر لفظاً بإضافة المصدر نحو "ولولا دفع الله الناس" (4) ، أو

اسمه أو بمن نحو "أن تقولوا ما جاءنا من بشير" (5) أو الباء ،

نحو "وكفي بالله شهيداً" (6).

الثاني: وقوعه بعد المسند فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل

ضميراً مستتراً وكون المقدم إما مبتدأ نحو (زيد قام) وإما فاعلاً محذوف الفعل في

نحو "وإن أحد من المشركين استجارك" (7) وجر الفاعل بالباء على ثلاثة أضرب:

واجب ، وجائز ، وشاذ.

(1) أسرار العربية عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانباري، ت محمد حسين شمس الدين بيروت ط1

1997 ص 60.

(2) سورة النساء الآية 45

(3) النحو الأساسي د. محمد حماسة د. احمد مختار عمر د. مصطفى النحاس زهران دار الفكر العربي 2005 ص320.

(4) سورة البقرة الآية 251.

(5) سورة المائدة الآية 19.

(6) أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة

السالك إلي تحقيق أوضح المسالك ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر ، 2004م ، ص 71 .

(7) سورة التوبة الآية (6)

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قول الشاعر :
أخْلِقْ بذِي الصبر أن يحظى بحاجته * * ومدمن القرع للأبواب أن يلجا⁽¹⁾

وأما الجائر : ففي فاعل (كفي) كقول سحيم بن وثيل الرياحي:
عميرة ودّع إن تجهزت غازيا * * كفي الشيب والإسلام للمرء ناهيا

أما الشاذ ففي نحو قول قيس بن زهير العبسي:-

ألم يأتك والأنباء تنمى * * بما لاقت لبون بني زياد
إذا ذهبت إلى أن "ملاقت" فاعل "يأتي" كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنمى،
وقد خرج العلماء البيت علي الوجهين⁽²⁾

الثالث : قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل في تسعة مواضع :
الأول: في الفعل المبني للمجهول نحو "وقُضي الأمر" والثاني : في الاستثناء المفرغ
نحو : ما حضر إلا هند .

الثالث: في أفعل الذي على صورة الأمر في التعجب إذا كان معطوفا على مثله نحو
قوله: " أسمع بهم وأبصر"⁽³⁾ فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع عليه.
الرابع: فاعل المصدر نحو قوله:"أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً"⁽⁴⁾ فإن فاعل
إطعام محذوف والتقدير أو إطعامك في يوم وقد ذكر مفعول هذا المصدر في الكلام
وهو قوله:" يتيماً".

الخامس: فاعل الأفعال المكفوفة بما، وهي ثلاثة أفعال : قل ، وكثر ، وطال. يقال
قلما يحظى بالخير كسول ، وكثرما نهيتك عن التواني ، وطالما سعيت في الخير ،

⁽¹⁾ ينسب هذا البيت الي محمد بن يسير في كتاب بهجه المجالس وانس المجالس لابن عبد البر ج 1 ص36.

⁽²⁾ أوضح المسالك الي الفية ابن مالك ، ص72 .

⁽³⁾ سورة مريم الآية 38.

⁽⁴⁾ سورة البلد الآية 14.

فإن جعلت (ما) مصدرية لم يكن الكلام من هذا الباب ، وكانت (ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ، والتقدير قل حظوة كسول بالخير ، وكثر نهي إياك وطال سعي في الخير .

السادس: أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية اقتضت حذفه ، وذلك مثل التقاء الساكنين الذي اقتضي حذف واو الجماعة نحو: " يا قوم اضربن" وحذف ياء المؤنثة للمخاطبة نحو: "يا هند اضربن" ولا يقال: إن المحذوف لعة كالنائب(1).

السابع: أنه يصح حذف فعله ، إن أجيب به نفي كقولك: "بلي زيد" لمن قال : ما قام أحد أي، بلي قام زيد، أو استفهام نحو: (نعم زيد) جوابا لمن قال: هل جاءك أحد؟ الثامن: أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده ، فكما يقال: "قام أخوك" كذلك تقول: "قام أخواك".

التاسع: أنه إن كان مؤنثا أنت فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي ، وبتاء المضارعة في أول المضارع . وذلك يجب في مسألتين أحدهما: أن يكون ضميراً متصلاً كـ "هند قامت" بخلاف المنفصل نحو ما يقوم إلا هي . والثاني أن يكون متصلاً حقيقي التأنيث نحو "إذ قالت امرأة عمران"(2).

وشرط قول بعضهم قال :فلانة. وهو ردي لا يقاس(3).

وحكم الفاعل التأخر عن رافعه . وهو الفعل أو شبهه . نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد ، ولا يجوز تقديمه على رافعه ، فلا تقول : الزيدان قام ، ولا زيد غلاماه ولا زيد قام ، على أن يكون زيد فاعلاً مقمداً بل على أن يكون مبتدأً والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير زيد"قام هو".

وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.

(1) أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ج2 ص 88 ، 89

(2) سورة آل عمران الآية 35

(3) أوضح المسالك ص 108 ، 112

وتظهر فائدة الخلاف في الأفراد والتنثنية والجمع نحو: "زيد قام" فيقال على مذهب الكوفيين : الزيدان قام والزيدون قام ، وعلى مذهب البصريين يجب أن نقول :الزيدان قاما والزيدون قاموا ، فتأتى بالألف والواو في الفعل ويكون هما الفاعلين ، والفعل وشبهه لا بد له من مرفوع فإن ظهر فلا إضمار نحو (قام زيد) وإن لم يظهر فهو ضمير ؛ نحو زيد قام أي هو .

ومذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثلى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التنثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا اسند إلى مفرد فتقول :قام الزيدان وقام والزيدون وقامت الهنداتُ ولا تقول على مذهب هؤلاء "قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات" فتأتى بعلامة في الفعل الرفع للظاهر .على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به.

وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون - حروف تدل على تنثية الفاعل وجمعه يدل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسماً في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبر عند الاسم المتأخر .

و(التاء) في قامت هند حرفاً تدل على التأنيث عند جميع العرب والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به كما ارتفعت (هند قامت) ومن ذلك .قول الشاعر :

تولى قتال المارقين بنفسه * * وقد أسلماه معبد وحميم⁽¹⁾

والشاهد "أسلماه معبد وحميم" حيث وصل الفعل ألف التنثنية مع أن الفعل اسم ظاهر وكان القياس على الفصحى أن يقول:وقد أسلمه معبد وحميم ، ومعبد وحميم :مرفوعان بقوله (أسلماه) والألف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنتين⁽²⁾.

حكم الفاعل مع عامله من حيث الموقع والتنثنية والجمع والحذف .

(1) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في شرح ابن عقيل ج2 ص 81.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه المجلد الأول مكتبة دار التراث طبعة جديدة ومنقحة 2005م -صفحة 59-65.

أحدهما :أن لا يتأخر عامله عنه ، فلا يجوز (قام أخواك) .
ثانيهما - أنه لا يلحق عامله علامة تثنيه ولا جمع فلا يقال (قاما أخواك) بل يقال في
الجميع قام بالإفراد وهو الأكثر ، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل كان
كقوله (عليه الصلاة والسلام)
"يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"⁽¹⁾ ، والأكثر أن "يتعاقب عليكم
ملائكة".

وثالثهما :أنه إذا كان مونثاً لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً أو
المتحركة إن كان وصفا فتقول: "قامت هند"

والحاق التاء قد يكون جائزاً وقد يكون واجبا فالجائز في أربع مسائل:

1/ أن يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازى التأنيث تقول: طلع الشمس وطلعت الشمس
قال تعالى "قد جاءتكم بينة"⁽²⁾.

2/ أن يكون المؤنث اسما ظاهرا حقيقي التأنيث وهو منفصل من الفاعل بغير (إلا)
كقولك : حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة والأول أفصح.

3/ أن يكون العامل (نعم) أو (بئس) نحو نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند

4/ أن يكون الفاعل جمعا أقول جاءت الهند وجاء الهند.

والواجب فيه مسألتان :إحدهما :المؤنث الحقيقي التأنيث الذي ليس مفعولا ولا واقعا
بعد (نعم) أو (بئس) نحو : "إذ قالت أمرات فرعون"⁽³⁾

ثانيهما - أن يكون ضميرا متصلا مثل: "الشمس طلعت"

وحكم الفاعل مع المفعول به من حيث الموقع الأصل أن يلي عامله وقد يتأخر جوازاً
"ولقد جاء آل فرعون النذر"⁽¹⁾

(1) رواه البخاري في كتاب التوحيد -مسلم في كتاب الصلاة في شرح بن عقيل لا شاهد فيه على هذه الرواية.

(2) سورة يونس الآية 57

(3) سورة آل عمران الآية 35

ووجوباً نحو (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) ⁽²⁾ وقد يجب تأخر المفعول ك(ضربت زيداً) وضرب موسى عيسى ، وقد يتقدم على العامل جوازا نحو (فريقا هدى) ⁽³⁾ ووجوباً نحو (أيّاً ما تدعوا) ⁽⁴⁾ والفاعل والفعل حقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما قال تعالى (وورث سليمان داؤود) ⁽⁵⁾.

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز وواجب فالجائز :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً* كما أتى ربه موسى على قدر ⁽⁶⁾

لكان جائزاً لو قيل كما أتى موسى ربه وذلك لأن الضمير يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة ، وذلك هو الأصل في عود الضمير .

والواجب كقوله "وإذا ابتلى إبراهيم ربه" ⁽⁷⁾

وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فنقول : "وإذا ابتلى ربه إبراهيم" لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز وهو شاذ.

وقد يجب تأخير المفعول في نحو: "ضرب موسى عيسى" لانتقاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية مثل ضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه لانتقاء اللبس في ذلك.

ولا يجوز في مثل : "ضرب موسى عيسى" أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده ، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ، لئلا يتوهم أنه مبتدأ أو أن الفعل متحمل لضميره وأن (موسى) مفعول ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ سور القمر (41)

⁽²⁾ سورة البقرة 124

⁽³⁾ الأعراف الآية 30

⁽⁴⁾ سورة الإسراء الآية (110)

⁽⁵⁾ سورة النحل الآية (16)

⁽⁶⁾ هذا البيت ينسب الي جرير بن عطية .

⁽⁷⁾ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج2 ص 105

⁽⁸⁾ شرح قطر الندي وبل الصدي ص 170 ، 172 .

وذكر ابن مالك في كتابه أن الفاعل قد يأتي منصوباً ويُرفع المفعول المنصوب إذا أمن اللبس وقد ورد عن العرب قولهم: "خرق الثوبَ المسمارُ" وقولهم: "كسر الزجاج الحجرُ" وقال الأخطل:-

مثل القنفاذ هذاجون قد بلغت * * نجران أو بلغت سوءاتهم هجر (1)

والأخفش وابن جني قد أجازا اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشده اقتضاء الفعل للمفعول به، والشاهد قول الشاعر أبي الأسود الدؤلي يهجو عدي :

جزى ربه عني عدي بن حاتم * * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والهاء في "جزى ربه" عائدة على عدي خلفاً، فإن قيل الفاعل رتبته التقدم والمفعول رتبته التأخر فقد وقع كل منهما الموقع الذي أولى به فليس لك أن تعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً إن موضعه التقديم فإن وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ، وإن كان كذلك فقد وقع المضمرة قبل مظهره لفظاً ومعنى وهذا ما لا يجوزه القياس وهو شاذ، قيل الأمر، وإن كان ظاهراً ما تقوله فإن هنا طريقاً آخر يسوغك غيره وذلك أن المفعول قد شاع واطرد كثيراً تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى تقدم المفعول على الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه (2)

ويؤكد أن الهاء في (ربه) لعدي بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء لا تكاد تقول جزى رب زيد عمراً وإنما يقال جزاك ربك خيراً أو شراً وذلك أوفق لأنه إذا كان مجازاً به ربه كان أقدر على جزائه وإيلامه لذلك جرى العرف وملخص الكلام. إن المفعول في هذه الصورة متقدم في الرتبة لكن تأخر الضرورة في الشعر لضمير المتصل بالفاعل عائد على متقدم حكماً.

وأما قوله:

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث - طبعه جديدة 1998م المجلد الأول ج2 ص 74 .

(2) خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب ص134 .

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر** * وحسن فعل كما يجزى سنمار⁽¹⁾

وقوله:

ألا ليت شعري هل يلومن قومه** * زهيراً على هاجر من كل جانب⁽²⁾

فشاذ لا يقاس عليه⁽³⁾

وفي هذا البيت تأخير المفعول وهو قوله أبا غيلان عن الفاعل "بنوه" مع إن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول. فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً

على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة لذلك قيل إنه شاذ⁽⁴⁾

أي يشذّ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو قوله:

"زان نوره الشجر" فالهاء المتصلة بنور _ الذي هو الفاعل _ عائدة على الشجر وهو

المفعول ، وإنما شدّ ذلك لأن فيه عود الضمير علي متأخر لفظاً ورتبة ؛ لأن الشجر

مفعول وهو متأخر لفظاً ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبة .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد

الله الطوّال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جني ، وتابعهما المصنف⁽⁵⁾ ، ويجوز أن

يحصر الفاعل بإنما نحو: "إنما يخشي الله من عباده العلماء"⁽⁶⁾.

والحصر بإلا عند غير الكسائي ، واحتج بقوله:

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم** * ولا جفا قط إلا جيباً بطلا⁽⁷⁾

⁽¹⁾ ورد هذا البيت لسليط ابن سعد وورد في شرح الأشموني، ج1، ص409

⁽²⁾ هذا البيت لأبي جندب الهزلي من بني هزبل كان يسمي المشثوم له شعر في ديوان الهزليين

⁽³⁾ خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب ص 135 0

⁽⁴⁾ شرح ابن عقيل المجلد الأول ج2، ص110

⁽⁵⁾ شرح ابن عقيل المجلد الأول ج2، مرجع سبق ذكره ص 105

⁽⁶⁾ سورة فاطر الآية 28.

⁽⁷⁾ هذا البيت لم ينسب الي قائل في همع الهوامع ص 582.

الشاهد في البيت :في البيت شاهدان :أحدهما في قوله : "ماعاب إلا لئيم
فعل"وثانيهما " ولا جفا إلا جبا بطلا" حيث قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل
المحصور بإلا - وهو قوله :لئيم في العبارة الأولى وقوله :جبا في العبارة الثانية -
على المفعول به المحصور فيه - وهو في قوله "فعل ذي كرم" في العبارة الأولى ،
وقوله بطلا في العبارة الثانية ، وهذا بيت من الأبيات التي استدل بها الكسائي علي
جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا وهذا شاذ .

وجمهور البصريين لا يرون تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويجيزون تقديمه
إذا كان مفعولا (1).

إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته
، وإذا كان المضمرة أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وصله وتأخير الفاعل كضربني
زيد ، وإن كان فاعلاً وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت
زيداً، وزيداً ضربتُ (2).

نائب الفاعل :

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب
التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه (3) قال الشاعر :

نُبئت عمداً غير شاكر نعمتي * * والكفر مخبأة لنفس المنعم (4)

والأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً وأسبابها إما أن يكون شيئاً
لفظياً أو معنوياً .

(1) أوضح المسالك الي الفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري ج 2 ص 129.

(2) المرجع السابق ج 2 ص 105.

(3) شرح ابن عقيل، ص 111

(4) هذا البيت من معلقة عنتره بن شداد العيسى

فأما الأسباب اللفظية منها القصد إلى الإيجاز في العبارة، نحو قوله تعالى: "فعاقبوا
بمثل ما عوقبتم به"⁽¹⁾. ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور نحو: "من
طابت سريرته حمدت سيرته" إذ لو قيل حمد الناس سيرته ، لأختلف إعراب
الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم كما في قول الأعشى :

عُلقتُ عرضاً وعُلقتُ رجلاً غيري * * وعُلقتُ أخرى غيرها الرجل

فإن الأعشى قد بنى علق للمجهول ثلاث مرات ؛ لأنه لو ذكر الفاعل لما استقام
وزن البيت .

وأما الأسباب المعنوية منها كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره
له ومن ذلك نحو قوله: " خلق الإنسان من عجل"⁽²⁾ ، ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو
لا يستطيع تعيينه للمخاطب⁽³⁾.

ويجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرض لفظي أو معنوي .
وقال الشاعر :

وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن * * بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل⁽⁴⁾

الشاهد في قوله: " مدت الأيدي" حيث ناب المفعول به الأيدي عن الفاعل فحذف
الفاعل في ذلك كله لأنه لم يتعلق غرض بذكره .

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به فتعطيه أحكامه فيصير مرفوعاً
بعد أن كان منصوباً وعمدة بعد أن كان فضلة ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن
كان جائز التقديم ، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً.

يقال : في ضرب زيداً عمرو "ضُرب عمرو" وفي ضرب زيد هندا "ضُربت هند"⁽¹⁾.

⁽¹⁾سورة النحل الآية 126 .

⁽²⁾سورة الأنبياء الآية 37

⁽³⁾ شرح ابن عقيل ج 1 ص 499

⁽⁴⁾هذا البيت من لامية العرب للشنفرى وهو شاعر جاهلي وكان صعلوكا موهوب الجانب في شرح ابن عقيل ج 1 ص 310.

وشروط نائب الفاعل ،حذف الفاعل فيتزاعان وإذا تعددت المفاعيل وفيها مفعول به تعين أن يقوم مقام الفاعل دون غيره ك(زيداً) في قولك: "ضربت زيدا ضرباً شديداً يوم الجمعة ، أمام الأمير في داره" خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون إقامة غيره فيرفعونه ويتبعون المفعول الصريح منصوباً⁽²⁾ ويستدلون بقراءة أبي جعفر المدني⁽³⁾ "ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً"⁽⁴⁾

والمفاعيل إذا تعددت وأقمت أحدهما مقام الفاعل فلك الخيارات في تقديمه وتأخيره عند عدم اللبس، فإذا التبس وجب أن يلي المقام الفعل فقوله تعالى: "وجيء يومئذ بجهنم"⁽⁵⁾ وإذا تعددت التي تقام مقام الفاعل ولم يكن فيها مفعول به رفعت ما شئت لقيامه مقام الفاعل وتركت البواقي على ما تقتضيه والأولى أن يقام المفعول الأول من باب مقام الفاعل دون الثاني⁽⁶⁾ .

ولا يجوز أن ينوب المصدر إذا كان المفعول به موجوداً فلا تقول: "ضرب اليوم زيدا" خلافاً للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضاً جار في الجار والمجرور واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر "ليجزى قوما بما كانوا يكسبون"⁽⁷⁾ وقول الشاعر :

وإنما يُرضى المنيب ربه * * * مادام معنياً بذكر قلبه⁽⁸⁾.

والشاهد:"معنياً بذكر قلبه" حيث أناب الجار والمجرور مناب الفاعل وهو "بذكر" مع وجود المفعول به – وهو "قلبه" وهذا شاذ.

⁽¹⁾ شرح قطر الندى وبل الصدى ص 188.

⁽²⁾ كتاب الكناش في فني النحو والصرف ص 139

⁽³⁾ يزيد بن القعقاع المخزومي المدني أمام أهل المدينة في القراءة

⁽⁴⁾ سورة الإسراء، الآية (13)

⁽⁵⁾ سورة الفجر الآية (23)

⁽⁶⁾ كتاب الكناش في فني النحو والصرف، ص 140.

⁽⁷⁾ الجاثية آية 14 .

⁽⁸⁾ هذا البيت مجهول قائله

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة ويحتمل أن يكون القائم مقام
الفاعل ضميراً مستتراً.

وإذا حذف الفاعل وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل : بضم أوله
ماضياً كان أو مضارعاً وبكسر ما قبل آخره في الماضي ، وبفتحه في المضارع يقال
ضُرب ويضرب (1).

ومذهب البصريين إلا الأخص أنه إذا وجدَ الفعل المبني لما لم يسم فاعله ، مفعول
به ومصدر ، وظرف ، أو جار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ولا
يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده ومما ورد من ذلك شاذاً ومؤولاً فذهب الكوفيون
أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود : تقدم أو تأخر فنقول ضُرب ضرباً شديداً زيدا ،
وضرب زيد ضرباً شديداً .واستدلوا بقول الشاعر رؤبة بن العجاج:

لم يعن بالعلياء إلا سيدياً * * ولا شُفي ذا العمى إلا ذو هدى (2)

الشاهد في قوله لم يعن بالعلياء إلا سيدياً حيث ناب الجار والمجرور وهو قوله
بالعلياء عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام وهو سيدياً وهذا شاذ
والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ؛ أنه لو أنابه
لرفعه ، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبه فاضطراره لتوافق القوافي دعاه لذلك
(3).

المبتدأ والخبر :

المبتدأ: اسم مجرد من العوامل اللفظية ، مخبر عنه ، وربما لا يكون اسماً بل
بمنزلة الاسم وذلك مثل: "الله ربي" المبتدأ اسم مرفوع بالضمّة ومثل: "أن تصوموا خيراً"

(1) شرح قطر الندوي وبل الصدي ص 189.

(2) البيت لرؤية بن العجاج في شرح ابن عقيل ج2 ص 122.

(3) شرح قطر الندوي وبل الصدي ص 189..

لكم" (1). أن تصوموا مصدر مؤول مبتدأ في محل رفع "وهو بمنزلة الاسم"، وربما يأتي المبتدأ مثني أو جمعاً وعندئذٍ نستخدم الحركات الفرعية مثل أخواك قائمان ، والمؤمنون أتقياء فأخواك رفعت بالألف والمؤمنون رفعت بالواو (2).

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان نحو: زيدٌ أخوك ، وعمرو غلامك ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلّفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء (3).

أما الكوفيون، فاحتجوا بأن قالوا: إنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، فلا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل منهما في صاحبه ، مثلما عمل صاحبه فيه لهذا قالوا أنهما يترافعان (4)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا بأن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛ إلا أن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيّاً وإنما هي أمارات ودلالات والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل (5)

(1) سورة البقرة الآية 184.

(2) طريق النحو 1 . ص 60.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ج 1 ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف : محمد محي الدين عبد الحميد د/ت/ط ص 44 .

(4) المرجع السابق ص 45 .

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص 46 .

والخبر هو الاسم الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ وهو إما مفرد أو جملة أو شبه جملة وقد يأتي الخبر جامداً وقد يأتي مشتقاً مثل: هذا زيد ، ويوسف الصديق . وأما الخبر الجملة أن تكون الجملة هي نفس المبتدأ مثل: " هو الله أحد" فجملة الله أحد هي نفس المبتدأ "هو" ولذلك لا تحتاج لربط ، وأما إن كانت الجملة ليست المبتدأ فتحتاج لربط مثل : المقاتلون سيوفهم ممشوقة ويقع الخبر شبه جملة ظرفاً أو جار ومجرور⁽¹⁾ مثل قوله : "والركب أسفل منكم" ⁽²⁾ .

وأجاز الفراء علامة رفع المبتدأ الضمة بحركة ما بعده على الإتيان العكسي في قراءة الحسن "الحمد لله"⁽³⁾ ، وهذا شاذ والقياس "الحمد لله" قال هذه كلمة كثرت على السنة العرب حتى صارت كلام الواحد فنقلت عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة وتابعه الألف وحمل ذلك أبو جعفر النحاس على لغة تميم وذكر أن علي بن سليمان قال: إن هذا لا يجوز عند البصريين وأجاز ذلك بن خالويه وابن جني وقد جعله ابن جني شاذاً في القياس والاستعمال ⁽⁴⁾ .

والمبتدأ ينقسم إلى قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر وتقول : غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقائم سد مسد الخبر قال أبو نواس :

غير مأسوف على زمن *** ينقضي بالهم والحنن⁽⁵⁾

⁽¹⁾ طريق النحو 1 ص 60.

⁽²⁾ سورة الأنفال الآية 42.

⁽³⁾ الفاتحة ، الآية رقم (2).

⁽⁴⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 288 ، مرجع سبق ذكره .

⁽⁵⁾ هذا البيت لي ابو نواس الحسن ابن هاني وهو ليس بمن يستشهد بكلامه وأورده الشارح مثالا للمسألة في شرح ابن عقيل ج 1 ص 191.

والشاهد في "غير مأسوف على زمن" حيث سد الجار والمجرور مسد خبر غير في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل .

ومذهب البصريين - إلا الأخفش إلى أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفى أو استفهام ؛ وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر. وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله :

فخير نحن عند الناس منكم *** إذا الداعي المثوب قال: يا لا(1)

والشاهد في قوله (فخير نحن) حيث أتى الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام، وهذا شاذ ، وقد أجاز ذلك بعضهم وزعموا أن سيبويه أجازة على ضعف(2).
والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه (3) .

يشترط البصريون في إعراب الوصف الذي يكتفي بمرفوعة عن خبر المبتدأ أن يكون معتمداً على نفى واستفهام سواء أن كان الاستفهام بالحرف مثل : أمسافر محمد ؟ أم بالاسم كيف مسافر خالد؟ وسواء أكان النفي بالحرف مثل : ما قائم خالد ، أم بالاسم مثل غير ضائع المعروف أم بالفعل مثل: ليس مخذول المجاهد، والمجاهد فاعل سد مسد الخبر ومخذول مبتدأ والمبتدأ ومرفوعة خبر ليس والشاهد في ذلك قول الشاعر :

أمنجز أنتم وعداً وثقت به * * أم اقتنيتم جميعاً نهج عرقوب(4)

(1) البيت من نظم زهير بن مسعود الضبي .

(2) شرح بن عقيل قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك حقه وفسره الفاخوري ج1/154 ط 1 1989 ، ص 154 .

(3) المرجع السابق ص 60 .

(4) هذا البيت مجهول القائل وورد في شرح الاشموني بلا نسبة، ج1، ص178

فمنجز مبتدأ تقدمته همزة الاستفهام وأنتم فاعل بمنجز .

والكوفيون لا يشترطون تقدم نفي أو استفهام عن الوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر ، بل يجيزون ذلك مطلقاً سواء أن تقدم على الوصف نفي أو استفهام أم لا وقد استدلووا بقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * * مقالة لهبي إذا الطير مرت⁽¹⁾

فأعربوا (خبير) مبتدأ و(بنو) فاعل سد مسد الخبر وجوزه ابن مالك على القلة وعارض البصريون ذلك وأعربوا خبير خبر مقدم وبنو مؤخر وبصحة هذا الوجه من الإعراب تضعف أدلة الكوفيين ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ومن هنا رجح رأى البصريين

وإنما جاز الإخبار بالمفرد خبير عند الجمع (بنو) لكونه على فعيل وفعيل يجوز الإخبار بها عن الجمع⁽²⁾، قال تعالى: "والملائكة بعد ذلك ظهير"⁽³⁾ .

وحكي أنه اجتمع أبو عمرو الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء : للجرمي أخبرني عن قولهم : (زيد منطلق) لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له: ما معنى الابتداء؟ قال تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمي هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء: فمثله إذن ، فقال الجرمي: لا يتمثل فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل ، فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم (زيدُ ضربته) لما رفعتم زيدا فقال :بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي :

⁽¹⁾ هذا البيت مجهول القائل وورد في شرح الاشموني بلا نسبة، ج1، ص178

⁽²⁾ الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها. محمد محمود هلال د/ت/ط ج1/ص196.

⁽³⁾ سورة التحريم الآية 4.

يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق) لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في "ضربته" ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء لا ترفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، فقال الجرمي: ما معنى العائد ؟ فقال : معنى لا يظهر فقال أظهره ، فقال الفراء لا يمكن إظهاره ، فقال الجرمي: فمثله : قال لا يتمثل قال الجرمي: وقعت فيما فررت منه .

فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك ، فقيل له كيف وجدت الجرمي ؟ قال وجدته آية ، وسئل الجرمي ، فقيل له كيف وجدت الفراء فقال وجدته شيطانياً⁽¹⁾ .

والخبر يكون مفرداً ويكون جملة وأنه يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً نحو زيد عندك ، وزيد في الدار ، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قومٌ أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: كائن أو استقر " فإن قدرت كائناً كانت من قبيل الخبر المفرد ، وإن قدرت استقر كانت من قبيل الخبر بالجملة ، واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إنه من قبيل الخبر المفرد وأن كل منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا لسيبويه وقيل إنها من قبيل الجملة وأن كل منهما متعلق بمحذوف وهو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضاً.

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة. والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذاً كقوله :

لك العز إن مولاك عزّ وإن يهن * * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن⁽²⁾

(1) دروس في المذاهب النحوية عبده أراجي دار النهضة العربية ط 1980 ص 117.

(2) هذه من الأبيات التي يجهل قائلوها في شرح ابن عقيل ج 1 ص 211.

الشاهد في (كائن) حيث صرح به وهم متعلق الظرف الواقع خيراً شذوذاً وذلك أن الأصل عند الجمهور أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً واجب الحذف والأصل في أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة⁽¹⁾.

والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير "عند البصريين" فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز (في داره زيد) فنقل المنع للكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم وقد منع الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم - وزيد قام أبوه، إذ لا مانع من ذلك ومنه قول الشاعر:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه *** ولا كانت كليب تصاهره⁽²⁾

الشاهد: أن النحاة يستشهدون به على تقديم الخبر وهو جملة "ما أمه من محارب" على المبتدأ وهو قوله أبوه وتقدير إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب⁽³⁾.

وهناك مواضع لا بد أن يكون فيها الخبر واجب التأخير :

الأول : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ مثل زيد أخوك .

الثاني : أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً نحو زيد قائم فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم فلا يقال قام زيد ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً نحو الزيدان قاما فيجوز أن يتقدم الخبر فنقول قاما الزيدان ومنع ذلك قومٌ.

⁽¹⁾ شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، ص 217 ، مرجع سبق ذكره.

⁽²⁾ ورد هذا البيت للفرزدق في شرح بن عقيل ص 230.

⁽³⁾ شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ، ص 224.

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً بإنما نحو : إنما زيد قائم أو بإلا نحو : ما زيد إلا قائم وقد جاء التقديم مع إلا شذوذاً كقول الشاعر :

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى * * عليهم وهل إلا عليك المعول⁽¹⁾

الشاهد قوله : بك النصر و عليك المعول ، حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضوعين شذوذاً ، وكان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك وهل المعول إلا عليك .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأً قد دخلت عليه لام الإبتداء نحو لزيد قائم فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم لزيد لأن لام الإبتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذاً كقول الشاعر :

خالي لأنت ومن جرير خاله * * ينل العلا ويكرم الأخوال⁽²⁾

الشاهد : في هذا البيت وهو قوله خالي لأنت حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الإبتداء شذوذاً .

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام مثل : من لي منجداً ؟⁽³⁾ .

ويحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل والحذف جوازاً مثل حذف الخبر في (من عندكما) فتقول زيد والتقدير زيد عندنا ، قال الشاعر :

نحن بما عندنا ، وأنت بما * * عندك راضٍ والرأي مختلف⁽⁴⁾

والشاهد في قوله : نحن بما عندنا حيث حذف الخبر والحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه⁽⁵⁾ .

(1) هذا البيت ينسب للكميته بن زيد في شرح ابن عقيل ج1 ص 235 .

(2) هذا البيت مجهول القائل وورد في شرح الاشموني بلا نسبة ، ج1 ، ص 178

(3) شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ج 1 ، ص ص 235 - 238 .

(4) نسب هذا البيت إلي عمرو بن إمرؤ القيس ونسب أيضاً إلي قيس بن الحطيم في شرح ابن عقيل ج1 ص 245 .

(5) شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، ج 1 ، ص 244 - 246 .

ويجب حذف الخبر في أربعة مواضع هي :

الأول : أن يكون خبر المبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد لأتيتك والتقدير لولا زيد موجود لأتيتك وقد ورد ذكره شذوذاً كقوله :

لولا أبوك ولولا قبله عمر * * أَلتت إليك معدّ بالمقاليد (1)

فعمر مبتدأ وقبله خبر والشاهد لولا قبله عمر ، حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قبله مع كون المبتدأ واقعاً بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها وهو شاذ.
الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين نحو لعمرك لأفعلن والتقدير لعمرك قسمي لأفعلن .

الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية نحو : كل رجل وضعيته .

الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرراً بعد حال سد مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده (2) .

وقد منع المبرد تسكين حركة الإعراب في الخبر في قراءة مسلمة بن عبد الله النحوي "وهو خادعهم" (3) وهو شذوذ ، والقياس خادعهم وأجازه أبو جعفر النحاس (4)

اسم كان :

وهي ترفع المبتدأ وتتصب الخبر وأخواتها ثلاثة عشر وهي:

كان، أمسى، أصبح ، أضحى، ظل، بات، صار، ليس، زال، برح، فتى، انفك، دام،
وإنما نسبت هذه الأفعال إلى الأول منها فقيل كان وأخواتها ؛ نظراً لكثرة استعمالها، واختصاصها بأحكام تنفرد بها فصارت هي أم الباب ينسب غيرها إليها.

(1) البيت لأبي عطاء السندي واسمه مرزوق وقيل أفلح مولى بن أسد وهو من مخزومي الدولتين الأموية والعباسية في شرح ابن عقيل ج1، ص 248.

(2) شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، ص 253 - 258.

(3) سورة النساء ، الآية (142).

(4) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 291 ، مرجع سبق ذكره.

والمراد بأخواتها نظائرها من الكلمات التي تماثلها في العمل وتخالفها في اللفظ.⁽¹⁾ كان ثلاثة أنواع: تامة، ناقصة، زائدة وقعت في كثير من الأساليب المأثورة بلفظ الماضي، مع توسطها بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر في مثل القطار كان قادم أو الفعل والفاعل مثل لم يتكلم كان عالم أو الموصول وصلته مثل أقبل الذي كان عرفته أو الصفة والموصوف مثل قصدت لزيارة صديق كان مريض أو المعطوف عليه في مثل الصديق مخلص في الشدة كان أو الرخاء...

وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلاً مع توسطه بين الشيئين المتلازمين؛ في مثل: أنت تكون رجل نابه الشأن... غير أن هذه القلة لم تدخل في اعتبار النحاة، فقد اشترطوا للحكم بزيادة "كان" شرطيين أن تكون بصيغة الماضي وأن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين.

إذا وقعت كان زائدة فما معني زيادتها و كيف نعرّبها أقياسية تلك الزيادة؟ أم الأمر مقصور فيها على السماع. إما نعني زيادتها بأمرين أولها: غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من الفاعل أو مفعول أو اسم أو خبر أو غيرها إذا ليس لها عمل وليس معمولة لغيرها وهذا شأن كل فعل زائد ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحسبها.

وثانيها : إن الكلام يستغنى عنها فلا ينقص معناها لحذفها، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيداً، فليس من شأنها أن تحدث معنىً جديداً⁽²⁾

ولا يسمى المرفوع فاعلاً لهذه الأفعال ولا المنصوب مفعولاً بها لأن هذه الأفعال ما دامت ناسخة لا ترفع فاعلاً و لا تنصب مفعولاً ، وهذه تسمى أفعالاً ناقصة لأن

(1) الكامل في الدراسات النحوية ، ص 223 .

(2) النحو الوافي ، عباس حسن، ج 1، ص 579-580

معناها الأساس لا يتم بالمرفوع وحده بل في حاجة إلى منصوب ، كذلك فلا تكفى بمرفوعها ولهذا سميت بالأفعال الناقصة⁽¹⁾.

إن قيل أي شيء كان وأخواتها من الكلم ؟ هي أفعال مذهب بعض النحويين الى أنها حروف وليست أفعال ، لأنها لا تدل على المصدر ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على المصدر ، ولما كانت لا تدل على المصدر ، دل على أنها حروف والصحيح أنها أفعال وهو مذهب الأكثرين والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها تلحقها تاء الضمير وفاؤه وواوه نحو كنت وكان وكانوا .

والوجه الثاني : أنها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو كانت امرأة .

والوجه الثالث : أنها تتصرف نحو كان يكون ، وصار يصير⁽²⁾ .

اسم كان بين الرفع والجر :

قد تدخل حروف الجر الزائدة على اسم كان أو أحد أخواتها كما في : "ما كان من أحد في البيت أو ليس من شك في صدقك" فيكون اسم كان مجرور باعتبار اللفظ وإن كان مرفوعاً باعتبار الوظيفة⁽³⁾، والكلام في باب كان على ثلاثة أقسام :

1/ ما يرفع المبتدأ و نصب الخبر بلا شرط وهي كان ، أمسى ، أصبح ، أضحى ، وظل ، بات وصار وليس .

2/ وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو زال أو فتى، و برح وانفك⁽⁴⁾

(1) الكامل في الدراسات النحوية ، ص 224 .

(2) أسرار العربية عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بيروت الطبعة الأولى 1997م ، ص 85 .

(3) النحو الأساسي د/لا محمد حماسة عبد اللطيف د/ حمد مختار عمر ، د/ مصطفى النحاس زهران . دار الفكر العربي 2005 ، ص 262 .

(4) شرح قطر الندي ويل أصدى ، 176 .

3/ وما يعمل به بشرط أن يتقدم إليه (ما) المصدرية الظرفية وهو دام "وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً"⁽¹⁾

يجوز في " كان ، أمسى ، أصبح ، وأضحى ، وظل " أن تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى : "وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا"⁽²⁾ وقوله : "فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا"⁽³⁾

قال الشاعر :

أمسى خلاءً وأمسى أهلها احتملوا * * أخنى عليها الذي أخنى على بعد⁽⁴⁾
والشاهد: " أمست خلاءً" فان أمست هنا بمعنى صار لأنها هنا تدل على التحول⁽⁵⁾ .
والأفعال التي يتقدم عليها نفي مذكور أو شبهه فإن دخلت عليها أداة النفي كان المعنى على الإثبات مثل ما زال الجو معتدلاً .
ومثال النفي المقدر "تالله تفتأ تذكر يوسف"⁽⁶⁾ والتقدير لا تفتأ إذ المعنى لا يصح إلا إلا بهذا التقدير .

ومنه قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً * * ولو قطعوا رأسي لديك و أوصالي⁽⁷⁾
والتقدير لا أبرح حيث أعمل الشاعر أبرح عمل كان مع أنه لم يتقدم عليها نفي ملفوظ وهذا شذوذ .

والنفي يقدر بثلاثة شروط مجتمعة :

⁽¹⁾ سورة مريم الآية (31)

⁽²⁾ سورة الواقعة الآية (5 - 6)

⁽³⁾ سورة ال عمران الآية (103)

⁽⁴⁾ أخنى : بمعنى جار عليه وغار به وهذا البيت للناطقة الذبياني

⁽⁵⁾ شرح قطر الندى ، ص 186

⁽⁶⁾ سورة يوسف الآية 85

⁽⁷⁾ ديوان امرئ القيس ت المصطاوي ط 2 2004 ، ص 137

أ/ أن يكون الفعل ناسخاً مضارعاً

ب/ أن يكون جواب قسم تقدم عليه

ج/ أن تكون أداة النفي المقدرّة هي (لا)

وحذف النفي وتقديره بغير هذه الشروط الثلاثة مجتمعه شاذ كما ورد في قول خدّاش

بن زهير :

وأبرح ما دام الله قومي * * * بحمد الله منتطقاً مجيداً⁽¹⁾

والتقدير لا أبرح فقد حذفت أداة النفي وقدر وجودها دون أن كون الفعل جواب قسم وهذا شاذ⁽²⁾ .

وشذ زيادة كان بين حرف الجر ومجروره كقوله :

سراة بني بكر تسامى * * * على كان المسومة العراب⁽³⁾

الشاهد : على كان المسومة حيث زاد كان بين الجار والمجرور ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى وهو شذوذ.

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب :

أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ * * * إذا تهب شمال بليل⁽⁴⁾

الشاهد : قوله أنت تكون ماجد حيث زادت المضارع من كان بين المبتدأ وخبره والثابت أنه يزداد الماضي وهذا شاذ⁽⁵⁾ .

وتحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إن وقد شذّ حذفها بعد لدن كقوله :

⁽¹⁾ البيت لي خدّاش ابن زهير من بني عامر ابن صعصعة شاعر جاهلي من أشراف بني عامر كان يلقب بفارس الضحيا وقلت أباه في حرب الفجار في شرح ابن عقيل ج1 ص264.

⁽²⁾ شرح قطر الندى ، ص 228 - 229 .

⁽³⁾ هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلي قائل. أيضا في شرح ابن عقيل ص 147.

⁽⁴⁾ أم عقيل هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف .

⁽⁵⁾ شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، 293، مرجع سبق ذكره.

من لُدُن شولاً فإلى إتلائها * * (1) .

الشاهد : من لُدُن شولاً حيث حذف كان واسمها وابقى خبرها وهو شولاً بعد لُدُن وهو شاذ لأنه يكثر هذا الحذف بعد (إن) و (لو) (2) .

إذا جزم الفعل المضارع من كان ، قيل لم يكن والأصل يكون ، فحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذف الواو لإلتقاء الساكنين فصار اللفظ (لم يكن) والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال فقالوا: (لم يك) ، وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تبعه أن النون لا تحذف عند ملاقاته الساكن، فلا تقول لم يك الرجل قائماً . وأجاز ذلك يونس ، وقد قرئ شاذاً "لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب" (3) ومنه قول مهلهل بن ربيعة :

فإن يك بالذنائب طال ليلي * * * فقد أبكي من الليل القصير

وأجاز سيبويه أن يكون خبر كان مصدراً مؤولاً إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة (4) وذلك في قراءة الحسن : "ما كان حجتهم إلا أن قالوا" (5) .

ولم يجز الفراء أن يأتي المصدر المؤول من أن وما بعدها خبراً لكان إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة وتابعه في ذلك ابن جني .

حمل أبو جعفر النحاس مجئ اسم كان نكرة وخبرها معرفة على الشذوذ في قراءة الأعمش في قوله تعالى : " وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديئةً" (6) وهذا

(1) هذا كلام نقوله العرب وهو من شواهد سيبويه التي لم تنسب إلي قائلها

(2) شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، ص 295 ، مرجع سبق ذكره.

(3) سورة البينة الآية 1

(4) شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، ص 299 ، مرجع سبق ذكره.

(5) سورة الجاثية الآية (25)

(6) سورة الأنفال الآية 35.

شذوذ ، وتابعه ابن جني ووصف هذا الوجه بالقبح وحمله على نكرة الجنس الذي يفيد مفاد معرفته فكأنه قال: "وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصديّة"⁽¹⁾ .
وذهب الفراء إلى أن كان في قراءة أبي جعفر "إن كانت إلا صيحةً واحدةً"⁽²⁾ تامة ولا تحتاج إلى خبر وتابعه الطبري وأبو جعفر النحاس والقياس (صيحةً) وذهب إلى ذلك ابن جني أيضاً في قراءة أبي جعفر: "كي لا تكون دولةً بين الأغنياء منكم"⁽³⁾ وأجاز الفراء تأنيث كان التامة مع فاعلها المصدر المجرور بمن الزائدة ، ولم يجز السجستاني تأنيث كان تامة التي حصر فاعلها الظاهر بإلا في قراءة أبي جعفر " إن كانت إلا صيحةً واحدةً " وضعفه أيضاً ابن جني ⁽⁴⁾ .

خبر إن:

خبر إن هو المرفوع في نحو قولك: "إن زيدا أخوك" وارتفاعة بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبة بالمفعول ومرفوعة بالفاعل وأنزل قولك: "إن زيداً أخوك" منزلة ضرب زيداً أخوك وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في (زيد أخوك) ولا عمل للحرف فيه ⁽⁵⁾ .
وقد ذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو: (إن زيداً قائم) وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .

فاحتج الكوفيون إلى أن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت ، إنما عملت لأنها أشبهت الفعل

⁽¹⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 296، مرجع سبق ذكره .

⁽²⁾ سورة يس الآية (29).

⁽³⁾ سورة الحشر الآية (7).

⁽⁴⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 299.

⁽⁵⁾ المفصل في صنعة الإعراب ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الذمخشري قدم له ووضع هوامشه د/ ايميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 1999م، ص 57

فهي فرع عليه وإن كانت فرعاً عليه فهي أضعف من الأصل فينبغي ألا تعمل في الخبر.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : هذه الأحرف تعمل في الخبر ، وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى فكان لا بدّ أن تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذاك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب إلا أن النصب تقدم على الرفع لان عمل إن فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع ، الفرع (1).

وقد يحذف خبر إن في قولهم "إن مالا ، وإن ولداً" أي لهم مالا ولهم ولداً ويقول الرجل للرجل: "هل لكم أحد؟" أن الناس عليكم ، فيقول: إن زيدا أي يا ليت لنا . ومنه قول عمر بن عبد العزيز : لقرشي منّ إليه بقرابة "فإن ذاك" ثم ذكر حاجته فقال: "لعل ذاك" أي فإن ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل (2).

و(إنّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الأخبار بشرط ألا تقترن بهن (ما) الحرفية ؛ فإن اقتترنت بطل عملهن ، وصح دخولهن على الجملة الفعلية ، قال تعالى: "قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد" (3)

وقال الشاعر:

فو الله ما فارقتكم قاليا لكم * * ولكن ما يقضي فسوفَ يكونُ (4)

الشاهد فيه : قوله : "لكن ما ... " فإن المؤلف قد توهم أن "ما" هذه كافة ، وأنها دخلت على لكن فمنعتها من العمل ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، وقد تابعه

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانباري ،ت جوده مبروك محمد مبروك راجعه رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ط1 2002م، المسألة الثالثة والعشرون ص 153،154

(2) المفصل في صنعة الإعراب ص 58

(3) سورة الأنبياء الآية 180

(4) نسب هذا البيت للأفوه الاودي وفي كثير من كتب النحو للاشموني .

الأشموني على هذا ، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل "ما" هذه موصول اسمي هو اسم "لكن" (1) وهو شذوذ.

ويستثني من أخوات أن "ليت"؛ فإنها تكون باقية مع "ما" على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال: ليتما قام زيدٌ؛ فلذلك ابقوا عملها ، وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخواتها ؛ وقد روي بالوجهين قول الشاعر :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا * * إلى حمامتنا أو نصفه فقد (2)

برفع الحمام ونصبه .

والقول : "ما الحرفية" فإنها لا تبطل عملها وذلك كقوله تعالى : "إنما صنعوا كيد ساحر" (3). فما هنا اسم بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب ب(أن) وصنعوا: صلة ، والعائد محذوف وكيد ساحر : الخبر ، والمعنى : إن الذي صنعوه كيد ساحر (4). وإذا كان خبر إن منفيًا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول: "إن زيدا لما يقوم" وقد ورد في الشعر :

وأعلم أن تسليماً وتركاً * * للا متشابهان ولا سواء (5).

والشاهد في قوله للا متشابهان حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ (6). شاذ (6).

الحروف المشبهة بليس في العمل : (ما - لا - لات - إن)

فهي تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها وقد يقال إن "ما، لا" من الحروف المشتركة وحق الحرف المشترك الإهمال فيجاب عن هذا

(1) شرح قطر الندي وبل الصدى ص 149 ، 150

(2) هذا البيت من قصيدة للناطقة الذبياني .

(3) سورة طه الآية 69

(4) شرح قطر الندي ص 151-153 .

(5) هذا البيت لم يرد اسم شاعره في خزنة الأدب ج 4 ص 47.

(6) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي . ص 441

الاعتراف بأن ما بينهما وبين ليس من الشبه جعلهما يحملان عليهما من العمل فيخرجان عن الإهمال إلى الأعمال⁽¹⁾ .

"ما" استعملها أهل الحجاز استعمال "ليس" فرفعوا بها المبتدأ ونصبوا بها الخبر ولهذا نسبت إليهم فأصبحت معروفة في عملها باسم "ما الحجازية" التي تعمل في لغة أهل الحجاز "ما هذا بشراً"

وأما بنوا تميم فقد أهملوا (ما) لأنها حرف مشترك عندهم ولم يعتدوا بما بينهما وبين ليس ، وقد قرأ بن مسعود بلغتهم "ما هذا بشرٌ" بالرفع على الابتداء والخبر واشترط الحجازيون لإعمالها شروطاً :

أولاً : أن لا ينتقص النفي بـ إلا وأما ما ورد في قول الشاعر :

وما الدهر إلا مجنوناً بأهله * * وما صاحب الحاجات إلا معذباً⁽²⁾

فقد خرّجها النحويون بأن " مجنوناً " مفعول مطلق، وكذلك معذباً والعامل فيها محذوف تقديره ألا يدور دوران مجنون وألا يعذب معذباً⁽³⁾.

وما النافية من شروطها عند الحجازيين أيضاً التزام الترتيب بين ركني الجملة . ويجوز إدخال الباء الزائدة على الخبر بعد "ما" النافية وأنت حينئذٍ مخير بين أن تعمل "ما" أو تهملها حين لم يظهر أثر عملها لجر الخبر لفظاً . وإذا التبس الأمر على المتكلم ينصح برفع خبر "ما" في جميع الأحوال كما ينصح بالعطف على خبرها بالرفع مطلقاً⁽⁴⁾ .

و"ما ، ولا" يخبر بهما بعد دخولهما وينصب في لغة أهل الحجاز كما ذكر وإذا عطف على خبر "ما ، ولا" بحرف عطف موجب نحو بل ، لكن ، بطل عملها في

(1) الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها ، ص 261 .

(2) هذا البيت لم ينسب الي قائل معين .

(3) الكامل في الدراسات النحوية ، ص 262 .

(4) النحو الأساسي ، ص 263-264 .

المعطوف لبطلان النفي الذي هو سبب عملها ووجب الرفع حملاً علي خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ في الأصل نحو ما أنت مخالفاً بل طائع⁽¹⁾ .

ولا العاملة عمل ليس أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فقد ورد إعمالها في المعرفة شذوذاً من ذلك بيت النابغة الجعدي :

وحلّت سواد القلب لا إنا باغيا* * سواها ولا عن حبها متراخيا

ومثله بيت أبي الطيب المتنبيء :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى* * فلا الحمد مسكوب ولا المال باقيا

ولا هذه عملها قليل وشاذ حتى ادعى أنها ليست موجودة⁽²⁾.

"لات" هي من الحروف التي تعمل عمل ليس وهي مركبة من "لا" النافية وتاء التانيث زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ ، وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بالحمل على ليس ، فيقال : "أسفت على ما عملت ولات أسف ينفع"

ويشترط في إعمالها شروطاً وهي :

- ألا يتقدم خبرها على اسمها .
- ألا ينتقض نفيها بإلا .
- ألا يتقدم معمول خبرها كذلك .
- أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان .
- إن يحذف أحدهما والغالب يكون اسمها .

فإذا استوفت هذه الشروط عملت عملها فيقال: "غفلت عن واجبك ولات حين

غفلة" والتقدير ولات الحين حين غفلة .

ومن شواهد إعمالها "ولات حين مناص"⁽¹⁾

(1) الكناش في فني النحو والصرف ، ص 220 .

(2) اللباب في النحو ص 73

أي ليس الوقت أو الحين حين فرار بحذف اسمها .
وفى قراء "ولات حين مناص" على أن (حين) اسم لات وخبرها محذوف، والتقدير:
ولات حين مناص حيناً لهم.

ومن ذلك قول الشاعر :

ندم البغاة وولات ساعة مندم *** والبغي مرتع مبتغيه وخيم⁽²⁾

والتقدير : وولات الساعة ساعة مندم ، بحذف المرفوع.

وقول الآخر :

طلبوا صلحنا وولات أوان *** فأجبنا أن ليس حين بقاء⁽³⁾

أي : ليس الأوان صلح ، فحذف ما أضيف إليه (أوان) ، وقوى معناه ، فإذا لم يكن
اسمها دالاً على الزمان أهملت (لات) ولا عمل لها ، كما فى قول الشاعر:
لهفى عليك للهفة من خائف يبقى جوارك حين لات مجير⁽⁴⁾

ف"لات" فى البيت لم تعمل لعدم دخولها على الزمان ، و(مجير) مبتدأ وخبره
محذوف ، أي لات له مجير ، أو فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لات يحصل له
مجير⁽⁵⁾.

وتأتى (لات) حرف جر وقد ذهب الفراء إلى أنه يجوز أن تجر (لات) اسم الزمان
بعدها فى قراءة بعضهم : "ولات حين مناص"⁽⁶⁾ ، وهى شاذة والقياس حين مناص⁽⁷⁾.

(1) سورة ص الآية 3.

(2) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة وقد ورد فى شرح ابن عقيل بلا نسبة ج1، ص 320.

(3) ينسب هذا البيت فى مغنى اللبيب الى أبو زبيد الطائي ص 282.

(4) ينسب هذا البيت الى الحارث بن بدر.

(5) الكامل فى الدراسات النحوية ونشأتها، ص 269، 270.

(6) المرجع فى اللغة العربية نحوها وصرفها ، على رضا ، ط 4، 2003م ، ص 123.

(7) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي . ص 441.

أما (إن) فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل ، ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس وقد ورد السماع به ؛ قول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحد * * إلا على أضعف المجانين⁽¹⁾

والشاهد حيث أعمل إن عمل ليس فرفع الاسم كالذي "هو" ونصب خبرها الذي هو "مستولياً" وهو شاذ عند البصريين ولا يجوز .

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة . فتقول (إن رجلاً قائماً) ، (وإن زيد القائم) ، (وإن زيد قائماً) ⁽²⁾ .

الأسماء الستة :

وهي أب وأخ وهن وفوه وذو مال وحم فهذه ترفع بالواو نحو (جاء أبو زيد) وتتصب بالألف مثل (رأيت أباه) وتجر بالياء نحو (مررت بأبيه) ، والمشهور أنها معربه بالحروف ، والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الألف والواو والياء ، فالرفع بضمه مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء .⁽³⁾

وأشهر هذه الأقوال الثلاثة : الأول أنها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، وهذا رأي جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وهو الذي ذكره الناظم ، والثاني أنها معربة من مكان واحد أيضاً وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء فإذا قلت : (جاء أبوك) فأبوك فاعل مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها النقل ، وهذا مذهب سيبويه وقال أتباع سيبويه إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن

⁽¹⁾ هذا البيت مجهول القائل وورد في شرح الاشموني بلا نسبة، ج1، ص178

⁽²⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي . ص 441.

⁽³⁾ شرح ابن عقيل ج1 ص 44.

هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع والقول الثالث قول جمهور الكوفيين قالوا إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال إفرادها أي قطعها عن الإضافة⁽¹⁾ .
ومن الأسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء "ذو وفم" ولكن يشترط في ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو: "جاءني ذو مال" أي صاحب مال واحترز بذلك بذو الطائفة فإنها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى الذي ومنه قول الشاعر منظور بن سحيم :

فإما كرام مؤثرون لقيتهم *** فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا⁽²⁾

والشاهد فحسبي من ذو عندهم ، فإن ذو اسم موصول بمعنى الذي وقد رويت بروايتين على أن ذا الموصولة تعامل معاملة ذي التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الخمسة وكذلك يشترط في إعراب الفم بزوال الميم منه نحو (هذا فوه).
أما (هن) فالفصيح أنها تعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو (هذا هن زيد) .

وقد ندر في "أب" وشذ في قول الشاعر رؤبة بن العجاج :

بأبه اقتدى عدى في الكرم *** ومن يشابه أبه فما ظلم

الشاهد "بأبه، يشابه أبه" حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة⁽³⁾ وهو شذوذ ونادر.

ويندر النقص واللغة الأخرى في (أب وتاليه) أن يكون بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً

ومنه قول الشاعر :

إن أباه وأبا أباه *** قد بلغا في المجد غايتها⁽⁴⁾

⁽¹⁾ المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ، على رضا ، ط 4 2003م ، ص 123

⁽²⁾ ورد هذا البيت لمنظور بن سحيم الفعسي في شرح ابن عقيل ص 45.

⁽³⁾ شرح ابن عقيل ج 1 ، ص 50

⁽⁴⁾ ينسب هذ البيت لابي النجم العجلي ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج في شرح ابن عقيل ص 51.

الشاهد قوله: "أباها الثالثة" لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة أما الثالثة فهي موضع جر بالإضافة بالإضافة ما قبلها إليها ومع ذلك جاءت بالألف وهو شذوذ. وذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة :

1- أن تكون مضافة نحو "هذا أبي"

2- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو "هذا أبو زيد" فإذا أضيفت أعربت بحركات مقدره مثل "هذا أبي".

3- أن تكون مكبرة واحترز بذلك أن تكون مصغرة وإنما حينئذٍ تعرب بالحركات الظاهرة⁽¹⁾..

4- أن تكون مفردة واحترز أن تكون مجموعة أو مثناه فإذا كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة والمراد جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً وهي حينئذٍ تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً بالواو رفعاً وبالياء المكسورة وما قبلها نصباً وجرّاً ولم يجمعوا منها إلا "الأب وذو" فأما "الأب" فقد جُمع في قول زياد بن واصل :

فلما تبيّنت أصواتنا *** بكينا وفريننا بالأبينا

وأما (ذو) فقد ورد جمعها مضافة مرتين إحداهما إلى اسم الجنس والأخرى إلى الضمير شذوذاً وذلك قول كعب بن زهير :

صبحنا الخزرجية مرهفاتٍ *** أبار ذوي أرومتها ذووها

ففي (ذووها) شذوذاً من ناحيتين إضافة إلى الضمير وجمعه جمع المذكر السالم
المتنى :

المتنى هو لفظ دال على اثنين لزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه المتنى وما ألحق به، يُرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح

(1) شرح ابن عقيل ج 1 ص 53،54.

أن الإعراب في المثني والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً
ومن العرب من يجعل المثني والملحق به بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً، مثل
جاءني الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما
(وكلا وكلتا) لا بد أن يكون لها شرط ، وشرطها أن تكون مضافة الى ضمير . نحو
جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ؛ أو شرطها أن تكونا مضافين الى
ظاهر كانا بالألف علي كل حال نحو جاءني كلا أخويك ومررت بكلا أخويك.
وفتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرهما في
الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة⁽¹⁾ .

جمع المذكر السالم وما الحق به:

هو ما سلم فيه بناء الواحد ويعرب بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً ، والملحق بجمع
المذكر السالم مثل عشرون وثلاثون إلى تسعون لأنه لا واحد له من لفظه إذ لا يقال
عشر ، وكذلك أهلون ؛ لأنها مفردة وهو أهل وأولو لأنه لا واحد له من لفظه
وعالمون جمع عالم ، وسنين جمع سنة ، والسنة اسم جنس وحق نون الجمع وما
ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذاً مثل قول جرير بن عطية :

عرفنا جعفرأً وبني أبيه *** وأنكرنا زعانفٍ آخريين⁽²⁾

والشاهد كسر نون الجمع في آخريين⁽³⁾ .

هنالك أنواعٌ من الصفات لا يتحقق فيها الشروط فلا تجمع جمع مذكر سالم :

أ/ ما كان صفة لمؤنث نحو: "حائض"

ب/ ما كان صفة للمذكر غير عاقل مثل: سابق "وصف فرس".

⁽¹⁾ المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ، على رضا ، ط 4 2003م ، ص 123 ، ص 124

⁽²⁾ ديوان جرير دار بيروت للطباعة والنشر 1986 ص 657.

⁽³⁾ شرح ابن عقيل ج 1 ص 64، 67.

ج/ ما كان صفة لمذكر عاقل مختوماً بتاء مثل: "علامة".

د/ ما كان صفة على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل: "أحمر ، حمراء"

ومما جاء من كلام العرب من هذا النوع من الصفات مجموعة جمع مذكر سالم شاذاً لا يقاس عليه قول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم *** حلائل أسودين وأحمرين

فقد جمع أسود على أسودين وأحمر أحمرين جمع مذكر سالم وهذا الجمع شاذ والكوفيون لا يشترطون في جمع المذكر السالم ويجيزون جمع الصفة الذي يستوي فيها المذكر والمؤنث مثل: "مررت برجل جريح وامرأة جريح" جمع مذكر سالم واستدلوا بقول أبي قيس بن أبي رفاعة وهو شاعر جاهلي :

منا الذي ما إن طرّ شاربه *** والعانسون ومنا المرء والشيب

فقد جمع عانس وهو وصف يشترك فيه المذكر والمؤنث جمع مذكر سالم وهذا شاذ لا يقاس عليه⁽¹⁾.

جمع المؤنث السالم :

يصاغ جمع المؤنث السالم بزيادة ألف وتاء على المفرد بدون تغيير فيه فتقول معلمة معلمات ، والاسم المختوم بتاء التانيث تحذف منه التاء عند جمعه جمع مؤنث سالم فتقول يا فاطمة فاطمات ، هنالك جموع مؤنثة سالمة سماعية نحو (سموات ، أمهات) ولا يُجمع مصغر مؤنث ما يعقل جمع مؤنث سالم إلا إذا كان هذا المصغر منتهياً بالتاء فيتبع القاعدة العامة نحو (عيينة ، عيينات) فأيضاً الملحوق بجمع المؤنث السالم مثل (بنات، أخوات، أولات) . قال امرؤ القيس :

تنورتها من أذرعات وأهلها *** بيثرب أدنى دارها نظر عال⁽²⁾

(1) شرح ابن عقيل ، ص125

(2) ديوان امرؤ القيس ، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط5 ، 2004م ص124.

وأذرعَات تعرب بأوجه ثلاثة ، تقول: أذرعَات على أنها مجرورة بالفتحة النائية عن الكسره لأنها ممنوعة من الصرف والوجه الثاني التنوين بالكسرة وهو رأي الجمهور إذا اعتبرت ملحقاً بجمع المؤنث السالم والوجه الثالث كسر التاء دون تنوين⁽¹⁾ .

(¹) المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ، على رضا ، ط4 2003م ، ص126

المبحث الثالث :

المنصوبات وما شذ منها

المنصوب ما اشتمل على علم المفعولية ، وهي المفعول المطلق ثم المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والحال ، التمييز ، المستثني ، خبر كان ، اسم إن ، خبر ما ولا المشبهتين بليس⁽¹⁾

المفعول به :

هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل نحو قولك ضربت زيداً. ويقال: المفعول به يطلق عند النحويين على ما استجمع ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون اسماً فلا يكون المفعول به فعلاً ولا حرفاً.

الثاني: أن يكون منصوباً ، فلا يكون المفعول به مرفوعاً ولا مجروراً.

الثالث: أن يكون فعل الفاعل قد وقع عليه والمراد بوقوعه عليه تعلقه به، وكان ذلك على وجه الثبوت نحو فهمت الدرس⁽²⁾. وهو وحده الذي يقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ، يدخل نحو: " ما ضربت زيداً".

وإن الفعل يقع في الظرف أي يحدث فيه ويقع لأجله المفعول له ووضع المفعول منه وأما المفعول المطلق فهو لنفس المعنى الواقع من الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لأن الفعل قوي في العمل نحو زيداً ضربت⁽³⁾ .

والعامل في المفعول النصب وقد اختلف فيه النحاة وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً نحو (ضرب زيداً عمراً) وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في

(1) كتاب الكناش في فني النحو والصرف ، 154 .

(2) التحفة الفنية بشرح المقدمة الاجرومية تأليف محمد محي الدين د/ ت / ط / ص 148 .

(3) كتاب الكناش في فني النحو والصرف ، ص160 .

المفعول المفعولية ، والعامل في الفاعل معنتي المفعولية وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً⁽¹⁾.

وصحيح النحاة في عامل النصب على المفعول به، الكوفيون يرون:

1/ أنه لا يكون مفعول به إلا بعد فعل وفاعل فيدركون عامل النصب وهو الفعل والفاعل.

2/ وأنه لو كان الفعل وحده الذي عمل النصب في المفعول به كما يقول البصريون لكان يجب أن يليه المفعول به مباشرة وأن لا يفصل بينهما بفصل.

أما حجج البصريين:

1/ أن الفعل وحده له تأثير في العمل باتفاق الفريقين ، أما الفاعل فهو اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل في حد ذاتها على الفريقين وهو حيث اقترن بالفعل على أنه فاعل له على أصله في الاسمية، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل.

2/ إن ارتباط ما لا تأثير له في العمل وهو الفاعل على ما له تأثير في العمل وهو الفعل واجتماعهما في تركيب واحد ينبغي أن لا يكون له تأثير في أعمال الفاعل، كالفعل ومعه في المفعول به علي ما يقول به جمهور الكوفيين⁽²⁾ .

والمفعول به عرف بأنه الذي وقع عليه فعل الفاعل ، مثل: يخاف المؤمن ربه ، وحكمه النصب وعامله الفعل أو شبهه.⁽³⁾

أما الشاذ في المفعول به: قد ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية في المفعول به وهذا شاذ ، لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يسمى

⁽¹⁾دروس في المذاهب النحوية ، ص 220 .

⁽²⁾الوسيط في تاريخ النحو العربي ، ص 94 ، .

⁽³⁾ النحو الأساسي ، ص 229 .

فاعله نحو: "ضرب زيد" لعدم معنى المفعولية ، وان ينصب الاسم في نحو: " مات زيد" مع عدم معنى المفعولية ؛ دل على فساد ماذهب إليه⁽¹⁾.

المفعول المطلق :

أي هو الذي يصدق عليه القول (مفعول) صدقاً غير مقيد بالجار وهو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ؛ نحو ضربت ضرباً أو ضرب الأمير ضربة أو ضربتيني.

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً والمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل .

وعامله أما مصدر مثل: "فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا"⁽²⁾

وأما اشتق منه من فعل نحو: "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا"⁽³⁾ أو وصف " وَالصَّافَّاتِ صَفًّا"⁽⁴⁾

"وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل

لهما⁽⁵⁾ وسمي بذلك لأنه غير مقيد بحرف كالمفعول به وله ومنه وفيه ورسمه بأنه

اسم ما فعله فاعل وخص مذكور بمعناه نحو قعدت جلوساً.

والمفعول المطلق إن لم يكن مدلوله زائداً على مدلول الفعل فهو للتأكيد كضرب

ضرباً وإن كان زائداً بأن دل على هيئة صدور الفعل فهو للنوع كجلست جلسة ،

ومن المفعول المطلق ما يدل على النوع بالصفة نحو: " ضربت ضرباً شديداً" .

والمفعول المطلق الذي هو للتأكيد لا يثني ولا يجمع لأنه للحقيقة المشتركة ولا كثرة

فيها وأما الذي للنوع فيثني ويجمع لأنه يمكن اجتماع نوعين وأنواع نحو جلست

جلستين أي على هئتين من الجلوس⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 81.

⁽²⁾ سورة الإسراء الآية (63).

⁽³⁾ سورة النساء الآية (164).

⁽⁴⁾ سورة الصافات الآية (1)

⁽⁵⁾ أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ص 173. 175

⁽⁶⁾ الكناش في فني النحو والصرف ، ص 155 .

والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده نحو ضربت ضرباً وسرت سير زيد . وضربت ضربتين⁽¹⁾ . ولا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه ، بل يجب إفراده فنقول ضربت ضرباً ، وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكدة - وهو المبين للعدد والنوع فيجوز تثنيته وجمعه ، وعند سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً بل يقتصر فيه علي السماع وهذا اختيار الشلوبين⁽²⁾ .

وينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر ، واسم عين ، ومصدر لفعل آخر نحو قوله تعالى : "وَأذْكَرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَيَّنْ إِلَيْهِ تَبَيُّنًا"⁽³⁾ . والأصل تبتلاً أو دال على النوع منه مثل رجع القهقري أو دال على عدده ضربته عشر ضربات أو على آلتها كضربته سوطاً أو عصاً أو كل نحو : "فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ"⁽⁴⁾ وقول الشاعر:

وقد يجمع الله الشئيتين بعدما * * يظنان كل الظن أن لا تلاقيا⁽⁵⁾ .

الشاهد قوله يظنان كل الظن حيث نصب كل على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر وأن ما ينصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحداً منهما إلى المصدر⁽⁶⁾

(1) شرح بن عقيل علي ألفية بن مالك ، ج 1 ، ص 169 .

(2) شرح بن عقيل علي ألفية بن مالك ، ج 1 ، ص 175 .

(3) سورة المزمل الآية (8)

(4) سورة النساء الآية (129)

(5) ينسب هذا البيت إلي قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى في شرح ابن عقيل ج 2 ص 173 .

(6) أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك ، ج 2 ، ص 179 .

وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله ؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقديره وللحذف مناف لهما ، ورده ابنه بأنه قد حذف جوازاً ، في نحو : (أنت سيراً) ووجوباً في "أنت سيراً سيراً وفي نحو سقياً ورعياً" .

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً ، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو : "كل ، وبعض" مضافين إلى المصدر ، كقوله تعالى : "ولو تقول علينا بعض الأقاويل" (1)

والعدد نحو قوله تعالى : "فأجلدهم ثمانين جلدة"(2)

"ثمانين" مفعول مطلق و"جلدة" تمييز ، وأسماء الآلات نحو ضربته سوطاً ، أو عصا ، وليس مما ينوب عن المصدر صفته ، نحو : "وكلا منها رغداً" خلافاً للمعربين ، زعموا أن الأصل "أكلأ رغداً" وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه ؛ ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير : "فكلا حالة كون الأكل رغداً" ، ويدل على ذلك قولهم : "سير عليهم طويلاً" فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون "طويل" بالرفع ؛ فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق(3) .

3/المفعول له :

ويسمي المفعول لأجله ومن أجله مثل : " جنئت رغبة فيك " وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

- كونه مصدراً فلا يجوز جنئتك السمن والعسل .

(1) أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، ج 2 ، ص 182 .

(2) المرجع السابق ، ج 2 ، ص 182 .

(3) شرح قطر الندوي ويل الصدي ص 228 .

- وكونه قلبياً كالرغبة أي من أفعال النفس الباطنة فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلاً للكافر وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيداً .
- وكونه عله عرضاً كان كـرغبة أو غير عرض كـ"قعد" عن الحرب جيناً .
- واتحاده للمعلل به وقتاً ، فلا يجوز تأهبت للسفر قاله الأعلم والمتأخرون .
- واتحاده بالمعلل به فاعلاً فلا يجوز جئتك محبتك إياي قاله المتأخرون أيضاً وخالفهم ابن خروف⁽¹⁾ .

والمفعول له : هو فعل لأجله فعل مذكور مثل ضربته تأديباً وهو الضرب ، والفعل قد يكون سبباً للمفعول له في الخارج نحو ضربته تأديباً . وشرط نصبه أن تكون اللام مقدرة لأنها لو كانت ملفوظة لكان مجروراً⁽²⁾ .

وعرف المفعول له بأنه المصدر المنصوب الدال على سبب الفعل قبله مثل أصلي شكراً لله وعلامته أن يصلح جواباً عن لماذا ، مثل لماذا تصلي " شكراً لله " ولهذا يسميه البعض المفعول السببي⁽³⁾ .

ويجوز جر المستوفي للشروط بكثرة إن كان بأل ويقله إن كان مجرداً وشاهد القليل والشاذ فيهما قوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * * ولو توالى زمر الأعداء⁽⁴⁾

والشاهد فيه قوله (الجبن) فإنه مصدر واقع مفعولاً لأجله وقد نصبه مع كونه مقرونا بـ (أل) وهذا قليل ، وكثير أن يكون مجروراً بحرف جر دال على التعليل وهو شاذ⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك ، ج 2 ، ص 189 .

⁽²⁾ الكناش في فني النحو والصرف، ص 179 .

⁽³⁾ النحو الأساسي، ص 336 .

⁽⁴⁾ هذا البيت يجهل قائله في شرح ابن عقيل ج 2 ص 187 .

⁽⁵⁾ أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك ، ص 191 .

إن قال قائل ما العامل في المفعول له النصب ؟ قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو: "جئتك طمعاً في برك" إلا أنه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه والمفعول له يجوز أن يكون معرفه وأن يكون نكرة والدليل على ذلك قال الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * * وأعرض عن شتم اللئيم تكراً⁽¹⁾

فادخاره معرفة بالإضافة وتكرماً نكرة وذهب أبو عمرو الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرة ويقدر بالإضافة في هذه المواضع على نية الانفصال قال تعالى: "قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا"⁽²⁾

فلا يكتسب التعريف من المضاف إليه⁽³⁾ .

ويجوز تقديم المنصوب على الناصب لأن العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه وهذا الباب يترجمه البصريون أما الكوفيون فلا يترجمونه⁽⁴⁾ .

4/المفعول فيه :

هو ما فعل فيه فعل مذكور، نحو: "يوم الجمعة مبارك" فإنه وإن كان يقع فيه فعل ، لكنه غير مذكور فلا يقع مفعولاً فيه وشرط نصبه أن يكون "في" مقدرة فيه لأنها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه ووجب خفضه ولو لم تكن مقدرة كان اسماً صريحاً ولم يكن مفعولاً فيه .

وظرف الزمان معيّناً كان أو مبهماً فإنه يقبل النصب بتقدير "في" خلاف المعين من ماض ومستقبل وكل ما دلّ على الخاص دلّ على العام ، وأما المكان فالفعل يستلزم مكاناً من الأمكنه مبهماً والعام لا دلالة له على الخاص فلم يقبل تقدير "في" في غير

⁽¹⁾العوراء: الكلمة القبيحة ، وادخاره : استبقاء مودته ، وهذا البيت نسب لحاتم الطائي في شرح ابن عقيل ج2، ص 190

⁽²⁾ سورة الاحقاف الآية (24)

⁽³⁾ أسرار العربية، ص 109 .

⁽⁴⁾ المرجع السابق ، ص 111 .

المكان المبهم والمكان المبهم هو الجهات أمام ، فوق ، تحت ... ، وكذلك ما كان بمعناها أو ملحقاً بها⁽¹⁾.

والمفعول فيه: ويسمى الظرف أيضاً وهو ما تضمن معنى "في" باطراد من اسم وقت أو اسم مكان أو جار مجراه فالمكان والزمان كأمكنث هنا أزمناً⁽²⁾.

والجاري مجري أحدهما ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم : أحقاً أنك ذاهب ، والأصل أفي حقٍ وقد نطقوا بذلك قال القشيري :

أفي الحق أني مغرم بك هائم * * * وأنك لا خل هواك ولا خمر

يقول ابن هشام : الشاهد فيه اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقدم مسألة حاصلها أنه قد ورد مطرداً عن العرب نحو قولك أحق أنك فعلت كذا فمن ذلك قول بن الدمينية :

أحقاً - عباد الله - أن لست صادراً * * * ولا وارداً إلا عليّ رقيب⁽³⁾

وقول النابغة الجعدي :

ألا أبلغ بني خلف رسولاً * * * أحقاً أن أخطلكم هجاني؟⁽⁴⁾

واتفق العلماء على أن أصل حقاً مصدر ، فذهب المبرد إلى أنه باق على مصدريته وذهب الخليل وسيبويه والكوفيون وابن مالك إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً وهي جارية مجري ظرف الزمان دون ظرف المكان⁽⁵⁾

(1) الكناش في فني النحو والصرف .

(2) أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك ، ج 2 ، ص 231 .

(3) هذا البيت منسوب إلي قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ولم يذكر له قائل في شرح ابن عقيل ج 2 ص 201 .

(4) هذا البيت ينسب إلي النابغة الجعدي في خزنة الأدب ، ج 4 ، ص 31

(5) أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك ، ص 233-234 .

5/المفعول معه :

هو اسم فضلة تالٍ لواوٍ بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كـ "سرت والطريق" فخرج باللفظ الأول نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ونحو : سرت والشمس طالعة فإن الواو داخلة في الأول على فعل وفي الثاني علي جملة .فإن قلت : فقد قالوا ما أنت وزيداً وكيف أنت وزيداً قلت أكثرهم يرفع بالعطف ، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأ والأصل ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل (1) .

وعرف أيضاً هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى واحترز بقوله بعد الواو ما يذكر بعد الفاء وثم وغيرها من حروف العطف لانتفاء معنى المصاحبة منهن (2) .

عرف أيضاً بأنه اسم منصوب بعد واو بمعنى مع ولم يصح عطفه على ما قبله ويصح عطف الاسم على ما قبله إذا أمكن مشاركة ما بعد الواو لما قبلها في الحكم دون إخلال بالمعنى أو اللفظ ، مثل تجد بين الناس الكريم واللئيم فيصح أن تقول :تجد بين الناس الكريم وتجد بينهم اللئيم (3)

والفعل العامل في المعمول معه يكون لفظاً نحو جئتكَ وزيداً ويكون معنى نحو: "مالك وزيداً" والمراد بالفعل معنى أي غير ما ذكر مما يستتبط فيه معنى الفعل نحو مالك وزيداً ، وأما إذا لم يكن في الكلام فعل ولا معنى فعل فلا يجوز النصب فإذا قلت ما أنت و عبدُ الله فالوجه الرفع لانتفاء الناصب وهو الفعل أو معناه بواسطة الواو بخلاف قولك قام زيد وعمرا (4) .

(1) أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، ص239 .

(2) الكناش في فني النحو والصرف ، ص179 .

(3) النحو الأساسي ، ص337

(4) الكناش في فني النحو والصرف ، ص180 .

ذهب أبو إسحق الزجاج إلى أن الطير في قراءة الأعرج "ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض والطير صافات" (1) أنها قرأة شاذة ، والقياس الطيرُ مفعول معه قال بمعنى مع الطير .

وذهب إلى مثل هذا ابن خالويه في رواية الأخفش عن بعضهم "وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسولَه" (2) . شنوذاً والقياس "ورسولُهُ" قال : وجاز أن تجعل الواو بمعنى مع (3) .

الحال :

هو وصف فضلة يقع في جواب كيف كـ "ضربت اللص مكتوفاً" وقد يأتي لفظ الحال مذكراً أو مؤنثاً أما المذكر فقول الشاعر :

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * * فدعه وواكل أمره والليالي (4)

وأما الإتيان بلفظ مؤنث نحو قول الفرزدق :

على حالة لو أن في القوم حاتما * * على جوده ضنت به نفس حاتم (5)

وأنت إذا نطقت بهذا اللفظ مذكراً جاز لكان تصفه بمذكر فنقول حال حسن وتصفه بمؤنث حال حسنة (6) .

والحال هي وصف نكرة منصوبة تبين هيئة صاحبها عند صدور الفعل مثل صلي المؤمن خاشعاً (7) .

(1) سورة النور الآية 41.

(2) سورة التوبة الآية 74.

(3) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 374.

(4) هذا البيت بلا نسبه وقد نسب لافنون التغلبي في حماسة البحترى ص 164.

(5) هذا البيت للفرزدق

(6) شرح قطر الندي وبل الصدى ، ص 327 .

(7) النحو الأساسي ، ص 337 .

وشروط الحال :

الأول - أن يكون وصفاً والثاني - أن يكون فضلة والثالث - أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف⁽¹⁾ .

وشرط صاحب الحال التعميم أو التخصيص أو التعريف أو التأخير⁽²⁾ .

وقد يخرج عن تعريف الحال ، الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال مثل يقول :

وقد وثرّ الوظيف وساقها * * الست تري أن قد أتيت الدامية⁽³⁾ .

بيانه أن جملة قد وثرّ الوظيف حال عاملها (يقول) ولا صاحب لها وأما فاعل يقول فهو الضمير المستتر فليس صاحب الحال ؛ لأنها لم تبين هيئته إذ ليس من صفاته⁽⁴⁾ .

وأما قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني * * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني⁽⁵⁾

فإن ما حكي فيه الحال الماضي ، والحال لفظها يبدأ بالمضارع نحو: زيد يتحدث ويقراً أي في حال تحدثه⁽⁶⁾ .

الشاذ في الحال :

- قد يكون فاعلاً كقوله تعالى : "فخرج منها خائفاً يترقب".

- قد يكون نائب فاعل قوله تعالى: " وخلق الإنسان ضعيفا⁽⁷⁾" .

- وقد يكون مفعولاً به مثل قرأت النص مكتوباً .

(1) شرح قطر الندي ويل الصدى ، ص 328 .

(2) المرجع السابق ، ص 331 .

(3) البيت من معلقة طرفة بن العبد

(4) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ج 3 ، د/ت/ط ، 151 - 152 .

(5) هذا البيت لشمر بن عمرو الحنفي احد شعراء بني حنيفة باليمامة

(6) الخصائص لابن جني ، ت، عبد الحكيم بن محمد ، ج 3 ، ص 236 .

(7) النحو الأساسي ، ص 337 .

- وقد يكون مبتدأ المصلي ساجداً أقرب منه إلى الله راکعاً

- وقد يكون الخبر مثل قوله : " فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا"

- وقد يكون مضافاً إليه أعجبنى جلوس الطلاب منصتين⁽¹⁾.

وقال سيبويه " الشاذ ، إذا كان له وجه جديد" وقال محمد حسن عبد العزيز :

إذا التمسنا وجهاً لكثير مما عده البصريون شاذاً فإننا لا نعدمه⁽²⁾

ويشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه يجب أن يكون معلوماً ليكون من الحكم فائدة ولكنه قد يأتي نكرة كمصوغات هي كمصوغات الابتداء بالنكرة نفسها كما تقول في الدار رجل وتقول: أتى رجلاً كريماً مبتسماً .

ويشترط في الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى نحو: " جاء سعيدٌ ركباً " ، فإن الراكب هو سعيد نفسه ولا يجوز أن يقال : جاء سعيد ركوباً لأن الركوب فعل الراكب وليس نفسه .

وصاحب الحال لا يكون إلا فاعلاً نحو: "أنشد الولد باكياً" أو مفعولاً نحو: "أكلت الخبز طرياً" أو مجروراً نحو: " يلدّ لي صوغ الكلام فصيحاً".
الحال المجرور .:

والحال منصوبه دائماً وقد تجر لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي كقول القحيف العقيلي :

فلما رجعت بخائبة ركاب * * حكيم بن المسيب منتهاها⁽³⁾

أي فما رجعت خائبة⁽⁴⁾. وهذا شنوذ.

⁽¹⁾ النحو الأساسي ، 338 .

⁽²⁾ القياس في اللغة العربية ، ص 53 .

⁽³⁾ ورد في خزنة الادب انه للقحيف العويلي مدح بها حكيم بن المسيب، ج3، ص489

⁽⁴⁾ اللباب في النحو . عبد الوهاب الصابوني ، دار الشرق العربي بيروت لبنان ، دت، ط ص 239.

ومن الشواذ في الحال أيضا قوله : صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاعداً
وصلى وراءه رجالاً قياماً . "قياماً" حال صاحبها (رجال) وهو نكرة شاذ .
وقد وقف سيبويه علي هذه المسألة فأجازها جوازا مطلقا من غير قيد .
ومن مجي صاحب الحال نكرة قول قطري بن الفجاءة :

لا يركنن أحد إلى الإحجام * * يوم الوغي متخوفا لحمام

متخوفاً : حال صاحبها "أحد" وهو نكرة ولا بد للحال أن يكون معرفاً وهذا شاذ .
ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم" (1) جملة "ولها
كتاب" حال صاحبه نكرة وهو "قرية" . وفي الآية مسألة أخرى هي أن "لها كتاب
معلوم" جملة اسمية سبقت إلا، و متى سبقت الجملة الاسمية بإلا جاز بعدها مجيء
الحال نحو قوله: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها منذرون" (2) فجملة "لها منذرون" حالية
لم تسبقها واو الحال بعد "إلا" وذلك جائز علي المنهاج (3).

وأجاز الفراء أن تكون الحال معرفة بأداة التعريف "أل" في قراءة الحسن " لنخرجنَّ
الأعزُّ منها الأذل" (4) شذوذاً . والقياس "ليخرجنَّ الأعزُّ منها الأذل" قال أي لنخرجن
الأعزُّ في نفسه ذليلاً ومنع ذلك أبو جعفر النحاس ، وأجاز الفراء أن تجر الحال
بمن الزائدة في قراءة زيد بن ثابت: " وما كان ينبغي أن تُتخذَ من دونك من أولياء" (5)
.وتابعه ابن جني قال أما إذا ضمت النون فإن قوله : "من أولياء" في موضع الحال
أي ما كان أن ينبغي أن نتخذ من دونك أولياء ودخلت من زائدة لمكان النفي .

(1)سورة الحجر الآية 4 .

(2)سورة الشعراء الآية 208 .

(3)النحو الشافي ، محمود حسني مغاسلة ، ط2 2011 ص 235

(4)سورة المنافقون الآية (8) .

(5)سورة الفرقان ، الآية (18) .

ورفض هذا الوجه أبو عمر بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وهو شاذ أيضاً عندهم . وقد تقع الحال مصدرًا وذهب الأخفش إلى أن سلاماً في قراءة ابن مسعود "ولهم ما يدعون سلاماً قولاً من رب رحيم" (1) شذوذاً والقياس سلامٌ وهي منصوبة على الحال وتابعه أبو جعفر النحاس . وقد ذهب ابن جني إلا أن الجار والمجرور قد وقعت حالاً في قراءة علي بن طالب رضي الله عنه : " يا ويلنا من بعثنا" (2) . شذوذاً والقياس من بعثنا قال وإن شئت كان حالاً من ويلنا فتعلقت بمحذوف كأنه قال يا ويلنا كائنًا من بعثنا (3).

وقد يأتي الحال أيضاً من الضمير فقد ذكر النحاس: "أن أشداءً ورحماءً" في قراءة الحسن "محمد رسول الله والذين معه أشداءً على الكفار رحماءً بينهم تراهم ركعاً سجداً" (4) شذوذاً، "والقياس أشداءً رحماءً"، حال وأن خبر الذين هو جملة تراهم بينما حدد ابن جني إلى صاحب الحال وجعله الضمير في معه.

وذهب ابن جني إلى الحال من الضمير في قراءة أبي السمال " فقالوا أبشرونا مناً واحداً نتبعه إنا إذاً لفي ضلالٍ وسعر" (5) ، شذوذاً والقياس أبشراً قال فأما انتصاب واحداً فإن شئت جعلته حالاً من الضمير في "مناً" والناصب لهذا الحال الظرف كقولك: "زيد في الدار جالساً" وإن شئت جعلته حالاً من الضمير في قوله: "نتبعه" (6) ويأتي الحال أيضاً من المضاف إليه وقد أجاز مكي القيسي أن تكون غير في قراءة النبي (صلى الله عليه وسلم) "صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا

(1) سورة يس الآية (57).

(2) سورة يس الآية (52).

(3) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 349-353 ، مرجع سبق ذكره .

(4) سورة الفتح الآية (29).

(5) سورة القمر الآية (24).

(6) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 355-356 ، مرجع سبق ذكره.

الضالين⁽¹⁾ ، شذوذاً والقياس غير ، وهي حال من الذين قال نصبها على الحال من الذين إذا كان لفظها لفظ المعرفة⁽²⁾ .

ويأتي الحال أيضاً من النكرة وقد أجازها الفراء أن الحال تأتي من النكرة الموصوفة في قراءة بن مسعود "ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقاً"⁽³⁾ .

شذوذاً والقياس مصدقٌ قال لو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب كان صواباً وتابعه أبو جعفر النحاس وأجاز الفراء أيضاً وقوع الحال من النكرة في كلمة (رسول) وفي قراءة ابن مسعود "ثم جاءكم رسولٌ مصدقاً" ⁽⁴⁾ .

شذوذاً والقياس مصدقٌ ، وتابعه أبو جعفر النحاس⁽⁵⁾ .

المستثنى :

وحكمه: ب"إلا" النصب ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، نحو: "قام القوم إلا زيداً ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ف"زيداً" في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حماراً . وقد وقع في كلام العرب ما جاء ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء بل جاء تابعا لما قبله في إعرابه ومن ذلك قول الشاعر :

وبالصريمة منهم منزل خلق * * عاف تغير إلا التويّ والوتد⁽⁶⁾

الشاهد: تغير إلا النوي والوتد كان حق الكلام أن ينتصب ما بعد إلا على الاستثناء لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في "تغير" الذي هو المستثنى منه .

⁽¹⁾ سورة الفاتحة الآية (7).

⁽²⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 358 ، مرجع سبق ذكره.

⁽³⁾ سورة البقرة الآية (89).

⁽⁴⁾ سورة آل عمران ، الآية (81).

⁽⁵⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 362 ، مرجع سبق ذكره.

⁽⁶⁾ نسب هذا البيت الى الأخطل التغلبي في شرح ابن عقيل ج2، ص 210.

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا" وزعم ابن مالك وسيبويه أن الناصب له "إلا"⁽¹⁾.

و أنه ينتصب الذي استثنته "إلا" مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس له موجب . وهو المشتمل على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النهي ، والاستفهام . فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله وبالمقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله ⁽²⁾ .

ومن الشذوذ في المستثنى أن البصريين منعوا تقديم المستثنى في أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً فلا يقال الا زيداً قام ، ولا إلاً زيداً ما أكل أحد طعاماً وقد جوزه الكسائي وجوز تقديم المستثنى على المعمول للفعل ، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، وذهب سيبويه والبصريون وجمهور الكوفيين إلى أن خلا إذا تقدمتها ما المصدرية ، تعين نصب المستثنى بعدها ، وجوز فيه الكسائي الجر على أن تكون ما زائدة ، نحو قام القوم ما خلا محمداً وما خلا محمدٍ بالجر وهو شاذ وعلق ابن هشام على ذلك في المغني بأن القياس يمنع ذلك ؛ لأن ما لا تزداد قبل الجار والمجرور إنما تزداد بعد حرف الجر قال : وإن احتج بالسماع فهو من الشذوذ الذي لا يصح القياس به .

وذهب الكسائي في الاستثناء أنه جوز مثل : " ما قام إلا محمداً " أنه ينصب محمد على الاستثناء مستندلاً بقول بعض الشعراء :

لم يبق الا المجد والقصائدا* * غيرك يابن الأكرمين والدا⁽³⁾

⁽¹⁾ شرح ابن عقيل علي الفية بن مالك ج2 ص 164،165

⁽²⁾ المرجع السابق ج2 ص 164

⁽³⁾ ورد هذا البيت بلا نسبة في همع الهوامع ج1 ص 252

بنصب "المجد" و "غيرك" وردّ عليه جمهور النحاة بأن غيرك هي الفاعل وفتحها ليست فتحة إعراب وإنما فتحة بناء لإضافتها إلى مبني وهذا شاذ⁽¹⁾ وأجاز الكسائي الجر بخلا وعدا بعد "ما" على جعل "ما" زائدةً ، وجعل "خلا ، وعدا " حرفي جر ؛ فنقول : " قام القوم ما خلا زيد ، وما عدا زيد" ، وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد "ما" عن بعض العرب .

وإن جررت ب (خلا ، وعدا) فهما حرفا جر ، وإذا نصبت بهما فهما فعلا والمشهور أن حاشا لا تكون إلا حرف جر فيقال : قام القوم إلا زيدٍ بجر زيد وذهب الاخفش والجرمي والمبرد وجماعة إلي أنها مثل خلا تستعمل فعلا فتصعب ما بعدها ، وحرفا فتجر ما بعدها فيقال: قام القوم حاشا زيدا قال الشاعر :

حاشا قريشاً ؛ فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

فإنه استعمل حاشا فعلا ونصب ما بعدها .

وذهبوا إلى أن حاشا كذلك لا تتقدمها (ما) وقد صحبتها قليلا ، عن ابن عمر أن رسول الله (صلي الله عليه وسلم) قال: "أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة" وقول الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلا⁽²⁾

الشاهد: ما حاشا قريشاً حيث دخلت ما المصدرية على حاشا وهذا قليل شاذ والأكثر أن تتجر⁽³⁾.

وأجاز الأخفش أن يبذل المستثنى من المستثنى منه بالاستثناء التام المثبت في قراءة ابن مسعود "فشربوا منه إلا قليلاً منهم"⁽⁴⁾ . وهو شاذ والقياس قليلاً وأجاز الفراء

(1) المدارس النحوية شوقي ضيف ص 180.

(2) ينسب هذا البيت للاختلاف في خزائن الادب ج 3 ص 387

(3) شرح ابن عقيل ص 184. 188

(4) سورة البقرة ، الآية (249).

نصب المستثنى بعد إلا في الإستثناء المنفي الشبيه بالمنقطع وذلك في قراءة أبي ابن كعب " ما فعلوه إلا قليلاً منهم"⁽¹⁾ شذوذاً والقياس قليلٌ ، قال كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد إلا كالمقطع عن أول الكلام كالقول : "ما قام القوم إلا اللهم إلا رجلاً" ، فإذا نويت الإنقطاع نصبت وإذا نويت الاتصال رفعت.

وقد تأتي إلا بمعنى غير ، ذهب الفراء إلى أن إلا وما بعدها صفة بمعنى غير في القراءات الآتية ، قراءة زيد بن علي "فلولا كان من القرون من قبلك أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلٌ ممن أنجينا منهم"⁽²⁾ شذوذاً والقياس قليلاً في "إلا قليل" صفة إلى "أولو بقية" .

وقراءة يحيى بن وثاب: "ما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاءٌ وجه ريك الأعلى"⁽³⁾ شذوذاً ، والقياس "ابتغاء" وقد جعلها صفة لنعمة وتابعه المبرد وجعلها لغة بني تميم وتابعه أيضاً ابن خالويه وذهب إلى ذلك أيضاً في قراءة ابن وثاب "مالهم به من علمٍ إلا اتباعُ الظنِّ"⁽⁴⁾ شذوذاً والقياس "إلا اتباعٌ"⁽⁵⁾ .

أما في حاشا فقد ذكر الطبري أن ابن مسعود قرأ " حاشي الله"⁽⁶⁾ . والقياس "حاش لله" ، وذهب ابن جني إلى أن "حاشا" في قراءة ثالثة لابن مسعود "حاشا الله" حرف جر على أصل اللفظة⁽⁷⁾ .

(1) سورة النساء ، الآية (66).

(2) سورة هود ، الآية ، (116).

(3) سورة الليل ، الآية (20).

(4) سورة النساء ، الآية (157) .

(5) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 362 ، مرجع سبق ذكره.

(6) سورة يوسف ، الآية (31) .

(7) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 364 ، مرجع سبق ذكره.

التمييز :

اسم نكرة بمعنى "من" مبين لإبهام اسم أو نسبة وتقول مصدر مَيَّز بالتشديد وتقول مَيَّزْت كذا من كذا إذا خلصت أحدهم من الآخر وتقول ميزت كذا عن كذا إذا كانا متشابهين فرقت بين أحدهما والآخر وقد يأتي التمييز في حال كذا لا بمعنى من وحكم التمييز النصب ، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم ولا يختلف النحاة في أن ناصب التمييز المبين لإبهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم المبين الذي فسره التمييز وإنما يختلفون في توجيهه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو : "اشتريت رطلاً زيتاً" قد أشبه اسم الفاعل المفرد نحو: زيد ضارب عمراً ونحو: اشتريت عشرين ثوباً أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو قولك: هؤلاء الضاربون عمراً (1).

ويرى ابن مالك أن ناصب تمييز المفرد وهو الاسم الجامد وهذا لم يختلف فيه كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة (2).

ويجوز جر التمييز بمن كـ "رطل من زيت" إلا في ثلاثة مسائل الأولى: تمييز العدد كعشرين درهماً والثانية: التمييز المحمول على المفعول كـ "غرست الأرض شجراً" والثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى كـ (طاب زيدٌ نفساً) أو كقول الشاعر:

أقول لها حين جد الرحيل *** أبرحت رياً وأبرحت جاراً (3)

والشاهد في قوله رياً وجاراً فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين إذا معنى الكلام عظم ربّ وعظم جار (4).

(1) إعراب القرآن ، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس ، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، ج 3 ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط2 ، 2004م ، ص 314-315 .

(2) أوضح المسالك إلي الفية بن مالك ، مرجع سبق ، 361-365.

(3) الأعشى ميمون بن قيس ، وجد الرحيل بمعنى اشتدّ ، وأبرحت بمعنى عظمت .

(4) أوضح المسالك إلي الفية بن مالك ، ص 367.

وفي تقدم التمييز على عامله فمذهب الفراء وأكثر الكوفيين والبصريين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عاملة سواء أكان اسماً أو فعلاً جامداً لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما وشذّ تقدم عامل التمييز على المتصرف كقوله :

أنفساً تطيب بنيل المنى *** وداعي المنون ينادي جهارا (1)

والشاهد في قوله : أنفساً فإنه تمييز وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله تطيب لأنه فعل متصرف وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور ومنه أيضاً :

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها *** وما كان نفساً بالفراق تطيب⁽²⁾

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي .

وأجاز أبو حاتم السجستاني أن يقع التمييز معرفة في قراءة ابن أبي علبه "ولا تكتنوا الشهادة ومن يكتنمها فإنه أثم قلبه"⁽³⁾ شذوذاً والقياس قلبه . قال ومثله أنت عربي قلباً ورفض ذلك أبو جعفر النحاس وذكر أن أبا حاتم قد خطئ في ذلك وذهب ابن جني إلى جواز تقديم التمييز على مميزه في قراءة عكرمة "وإنه تعالى جداً ربنا"⁽⁴⁾. قال أي تعالى ربنا جداً وقد قدم المميز على قولك حسن وجهه زيد⁽⁵⁾.

(1) نسب هذا البيت إلي رجل من طيء ولم يسموه.

(2) نسب هذا البيت للمخبل السعدي وقيل لأعشى همدان وقيل لقبس بن الملوح في شرح ابن عقيل ج 2 ص 293.

(3) سورة البقرة ، الآية (283) .

(4) سورة الجن الآية (3).

(5) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 366.

المبحث الرابع

المجرورات وما شذ منها

المجرور ما اشتمل على علم مضاف إليه وهو قسمان: قسم مجرور بحرف الجر والثاني المضاف إليه وهو كل اسم ملفوظ أو مقدر، نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا مراداً فمثال الاسم الملفوظ (غلام زيد) والمقدر في قوله: (يوم يقوم الروح)⁽¹⁾ إذ تقديره يوم قيام الروح ونسب إليه شيء بواسطة حرف الجر احترز عن الإضافة اللفظية مثل: زيد ضارب عمرو ، فإن المضاف إليه منها نسب إليه المضاف الذي هو الصفة لا بواسطة حرف الجر ، لفظاً أو تقديرًا أو تفصيلاً لحرف الجر، فاللفظي نحو مررت بزيد.

وشرط المضاف إليه المجرور بواسطة حرف الجر التقديري، أن يكون مضافاً اسماً حذف تنوينه أو ما يقوم مقام التنوين لأجل الإضافة⁽²⁾ .

أولا المجرور بالإضافة:

يقول المبرد في باب الإضافة: وهي في الكلام على ضربين ما تضيف إليه حرف الجر، ومنها ما تضيف إليه أسماء مثله .

وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها ف(من وإلى ورب وفي والكاف الزائدة والباء الزائدة واللام الزائدة) ، فهي الحروف الصحيحة وما كان مثلها.

فأما ما وصفه النحويون نحو على، عن، وقبل، وبعد، وما كان مثل ذلك فإنما هي أسماء⁽³⁾.

(1) سورة النبأ الآية (38)

(2) الكناش في فني النحو والصرف ص 213

(3) النحو العربي دراسة نصية د. صابر بكر أبو السعود دار الثقافة للنشر 1987 ص 106 .

يعرب المضاف حسب موقعه من الجملة كما في مثل: "حب الوطن من الإيمان" فهو مبتدأ والمضاف إليه يكون مجرور بالإضافة دائماً.

نوعا الإضافة:

أ/ الإضافة المعنوية: وهي ما لا يكون المضاف إليه وصفاً عاملاً "اسم فاعل ، اسم مفعول، صفة مشبهة" والإضافة المعنوية تكسب المضاف التعريف إن كان المضاف إليه معرفة مثل: ولدُ خالد شاب مستقيم، والتخصيص إن كان نكرة مثل: "هذه كلمة حق" وإنما سميت هذه بالإضافة المعنوية لأنها تفيد أمراً معنوياً وهو تعريف المضاف أو تخصيصه وتسمى أيضاً بالمحضة أي الخالصة للإضافة فلا يمكن فصلها.

ب/ الإضافة اللفظية : وهي ما يكون المضاف فيه وصفاً عاملاً "اسم فاعل ، اسم مفعول ، صفة مشبهة" مثل: أنت ناصر الضعيف . أو خالد محمود السيرة وهذه الإضافة لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما سميت لفظية لأنها تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف بحذف التنوين ونوني التنئية والجمع من المضاف ، وتسمى أيضاً غير محضة أي غير خالصة للإضافة ، فيمكن فصلها فتقول : أنت ناصرُ الضعيف⁽¹⁾ .

وقيل في باب الإضافة إذا أضفت أسماء إلى اسم بمعنى ملك أو قرابة أو نحو ذلك فأخفض الاسم المضاف إليه أبداً فإن كان الاسم المضاف إليه مما فيه التنوين ، فأحذف التنوين منه وكذلك إن كان من الأسماء المثناه أو المجموعة على حد التنئية فأحذف منها نون التنئية ونون الجمع تقول : دخلت دار زيد ، ودخلت فعل وفاعل ودار مفعول به وزيد خفض بالإضافة لأنك أضفت الدار إليه إضافة الملك وحذفت

(1) النحو الأساسي ص 361، 362

التنوين من دار للإضافة ومثله لبست ثوب أخيك ، وركبت فرس أبيك ، حذف
التنوين من ثوب وفرس للإضافة⁽¹⁾

والإضافة المعنوية: أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها وهو علي
ثلاثة أضرب :

1/ بمعنى من وشرطها أن يكون المضاف نوع المضاف إليه نحو: خاتم فضة.
2/ بمعنى في وشرطها أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه نحو: "ضرب اليوم
" و " مكر الليل"⁽²⁾

3/ بمعنى اللام وهو ما عدا هذين القسمين نحو: "غلام زيد وغلامه" والفرق بين
الإضافة بمعنى اللام لا يصح الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر ولا يكون المضاف
نوعاً من المضاف إليه علي التمييز من المضاف.

وشرط الإضافة أن يكون المضاف خالياً من التعريف وأجاز الكوفيون الخمسة
الأثواب ومنعه البصريون كغيره ؛ لأنه لو أضيف المرفع الى معرفة كان جمعا بين
تعريفين وإن أضيف إلى نكرة حصل من المعرفة تعيين المسمى ومن النكرة عدم
تعيينه فيتناقضان.

قال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى * * ثلاث الأثافي والديار البلاقع⁽³⁾

وكذلك حكم إضافة العدد تقول مائة درهم وألف الرجل.

أما الإضافة اللفظية هي أن يكون المضاف صفة مضافة إلى ما كان معمولاً لها
مثل: "عمرو ضارب زيد".

(1) النحو العربي دراسة نصية ص 104 .

(2) سورة سبأ الآية 33

(3) هو غيلان بن عقبة والبلاقع جمع بلقع وهي الخالية من السكان

والمعنى في الإضافة اللفظية على ما كان عليه لو لم يضاف لأنها لا تفيد غير تخفيف اللفظ وهو حذف التنوين أو ما يقوم مقامه⁽¹⁾

وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلي ب(ال) إلى المعارف كلها ك (الضارب زيد) والضارب هذا بخلاف (الضارب رجل) وقال المبرد والرماني في (الضاربك) موضع الضمير خفض وقال : الأخفش نصب وقال سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في "الضاربك" مخفوض في ضاربك⁽²⁾.

والإضافة في اللغة مطلق الإسناد قال امرؤ القيس بن حجر الكندي :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * * إلى كل حارٍ جديد مشطب⁽³⁾

يريد أن يقول: أسدنا ظهورنا وهي في الاصطلاح: إسناد اسم إلى غيره ولا يكون المضاف إلا اسماً لسببين الأول لإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين وقد علم أن التنوين لا يدخل إلا في الأسماء ، والثاني أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافاً ، والأصل أن المضاف إليه يكون اسماً بسبب كونه محكوماً عليه في المعنى، و لا يحكم إلا على الأسماء، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافاً إليها في عدة مواضع وهذه المواضع أربع بعضها مطرد وبعضها شاذ:

الأول: أسماء الزمان أضيفت إلى الجمل الفعلية وذلك نحو قوله: "إذ جاء نصر الله والفتح"⁽⁴⁾

الموضع الثاني: كلمة "حيث" خاصة من أسماء المكان لقوة إبهامها ومشابهتها

⁽¹⁾ الكناش في فني النحو والصرف ص 214، 215

⁽²⁾ أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ج 3 ص 84، 83

⁽³⁾ هذا البيت لامرئ القيس في كتاب معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ج 1، ص 118

⁽⁴⁾ سورة النصر الآية (1)

لأسماء الزمان ولصلتها بالفعل "ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس"⁽¹⁾.

وأيضاً قوله تعالى: "يعلم حيث يجعل رسالته"⁽²⁾.

الموضع الثالث: لفظ آية، بمعنى علامة لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ألا ترى

أن الأزمنة علامات للأحداث⁽³⁾.

والرابع: لفظ "ذو" بمعنى صاحب أضيفت شذوذاً إلى الجملة الفعلية وأراد قوم أن

يتخلصوا من الشذوذ فزعموا أن ذو ليست اسماً بمعنى صاحب لكنه اسم موصول

بمعنى الذي⁽⁴⁾.

الشواذ في الإضافة:

ومن اللازم للإضافة لفظاً ما لا يضاف إلى غيره إلا إلى المضمرة والمراد من هنا

نحو (وحدك) أي منفرداً و(لبيك) أي إقامة على إجابتك وشذ إضافة (لبي) إلى

ضمير الغيبة ومنه قوله:

إنك لو دعوتني ودوني * * زوراء ذات مترع ببون

لقلت لبيه لمن يدعوني⁽⁵⁾

والشاهد لبيه حيث أضاف لبي إلى ضمير الغائب وذلك شاذ.

وشذ إضافة (لبي) إلى الظاهر انشد سيبويه:

دعوت لمن نابني مسورا * * فلبى فلبى يدي مسور⁽⁶⁾

والشاهد في "لبي يدي مسور" حيث أضاف لبي إلى اسم ظاهر "يدي" شذوذاً⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ البقرة الآية 199.

⁽²⁾ سورة الأنعام الآية (124)

⁽³⁾ أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك ج 3 ص 68

⁽⁴⁾ المرجع السابق ص 69 .

⁽⁵⁾ هذه من الأبيات التي لا يعلم قائلها .

⁽⁶⁾ هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها

⁽⁷⁾ شرح ابن عقيل ج 2 ص 52، 53

ومن الملازم للإضافة ما لا يضاف إلا إلى الجملة وهو "حيث وإذ وإذا" وشذَّ
إضافة حيث إلى المفرد فإنها تضاف إلى الاسمية والفعلية كقوله:

أما ترى حيث سهيلاً طالعاً* * نجماً يضيئ كالشهاب لامعاً⁽¹⁾

حيث أضاف حيث إلى المفرد وهذا شاذ عند جمهور النحاة⁽²⁾.

والإضافة لا تجمع مع التثوين ولا مع النون التالية للإعراب ولا مع الألف واللام فلا
يقال : جاءني غلامٌ يا هذا ، فنتون وإذا أضفت تقول جاءني غلام زيد فتحذف
التثوين وذلك يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ، ولا يكون الشيء
كاملاً ناقصاً فلا فيقال: جاءني مسلمون فإذا أضفت تحذف النون قال
تعالى: "والمقيمي الصلاة"⁽³⁾، وقال تعالى: "إنا مرسلو الناقة"⁽⁴⁾. والأصل المقيمين
والمرسلون والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التثوين ، لكونها قائمة مقام
التثوين .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام فإذا أضفت قلت جاء غلام زيد وذلك لأن
الألف واللام للتعريف فلو قلت الغلام زيد جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا
يجوز⁽⁵⁾.

وقد يضاف اسم الفاعل إلى المصدر وذلك ذكره أبو جعفر النحاس أن بعض أهل
اللغة لحّنوا قراءة الحسن " غير مضارٍ وصيةٍ من الله " ⁽⁶⁾ شذوذاً والقياس "مضارٍ

(1) البيت أحد الشواهد المجهول قائلها

(2) شرح ابن عقيل ص 56.

(3) سورة الحج الآية 35

(4) القمر الآية 27

(5) شرح قطر الندوي وبل الصدي ص 239

(6) سورة النساء ، الآية (12).

وصية" لأن اسم الفاعل عندهم لا يضاف إلى المصدر وقد خرّجه أبو جعفر على حذف المضاف وقدره بغير مضارٍ ذي وصية.

وقد يضاف أيضاً الاسم إلى مرادفه ، أجازه الفراء بأن إضافة الاسم إلى اسم آخر بمعناه إذا اختلف لفظهما وذلك في قراءة ابن مسعود "ولقد نجينا بني اسرائيل من عذاب المهين"⁽¹⁾ شذوذاً والقياس العذاب ، قال هذا ما أضيف إلى نفسه لإختلاف الاسمين وتابعه ابن خالويه بينما رفضه أبو جعفر النحاس .

وقد يضاف أيضاً الموصوف إلى الصفة أجازه ابن جني في قراءة ابن أبي إسحق "أعمالهم كرماد أشتدت به الريح في يومٍ عاصفٍ"⁽²⁾ شذوذاً، والقياس "يومٍ" قال وجاز ذلك من حيث كان اليوم غير العاصف في المعنى وإن كان إياه في اللفظ وليس كذلك "هذا رجلٌ عاقلٍ" لأن الرجل هو العاقل في الحقيقة والشيء لا يضاف إلى نفسه .

وقد يفصل بين المتضايفين ، حمل ابن جني الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في قراءة الأعمش: " وما هم بضاريّ به من أحدٍ"⁽³⁾ شذوذاً، والقياس بضارين قال هذا من أبعد الشاذ يعني حذف النون وأمثلة ما يقال فيه أن يكون أراد "وما هم بضاري أحد"، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر وفيه شيء آخر وهو أن هناك أيضاً من في "من أحد"، غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور كأن قال وما هم "بضاري به من أحد"⁽⁴⁾ .

وفي قوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾سورة الدخان ، الآية (30).

⁽²⁾سورة إبراهيم الآية (18).

⁽³⁾سورة البقرة ، الآية (102).

⁽⁴⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 292- 293- 294، مصدر سبق ذكره.

⁽⁵⁾سورة الأنعام ، الآية ، (137).

نقد النحويين لقراءة ابن عاصم لها بالفصل بين المضاف والمضاف إليه وذكر ما قالوا فيها وإذا ما كان مستكراً في الشعر فكيف في القرآن وهو معجز في الفصاحة⁽¹⁾. وقد يحذف المضاف وتبقى حركة المضاف إليه أجازة ابن جني على قلة بقاء حركة المضاف إليه الكسرة بعد حذف المضاف وذلك في قراءة ابن جمار "تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة"⁽²⁾ شذوذاً والقياس "الآخرة" بالفتح قال وجه ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال: "تريدون عرض الدنيا" فجرى ذكر العرض صار كأنه أعاده ثانية فقال: "عرض الآخرة".

وفي تقدير حذف المضاف ذهب ابن جني إلى جواز ذلك في قراءة الحسن "ألم يروا أننا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون وذللناها لهم فمنها ركوبهم ومنها يأكلون"⁽³⁾ شذوذاً والقياس "ركوبهم" قال أما الركوب فمصدر والكلام محمول على حذف المضاف مقدماً أو مؤخراً ، فإن شئت كان التقدير فيها ذو ركوبهم ... وإن شئت كان التقدير "فمن منا فيها أو أغراضها ركوبهم"⁽⁴⁾ .

الشواذ في بعض حروف الجر:

حرف الجر يتم معنى الفعل بالإضافة إلا أنه يعلق المعمول بالعامل ، إذا قلت ذهبت إلى الشام فأنت ذاهب إليها ، وإذا قلت دخلت في الشام فأنت داخل فيها وإذا قلت ذهبت عن الشام فقد انصرفت عنها وإذا قلت ذهبت على الشام فأنت طائر فوقها. ولا يؤدي الفعل كل هذه الدلالات فالفعل ذهب يدل على الحركة ولا يدل على اتجاه الحركة ، ويدل على الحدث ولا يدل على اتجاه الحدث إلى مكان بعينه.

⁽¹⁾ النحو وكتب التفسير ، إبراهيم عبد الله رفيدة ، (ج 2 ، ط 3 ، 1990) ، ص 825.

⁽²⁾ سورة الأنفال ، الآية (67) .

⁽³⁾ سورة يس ، الآية (17 ، 71) .

⁽⁴⁾ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص ، 392 ، 396 ، مصدر سبق ذكره.

كذلك تقول رغبت فلا يفهم، هل رغبت في الشيء بمعنى أحببته أم رغبت في الشيء
بمعنى انصرفت عنه وتركته فرغب الفعل لا يؤدي هذه المعاني وليس قصور الفعل
أحياناً في لزومه ، وإنما يكون قصوره في معناه ودلالاته ويأتي حرف الجر ليتم
المعنى الناقص في الفعل ومن ثم أطلق على حروف الجر حروف المعاني لأن
الحرف يؤدي مع الفعل معنى لا يؤديه الفعل وحده⁽¹⁾

وحروف الجر تختص بالدخول على الأسماء فقط فتجرها وحروف الجر مع المجرور
به يتعلق بالفعل وما يشق منه وما هو بمعناه ويتم معناه كما يقع خبراً أو حالاً أو
نعثاً أو صلة أو موصولاً⁽²⁾

وحروف الجر هي: من، إلى، في، عن، على، اللام، الكاف، الباء، الواو التاء، حتى،
مذ، منذ، رب، خلا، عدا، حاشا⁽³⁾

وهي عشرون حرفاً ثلاثة مضت في الاستثناء وهي خلا، عدا، حاشا وثلاثة شاذة:
الأولى: متى في لغة بني هذيل وهي بمعنى (من) الابتدائية وسمع بعضهم وقال أبو
ذؤيب الهذلي يصف سحاباً :

شربت بماء البحر ثم ترفعت * * متي لجج خضر لهن نئيج

والثانية لعل في لغة عقيل قال:

لعل الله فضلكم علينا * * بشئ إن أمكم شريم⁽⁴⁾

ولعل في لامها الأولى الإثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر

والثالثة : " كي " وإنما تجر ثلاثة أحدهما " ما " الاستفهامية يقولون إذا سألوا عن علة
الشيء كيمه.

(1) النحو العربي دراسة نصية ص 99 .

(2) النحو الأساسي ص 201 .

(3) المرجع السابق ص 202 .

(4) البيت بلا نسبة

والأكثر أن يقولوا لمه وثانيهما ما المصدرية لقول الشاعر :

يراد الفتى كيما يضر وينفع⁽¹⁾

قال الأخفش :وقيل ما كافة وثالثهما أن المصدرية جئت كي تكرمني⁽²⁾.

والكوفيون أجازوا استعمال من الابتدائية في الزمان قال الشاعر :

لمن الديار بقنة الحجر * * أقوين من حجج ومن دهر⁽³⁾

قال أقوام: لم يبتدأ من الحجج بل المعني من أجل مرور حجج ف (من) فيه تعليلية لا ابتدائية والنزاع بين أهل البلدين إنما هو في ورود من لابتداء الغاية في الزمان فأهل الكوفة يثبتونه وأهل البصرة يمنعونه وأما ورودها ابتداء الغاية في المكان والأحداث فلا خلاف فيهما واستدل أهل الكوفة لورود من لابتداء الغاية للزمان بقوله تعالى: "لمسجد أسس على التقوى من أول يوم"⁽⁴⁾ والتقدير من تأسيس أول يوم وضعفه أبو البقاء بأن التأسيس ليس بمكان⁽⁵⁾

وأما (حتى) فقد شذجرها للضمير كقوله:

فلا والله لا يلقى أناس * * فتى حتاك يا ابن أبي زياد⁽⁶⁾

والشاهد في حتاك حيث دخلت حتى الجارة على الضمير وهو شاذ ولا يقاس على ذلك خلافاً لبعضهم ولغة هذيل إبدال حائها عينا وقراءة ابن مسعود "قتربصوا به حتى عين"⁽⁷⁾ .

(1) البيت لقيس بن الخطيم وقيل للنابغة

(2) أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك.ص85.

(3) هذا البيت ورد بلا نسبة في خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ص127.

(4) سورة التوبة الآية 108.

(5) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب أبو البقاء بن عمر البغدادي ج4 ص 126،127

(6) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها

(7) شرح ابن عقيل ج 2 ص 11،12 .

إذا وقع بعد "مذ ومنذ" اسم مرفوع ، أو جملة فعلية أو اسمية فلا تكونان حرفي جر بل تكونان ظرفين مثل: ما رأيت صديقي منذ يومان وما رأيت صديقي مذ يوم الجمعة.

وأما "رب" فهي تفيد التقليل غالباً ويشترط أن تكون في صدر الجملة، وأن يكون المجرور بها نكرة مثل: رب عدو عاقل خير من صديق جاهل.

وزيادة "ما" بعد "رب" تمنعها من الجر وصارت صالحة للدخول على الجملة الفعلية أو الاسمية ⁽¹⁾ قوله تعالى: "ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين"⁽²⁾.

ورب حرف جر شبيه بالزائد ، لأن الاسم المجرور بها يعرب حسب موقعه ويكون مجروراً بها لفظاً فقط، ومن جانب آخر لا يمكن حذف رب من الجملة التي تكون فيها لأنها تؤدي معنى لا تستغني عنه ⁽³⁾ .

ورب للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً مثل: "يارب كاسية عارية يوم القيامة"

وقول: بعض العرب عند انقضاء شهر رمضان "يارب صائمة لنا يصومه وقائمه لن يقومه" أما رب للتقليل كقوله:

ألا رب مولود وليس له أب * * * وذي ولد لم يلبه أبوان⁽⁴⁾.

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما السلام، والشاهد فيه (رب مولود) وهي دالة على التقليل⁽⁵⁾.

ولاتجر (رب) إلا نكرة نحو رب رجل عالم لقيت وقد شذجرها لضمير الغيبة لقوله:

⁽¹⁾ شرح ابن عقيل ج 2 ص 12، 11 .

⁽²⁾ سورة الحجر الآية 2

⁽³⁾ النحو الأساسي ص 208، 209

⁽⁴⁾ هذا البيت نسب إلي رجل من أزد ولم يزيدوا التعريف

⁽⁵⁾ أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ج 3 ص 41، 42

واه رأبت وشيكا صدع أعظمه * * * وربه عطباً أنقذت من عطبه⁽¹⁾
والشاهد "ربه عطباً" حيث جر رب الضمير وهو شاذ، كما شذ جر الكاف للضمير
كقول الشاعر:

خلي الزنابات شمالا كثبا * * * وأم اوعال كها أو اقربا⁽²⁾

والشاهد ك (ها) جر بالكاف الضمير وهو شاذ⁽³⁾.

وحكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة فهو صفة في نحو
رأيت طائراً على غصنٍ لأنه بعد نكرة محضة وهو (طائراً)
وحال في نحو: "فخرج على قومه في زينته"⁽⁴⁾ أي متزيّناً لأنه بعد معرفة محضة وهي
الضمير المستتر في (خرج) ومحتمل لهما في نحو: يعجبني الزهرُ في أكامه. معرف
بال الجنسية فهو قريب من النكرة وهذا ثمر يانع على أغصانه و(ثمر) موصوف فهو
قريب من المعرفة⁽⁵⁾

ومتى وقع الجار والمجرور صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً تعلق بمحذوف تقديره
كائن أو استقر، إلا أن الواقع صلة يتعين فيه استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة
وقد تقدم مثال الصفة أو الحال⁽⁶⁾ ومثال الخبر "الحمدُ لله" ومثال الصلة "وله ما في
السموات والأرض"⁽⁷⁾.

إذا قلت مررت برجل حسنين أبواه كان الخليل يرى أنك إذا تثبت شيئاً من هذه
الصفات أو جمعته على أكثر لغة العرب ، فالوجه أن ترفعه على الابتداء والخبر

⁽¹⁾ هذا البيت لثعلب .

⁽²⁾ ينسب البيت للعجاج في شرح ابن عقيل وهو يصف حمار وحش ج3 ص 13.

⁽³⁾ شرح ابن عقيل ص 13 .

⁽⁴⁾ القصص الآية 79 .

⁽⁵⁾ الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري تحقيق وتقديم د.علي فوده نيل ط 1 1981 ص 59 .

⁽⁶⁾ المرجع السابق ص 60 .

⁽⁷⁾ سورة الأنبياء الآية (119)

فتقول: مررت برجلٍ قرشيانِ آبائهم، فهو يرى أن هذه الصفات لم تخرج عن مذهب الفعل فيما فيه من التثنية والجمع دلالات على أنهما لاثنتين أو لجماعة كما هو الحال في الفعل عند أهل هذه اللغة ويتضح أن الخليل قاس على لغة قليلة مخالفة لما جرى عليها أكثر العرب في استعمالهم⁽¹⁾.

ويجوز في الجار والمجرور إذا كان صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً حيث وقع بعد نفي، أو استفهام، أن يرفع الفاعل تقول مررت برجل في الدار أبوه فلك في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تقدره فاعلاً بالجار والمجرور، لنيابته عن استقر محذوفاً وهذا هو الراجح عند الحذاق.

وثانيهما أن تقدره مبتدأ مؤخرًا والجار والمجرور خبر مقدماً والجملة صفة وتقول ما في الدار أحد وقال تعالى: (أفي الله شك) ⁽²⁾

وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل في غير هذه المواضع أيضاً نحو في الدار زيد. لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ⁽³⁾.

وقد يحذف حرف الجر ويوصل الفعل بمفعوله :

ذهب ابن جنبي إلى تقدير تفسير أحد الحرفين في وإلى في قراءة عائشة "فيه عذاب عظيم إذ تلقونه بالسنتكم"⁽⁴⁾ شذوذاً والقياس "تلقونه"، قال والأصل تلقون فيه أو إليه فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المفعول.

أما لام الجر فقد أجاز الفراء تحريكها بالضم اتباعاً لحركة المبتدأ في قراءة ابن أبي

⁽¹⁾ مكانة الخليل ابن احمد في النحو العربي ص 68 .

⁽²⁾ سورة إبراهيم الآية 10.

⁽³⁾ الإعراب عن قواعد الإعراب ، ص61

⁽⁴⁾سورة النور ، الآية (14 ، 15).

عبلة "الحمدُ لله" (1). قال فإنهم أرداوا المثال الأكثر في أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان مثل (الحُلْم) وتابعه أبو جعفر النحاس وذكر أن ذلك لغة بعض بني ربيعة وأن علي بن سليمان قال إن البصريين لا يجيزون ذلك ، وأجازه أيضاً بن خالويه وحمله ابن جني على الشذوذ في القياس والاستعمال ولكنه جعله أقيس من اتباع الأول الثاني في "الحمد لله" ، قال حرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء .

وقد منع الأخفش تسكين حركة الاسم المجرور بالكسرة كقراءة بعضهم : "إلى بارئكم" (2) شذوذاً والقياس "بارئكم" قال وقد زعم قومٌ أنها تجزم وهو غلط منهم (3) .

وأجاز ابن جني عطف الجار والمجرور على الظرف في قراءة سهل بين شعيب "يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم" ، شذوذاً والقياس "وبأيمانهم" ، قال الظرف هو الذي بين ومعناه الحال وهو متعلق بمحذوف أي يسعى كائناً بين أيديهم وكائناً بأيمانهم .

وقد يحذف الجار والمجرور ، ذهب الكسائي إلى تقدير حذف الجار والمجرور في بأنّ في قراءة أبي بن كعب "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله" (4) ، شذوذاً والقياس "لا تعبدون" والتقدير بأن لا تعبدوا (5) .

الجر بالتبعية :

التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمستّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي :
النعته ، والتأكيد ، والعطف ، والبدل .

النعته: هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه ، وفائدته تخصيص ، أو توضيح ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو توكيد .

(1) سورة الفاتحة ، الآية (2).

(2) سورة البقرة ، الآية (54).

(3) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 401 ، مرجع سبق ذكره .

(4) سورة البقرة ، الآية (83).

(5) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 402 ، مرجع سبق ذكره .

إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة جاز لك في الصفة الاتباع والقطع مثال في صفة المدح: "الحمدُ لله الحميدُ" أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والنصب بتقدير أمدح والرفع بتقدير هو ، وقال: سمعنا بعض العرب يقول: "الحمد لله ربَّ العالمين"⁽¹⁾ بالنصب ؛ فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية .ومثال : في صفة الذم قوله تعالى:"وامرأته حمالة الحطب"⁽²⁾ قرأ الجمهور بالرفع على الاتباع وقرأ عاصم بالنصب على الذم . ومثال في صفة الترحم:"مررت بزید المسكينُ" يجوز فيه الخفض على الاتباع ، والرفع بتقدير "هو" والنصب بتقدير أرحم .ومثال في صفة الايضاح:مررت بزید التاجر يجوز فيه الخفض على الاتباع ، والرفع بتقدير "هو" والنصب بتقدير "أعني"⁽³⁾ .

التوكيد:

التوكيد قسمان: أحدهما التوكيد اللفظي والثاني التوكيد المعنوي .
التوكيد المعنوي وهو على ضربين أحدهما ما يرفع توهم المضاف إلى المؤكد وله لفظان النفس والعين نحو : جاء زيد نفسه ، فنفسه توكيد لزيد ولا بد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكد نحو : جاء زيد نفسه ، وجاءت هند نفسها .
وثانيهما: وهو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول والمستعمل لذلك " كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع " . فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو : جاء الركب كله أو جميعه ويؤكد بكلا المثني المذكر نحو : جاء الزيدان كلاهما وبكلتا المثني المؤنث نحو : جاءت الهندان كلتاها وقد استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل "عامة" مضافاً إلى ضمير المؤكد نحو : جاء القوم عامتهم وقلّ من

(1) سورة الفاتحة الآية 2

(2) سورة المسد الآية 4

(3) شرح قطر الندوي وبل الصدي ص 266، 270

عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدها سيوييه وإنما قال مثل النافلة لأن
عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة أي الزيادة لأن أكثر النحويين لم يذكرها .

وقد ورد استعمال العرب (أجمع) في التوكيد غير مسبوقه (بكله) نحو : جاء الجيش
أجمع ، واستعمال جمعاء غير مسبوقه بكلها نحو : جاءت القبيلة جمعاء واستعمال
أجمعين غير مسبوقه بكلهم نحو : جاء القوم أجمعون (1) .

وما ذهب البصريون أنه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة قليلة وشهر وحول
أوغير محدودة كوقت وزمن وحين . ومذهب الكوفيين جواز توكيد النكرة المحدودة
لحصول الفائدة بذلك نحو : صمت شهر كله، ومنها قول الشاعر:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً *** تحملني الذفء حولاً أكتعا (2)

الشاهد فيه : حولاً أكتعا فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة وهو
شاذ (3)

وحمل ابن جني على التوكيد بكل في قراءة جوية ابن عائز "ويرضينا بما أتيتهن
كلهن" (4) شذوذاً والقياس "كلهن" وقال نصبه على أنه توكيد لهن من أتيتهن، وذكر
القرطبي أن الكسائي والفراء جعلاً كلاً في قراءة ابن السميع " إن كلاً فيها" (5) .
والقياس (كلٌ) ، توكيداً ، وذكر السيوطي أن الكوفيين جعلوها توكيداً وأن البصريين
حملوها على الحال أو البذل (6) .

(1) شرح بن عقيل ، ج 1 ، مرجع سبق ذكره ، ص 206 - 209 .

(2) هذا البيت مجهول النسبة إلي قائله .

(3) شرح بن عقيل ، ج 1 ، مرجع سبق ذكره ، ص 211 .

(4) سورة الأحزاب ، الآية (51) .

(5) سورة غافر ، الآية (48) .

(6) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 423 ، مرجع سابق ذكره .

نوناً التوكيد :

1/ الثقيلة : منع أبو جعفر النحاس دخول نون التوكيد الثقيلة في الأسلوب الخبري وذلك في قراءة أعين قاضي الري (قل لن يصيبنا) (1) .شذوذاً والقياس (لن يصيبنا) وقال هذا لحن لا يؤكد بالنون ماكان خبراً.

2/ الخفيفة : بين الفراء أن نون التوكيد الخفيفة قد دخلت على الفعل شذوذاً الواقع جواباً لقسم محذوف وذلك في قراءة أبي بن كعب : 'فاذا جاء وعد الآخرة لنسوءن وجوهكم' (2) . شذوذاً والقياس "ليسوؤا" وتابعه أبو جعفر النحاس .

التوكيد اللفظي:

التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأول بعينه إعتناءً به نحو أدرجي ، أدرجي نحو قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلي * * أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبس(3)

الشاهد: أين والى أين وأتاك أتاك وأحبس أحبس حيث تكرر اللفظ الأول بعينه وهو من التوكيد اللفظي .

وإذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكد نحو مررت بك بك و رغبت فيه فيه ولا يقال مررت بكك .

كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد وما يتصل بالمؤكّد نحو إن زيدا قائم ولا يجوز إن زيدا قائم وإن كان جواباً كنعم وبلي وأجب جاز إعادته وحده فيقال لك أقام زيد؟ فتقول نعم نعم .

أما الشذوذ في التوكيد اللفظي فقد ورد في قول الشاعر :

(1) سورة التوبة ، الآية (51).

(2) سورة الإسراء ، الآية (7).

(3) لم ينسب الي قائل معين في شرح ابن عقيل ص 214

إن إن الكريم يحلم مالم * * يدين من أجاره قد ضيما

وموضع الشذوذ في تكرار إن إن وهذا شاذ لا يجوز .

وقول جميل بن معمر :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها * * أخذت عليّ موثقاً وعهودا

حيث كرر الشاعر لا لا في البيت دون أن يعاد مع الحرف المؤكّد وما يتصل
بالمؤكّد وهذا شاذ (1).

القسم :

أدوات القسم أجاز ثعلب أن يقسم بحرف الفاء في قراءة عيسى النخعي: " قال فالحقّ
والحقّ أقول" (2). شذوذاً والقياس "فالحقّ"، ورفض ذلك ابن خالويه .

وفي جملة جواب القسم بين الفراء أنه لا يجوز أن يقع فعل الأمر جواباً للقسم في
قراءة أبي بن كعب " وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا" (3) .

شذوذاً والقياس لا تعبدون قال ومعناه الجزم وليست بجواب لليمين ... والأمر لا
يكون جواباً لليمين .

التوكيد بإن وأن :

منع الفراء رفع الاسم بعد أن وأسمها وإذا وجد معه ظرفان مكرران وذلك في قراءة
الأعمش: "فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدان فيها" (4). شذوذاً والقياس خالدان فيها
وأجازه المبرد على ضعف قال نصب خالدان على الحال أولى لئلا يلقى الظرف
مرتين وأجازه مكي القيسي قال ويجوز رفع خالدان على خبر أن ويلقى الظرف (5).

(1) شرح ابن عقيل ص 215.

(2) سورة ص الآية 84.

(3) سورة البقرة ، الآية (83).

(4) سورة الحشر ، الآية (17).

(5) شرح ابن عقيل ، ج 1 ، مرجع سبق ذكره ، ص 247 – 250 .

البذل :

البذل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة ، والبذل على أربعة أقسام الأول : بذل الكل من الكل وهو البذل المطابق للمبدل منه نحو مررت بأخيك زيد.

الثاني : بذل البعض من الكل : نحو أكلت الرغيف ثلثه.

الثالث : بذل اشتمال وهو الدال على معنى في متبوعه نحو : أعجبني زيد علمه.

ولا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إن كان البذل ، بذر كل من كل واقتضى الإحاطة والشمول. ويبدل الظاهر من الظاهر مطلقاً وأن ضمير الغيبة يبدل من الظاهر مطلقاً نحو ذره خالداً ، وإذا أبدل اسم الاستفهام وجب دخول همزة الإستفهام على البذل نحو من ذا أسعيدُ أم علي؟ كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل نحو من يصل إلينا يستعن بنا "فيستعن بنا" بذر من يصل إلينا (1)

لقد منع أبو جعفر النحاس كلاً من الضمير في إن في قراءة بين السويفع: "إن كلاً فيها" بعد أن قرر كلاً نكرة ولو حذف منها المضاف إليه قال ولا يجوز أن يبدل من المضمر هنا لأنه مخاطب ولا يبدل من المخاطب والمخاطب لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما وهذا في بذر النكرة من المعرفة.

وأما بذر المعرفة من النكرة أجازة الفراء في إبدال الظرف (يوم) واتباعه حركة ما قبله في قراءة بعضهم "ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين" (2) شذوذاً والقياس "يوم" قال فلو خفضت يوم بالرد على اليوم الأول كان صواباً (3).

(1) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 426-428 ، مرجع سبق ذكره

(2) سورة المطففين ، الآيات (4 ، 5 ، 6).

(3) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 383 ، مرجع سبق ذكره

العطف :

عطف البيان :

هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان لأنه موضح لأبي حفص وعطف البيان مشبه بالصفة ويلزم فيه موافقة المتبوع كالنعت فيوافقه في إعرابه وتعريفه وتكثيره وتذكيره وإفراده وتنثيته وجمعه. وقد ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم إلى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين وقيل من تتكيريها قوله تعالى: "يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ" (1) .

عطف النسق :

هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها نحو : "أخصص بود وثناء من صدق" وحروف العطف على قسمين أحدهما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً أي لفظاً وحكماً نحو : جاء زيدٌ وعمرٌ. فالواو لمطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيدٌ وعمرٌ دل ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما واحتمل كون عمر جاء بعد زيد أوجاء قبله أو جاء مصاحباً له وإنما يتبين ذلك بالقرينة ومذهب الكوفيين أنها للترتيب واختصت الواو من بين حروف العطف لأنها يعطف بها حيث لا يكتفي بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمر ولو قلت اختصم زيد لم يجز، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء (2). أجاز ابن جني عطف المصدر المؤول من أن وما بعدها عن الاسم المرفوع في قراءة الحسن

(1) سورة النور ، الآية (35).

(2) شرح بن عقيل ، ج 1 ، مرجع سبق ذكره ، 223 - 224.

"موعدكم يومَ الزينة وأن يحشر الناس ضحى"⁽¹⁾. شذوذاً والقياس "يومٌ"، قال كأنه قال : إنجاز موعدكم وحشر الناس ضحى في يوم الزينة.

وأجاز ابن جني أيضاً عطف الاسم المنصوب على المجرور المضاف إلى المصدر في قراءة زيد ابن علي: "فمن لم يجد فصيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجعت"⁽²⁾. شذوذاً والقياس "سبعة" إذا عطف سبعة على ثلاثة .

وذهب ابن جني على عطف الجملة الفعلية على الإسمية في قراءة جعفر بن محمد "وأرسلناهم إلى مئة ألف ويزيدون"⁽³⁾، شذوذاً والقياس "أو يزيدون" قال أي وهم يزيدون على المائة والواو عطف جملة على جملة ومنها أيضاً عطف الجملة الفعلية على الاسمية أجاز الفراء في قراءة ابن عباس "ألم تر إلى الذين كذبوا ... إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون"⁽⁴⁾. شذوذاً والقياس السلاسل بالرفع قال تريد يسحبون سلاسلهم وتابعه أبو جعفر النحاس وابن جني وقال ابن جني التقديم فيه إذ الأغلال في أعناقهم ويسحبون السلاسل فعطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدأ والخبر⁽⁵⁾.

الفصل بين المتعاطفين :

استبعد أبو جعفر النحاس الفصل بين المتعاطفين بمعمول اسم الفاعل المضاف في قراءة يزيد بن قطيب السكوني "فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر

(1) سورة طه ، الآية (59).

(2) سورة البقرة ، الآية (196).

(3) سورة الصافات ، الآية (149).

(4) سورة غافر ، الآية (73).

(5) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 409.

حسبناً⁽¹⁾ . شذوذاً والقياس "وجعل الليل ... والشمس والقمر" قال: والخفض بعيد
لضعف الخافض⁽²⁾.

النعته :

والنعته هو التابع المكمل متبوعه : ببيان صفة من صفاته نحو: مررت برجل كريم
أو من صفات ما تعلق به نحو : مررت برجل كريم أبوه .

والنعته يجب أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه وتثنيه نحو : مررت بقوم كرماء ،
ومررت بزيد الكريم فلا تتعت المعرفة بالنكرة فلا تقول : مررت بزيد كريم ولا تتعت
النكرة بالمعرفة فلا تقول مررت برجل الكريم ، والنعته لا بد من مطابقته للمنعوت في
الإعراب والتعريف والتثنية فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً نحو : زيد
رجل حسن ، وهند امرأة حسنة ، وإن رفع أي (النعته) اسماً ظاهراً كان بالنسبة إلى
التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً⁽³⁾.

وتقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً حالاً وهي مؤولة بالنكرة ولا ينعت بها إلا النكرة نحو :
مررت برجل قام أبوه ، ولا تتعت بها المعرفة وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة
بالألف واللام الجنسية بالجملة وجعل منها قول الشاعر :

ولقد أمرٌ على اللئيم يسبني * * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني⁽⁴⁾

والشاهد قوله : اللئيم يسبني ، حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة لأن يسبني صفة للئيم
وهو شاذ⁽⁵⁾.

(1) سورة الأنعام ، الآية (96).

(2) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص ، 413 ، 419 ، مرجع سبق ذكره .

(3) شرح بن عقيل ، ج 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص 193.

(4) هذا البيت مجهول القائل .

(5) شرح بن عقيل ، ج 1 ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

ويجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلّ عليه دليل قوله تعالى : "أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ"⁽¹⁾ .والتأويل هو أن اعمل دروعاً سابغات .

وقد وصفت المعرفة بالمعرفة ذهب الكسائي إلى أن "قول الحق" في قراءة الحسن "ذلك عيسى ابن مريم قولُ الحق"⁽²⁾ . نعت لعيسى شذوذاً، والقياس (قول).

وقد وصفت أيضاً النكرة بالنكرة ذهب الفراء إلى أن "هدى" نعت للنكرة الموصوفة (كتاب) في قراءة زيد بن علي: "ولقد جنّناهم بكتاب فضلناه على علم هديّ ورحمة"⁽³⁾شذوذاً والقياس "هدىّ ورحمة"، قال ولو خفضته على الاتباع للكتاب كان صواباً .

ووصفت أيضاً المعرفة بالنكرة وقد أجازها الكسائي في وصف الضمير (نا) في قراءة ابن السويّف : "إن كلاً فيها"⁽⁴⁾ شذوذاً والقياس "كلّ" وتابعه الفراء ورفض ذلك الأخفش واستنكره أبو جعفر النحاس ، وقال هذا من عظيم الخطأ أن ينعى المضمّر وأيضاً فإن كلاً لفظها لفظ نكرة وإن كان قد حذف منها وأيضاً فإن كلاً لا تتعت ولا ينعى بها ⁽⁵⁾.

(1) سورة سبأ ، الآية (11).

(2) سورة مريم الآية (34).

(3) سورة الأعراف الآية (52)،

(4) سورة غافر ، الآية (48).

(5) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ص 385 ، 387 ، مرجع سبق ذكره .

الخاتمة

والمصادر والمراجع

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني لإخراج هذا البحث الذي تناولت فيه ما شذ عن القاعدة النحوية المطردة من أقوال العرب وقد وجدت فيه الكثير من القواعد الشاذة في النحو العربي وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

- كثرة القواعد الشاذة في النحو العربي ، حتى لا نكاد نجد قاعدة قياسية قد تخلوا ما يقابلها من قواعد شاذة
- أن الأخذ من الاطراد في القواعد وما وضعت لها لا يدخل كله في كلام العرب ولكن ما خالفهم يسمى لغات.
- أن الشاذ في لغة العرب، كان لا يقاس عليه، ولا يمنع أن يستخدم نظيره من الكلمات.
- القياس عامل من العوامل التي ساعدت على تعميم ظاهرة الإعراب في اللغة العربية.
- تعدد الآراء في الإعراب جعل قواعده في آخر الأمر معقدة تعقيداً شديداً لما اشتملت عليه من تعسف وتكلف.
- الشذوذ في النحو العربي كان مع بداية نشأة النحو وذلك ؛ لأن الخليل بن أحمد كان أكثر اهتماماً به ، فكان لا ينفية ولا يطرحه من دائرة الكلام المقبول.
- أيضاً من الأسباب التي أدت إلى اختلاف بعض القواعد أن هنالك من يقبل المعيار ولا يقبل إلا المطرد كالبصريين، وهنالك من يقبل ما لم يطرد كالكوفيين.
- إذا تعارض شاذ بأي أمر للمتكلم الخيار بين أن يتكلم بلغة ضعيفة أو بلغة شاذة ، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذة.

- إذا كانت اللغة الشاذة مردودها فالظاهر أنها تقدم على اللغة الضعيفة، لوردها في فصيح الكلام.
- إن التشدد الذي عند أهل البصرة كان سبباً في كثرة القواعد الشاذة
- ظهور القياس عند الطبقة الأولى من النحويين كان سبباً في معرفة اللغة ، وما خرج عن القياس عدوه النحاة من القواعد الشاذة .
- أن لغات العرب جميعاً حجة والناطق على قياس لغة معينة غير مخطئ أو لئن يضع اللغات جميعها في مرتبة واحدة فهي من حيث شيوعها وقوتها في القياس تختلف درجة أو مرتبة.
- إن الشذوذ عن القاعدة النحوية المطردة من أقوال العرب، قد كثر في الشعر العربي ولكن يقل وقاسوا عليه القراء في كذلك وقد كثرت أيضاً في قرأة آيات الذكر الحكيم.
- إن القراءات الشاذة في القرآن الكريم أدت إلى كثرة القواعد النحوية.

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

الحديث الشريف:

شرح رياض الصالحين ، محمد بن صالح بن محمد بن العثيمين

المقاصد الحسنة للسخاوي ، ج1

- 1- أبنية الصرف في كتاب سيبويه د/خديجة الحديثي منشورات مكتبة النهضة د/ت/ط.
- 2- أخبار النحويين البصريين ، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق طه محمد الزيني ، محمد عبد المنعم خفاجي ط1955
- 3- أسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن الجاسم د/ت/ط.
- 4- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي، ج1 تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية 2006م.
- 5- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي تحقيق عبد الحميد الفتلي، ج1، ط4، 1999م.
- 6- إعراب القرآن ، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس ، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، ج 3 ، دار الكتب العلمية بيروت، ط2 ، 2004م .
- 7- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري تحقيق وتقديم د.علي فوده نيل ط ، 1، 1981.
- 8- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، شرح عبدا علي مهنا، الجزء الثاني عشر ط2 د/ت/ط، دار الفكر للطباعة والنشر.
- 9- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي قراءه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة 2006م.
- 10- الإنصاف في مسائل الخلاف - كمال الدين أبو البركات أبو الأنباري - ج1.
- 11- انباه الرواة على انباه النحاة ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج1 دار الفكر القاهرة ط1986م،

- 12- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر ، 2004م.
- 13- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، د /ت /ط.
- 14- تاريخ النحو العربي القديم ، مهدي المخزومي ، د /ت / ط.
- 15- تاريخ النحو وأصوله عبد الحميد السيد طلب، د /ت /ط.
- 16- التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرومية محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع مكتبة الساعي للنشر 2009م.
- 17- ترجمة (الكتاب) كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون د/ت/ ط.
- 18- تطور الدرس النحوي، حسن عون /د/ت/ط.
- 19- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى دار احياء التراث العربى ط1
2001،
- 20- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، دار الكتب العلمية بيروت. ج 1 د /ت /ط.
- 21- الجزء الأول من حاشية العلامة سعد الدين التفتزاني وحاشية المحقق الشريف الجرجاني تصحيح شعبان محمد إسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية، 1973.
- 22- الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ط2
1965، ج2
- 23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج1، مكتبة الخانجي للطبع والنشر، ط3، 1989م.
- 24- الخصائص لابن جني، ج1، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، د /ت / ط.
- 25- دراسات في النحو ، صلاح الدين الزعبلوي د/ت/ط.
- 26- دروس في المذاهب النحوية، عبده أراجحي، ط1، 1980م.

- 27- دليل القاعدة النحوية عند سيبويه د/ محمد فضل تلجي تقديم / د. سمير شريف دار الكتاب الثقافي الأردن 2005م.
- 28- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي اعتني به عبد الرحمن المصطاوي دار المعرفة بيروت ط2 م2004م.
- 29- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر 1986م.
- 30- ديوان رؤبة بن العجاج
- 31- ديوان الفردق ، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ط1 1987م.
- 32- ديوان المتنبي ، دار بيروت للطباعة والنشر 1983.
- 33- ذكري صديقين، عبد الله الطيب، إصدار 1987م.
- 34- سر صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان ابن جني ج 1، ط1، 1954.
- 35- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه المجلد الأول مكتبة دار التراث طبعة جديدة ومنقحة 2005م
- 36- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ت الفاخوري دار الجيل بيروت ط 1 ، 1988.
- 37- شرح قطر الندى وبل الصدى ابن هشام الأنصاري ت محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1، 1963
- 38- الضروري في صناعة النحو - للقاضي أبي الوليد بن رشد . تحقيق د/ منصور علي عبد السميع . تقويم د/ محمد إبراهيم عبادة ، ط1، 2002.
- 39- طبقات الشعراء لابن المعتز تحقيق عبد الستار أحمد فراج د/ت/ط.
- 40- طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام، تحقيق محمود محمد شاكر، نشر دار المدني بجة، 1980.
- 41- طريق النحو (1) د/ كامل جميل ولويل ، ط1، 1994
- 42- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. احمد سليمان ياقوت، عمادة شؤون المكتبات ط 1980.

- 43- علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية د/ محمود فهيم حجازي القاهرة 1992.
- 44- فصول في علم اللغة د.عبد الراجحي ، دار المعرفة الجامعية 1997م.
- 45- فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد ، محمد المبارك دار الفكر للطباعة والنشر ط2 2000.
- 46- فنون النقصير وعلوم الألسنة، ريمون طعان، دنيز بيطار دار الكتب اللبنانية،
- 47- الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر د/ت/ط
- 48- في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة 2006م..
- 49- في علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين. مؤسسة الرسالة ط 7 1996م.
- 50- في اللهجات العربية د/ إبراهيم أنيس / مطبعة أبناء وهبة حسان 2003م مكتبة الأنجلو المصرية.
- 51- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، محمود أحمد الصغير، دار الفكر ، 1999.
- 52- القياس في اللغة العربية د.محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي 1995م
- 53- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي د. مني الياس - دار الفكر الطبعة الأولى 1985.
- 54- الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها.محمد محمود هلال د/ت/ط ج1
- 55- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، شوقي ضيف - القاهرة 1947
- 56- كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال، د/ ت / ط ج1
- 57- الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، 1988، ج1
- 58- الكناش في فني النحو والصرف عماد الدين أبي الفراء إسماعيل بن الفضل الشهير بصاحب حماة تحقيق رياض بن حسن المكتبة العصرية بيروت ط1 200 ج1 ص 134.
- 59- اللباب في النحو، عبد الوهاب الصابوني، دار الشرق العربي بيروت د/ت/ط.

- 60- لسان العرب جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ابن منظور)، طبعة جديدة محققة ومشكلة شكلا كاملا، دائرة المعارف، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي .
- 61- اللغة وبناء الشعر د.محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر 2001.
- 62- مجمل اللغة لأبي زكريا اللغوي، دراسة وتحقيق زهير عبد المنعم سلطان الطبعة الأولى 1984م.
- 63- المدارس النحوية خديجة الحديثي، ط3، 2001 دار الأمل إربد الأردن
- 64- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط3، دار المعارف بمصر د/ت/ ط.
- 65- المدخل إلي دراسة النحو العربي علي ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين طبعة الأولى 1951.
- 66- المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ، على رضا ، ط4 2003م.
- 67- المزهر في علوم اللغة للسيوطي ج1 المكتبة العصرية بيروت 1986 .
- 68- المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض أحمد الفوزي عمادة شؤون المكتبات ، ط1، 1401هـ
- 69- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ابي اسحق إبراهيم بن سري، تحقيق عبد الجليل شلبي، الجزء الأول، دار الحديث القاهرة الطبعة 2005.
- 70- معجم الأدباء لياقوت الحموي، الجزء الأول، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر 1980.
- 71- معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية - محمد محمد حسن شراب، دار المأمون للتراث ، ط1990.
- 72- معجم مختار الصحاح (محمد بن ابي بكر بن عبد القادر)، الرازي قراءة وضبط وشرح محمد نبيل طريفي ، دار صادر بيروت ط1، 2008
- 73- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد محي الدين/ ج 2 دار الطبائع للنشر.

- 74- المفصل في صنعة الإعراب ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري قدم له ووضع هوامشه د/ إيميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيوض دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1999م.
- 75- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق حامد احمد الطاهر، الطبعة الأولى، دار الفجر للتراث. 2004م
- 76- المقرب ومعه مثل المقرّب ، أبي الحسن الإشبيلي ، ط1، 1998م
- 77- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي د. جعفر نايف عابنه . دار الفكر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1984م.
- 78- من أسرار العربية إبراهيم أنيس مطبعة محمد عبد الكريم ، مكتبة الانجلو المصرية، 2010.
- 79- من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ط1 الناشر مكتبة الفلاح، 2010.
- 80- النحو الأساسي د/لا محمد حماسة عبد اللطيف د/ حمد مختار عمر ، د/ مصطفى النحاس زهران . دار الفكر العربي 2005.
- 81- النحو الشافي ، محمود حسن مغالسة ، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1997.
- 82- النحو العربي دراسة نصية د.صابر بكر أبو السعود دار الثقافة للنشر 1987
- 83- النحو الوافي عباس حسن، ط9، ج1، د/ت/ط دائرة المعارف.
- 84- النحو وكتب التفسير ، إبراهيم عبد الله رفيده، ج2 ، ط3.
- 85- نزهة الالباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي د/ت/ط.
- 86- الوسيط في تاريخ النحو العربي د. عبد الكريم محمد الأسعد.
- 87- ابن يعيش النحوي عبد الإله نبهان دراسة منشورات اتحاد الكتاب العرب مطبعة اتحاد دار الكتاب العرب.